

فەیلی

259

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFaq FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAIR KURD

السنة الحادية والعشرون
تموز / يوليو ٢٠٢٥

www.shafaq.com

نيجيرفان بارزاني عراب الحلول حين تغلق الابواب

الفيليون وكوتا البرلمان .. مقعد يتيم تتنازعه الأحزاب

٥٥ ألف حريق خلال ٣ سنوات تغلق بقضاء وقدر

بريق الإعلانات وواقع الفقر.. وهم القروض

كوردستان بلا مشكلات.. وبغداد بلا حروب!

كوردستان بلا مشكلات.. وبغداد بلا حروب! يُقال إن الحروب لا تندلع لمجرد تكديس الأسلحة، بل تبدأ حين يعتقد المعتدي أنه قادر على إحراز نصر بتكلفة زهيدة. في بغداد، اعتاد أصحاب السلطة على شرط مسبق واحد: يجب أن يكون إقليم كوردستان ضعيفاً! فمنذ زمن، تنشط أطرافٌ سياسية معادية في إشعال نار الفتن، مرددةً أن الإقليم على شفا الانهيار: اقتصاده مشلول، مجتمعه منقسم، سياساته عبثية، وأمنه في تدهور مستمر. وكأن كل ذلك مقدمة لنصرٍ سريعٍ لبغداد وزوالٍ للإقليم!

لكن، وكما يُقال، ليست كل الحروب تبدأ بانفجارات؛ فقبل إطلاق الرصاصة الأولى، تُخلق رواية. وهذه الرواية راسخة في أذهان قوى في بغداد. في المقابل، تقول كوردستان بوضوح: لا نريد مشكلات ولا معارك جانبية! لكن بغداد تبدو مصرة على تحقيق نصر سريع، زهيد الكلفة، ومدمر في آثاره على الإقليم وحقوق سكانه.

ورغم كل ذلك، ما حدث حتى الآن لم يكن في حساب أحد؛ فقد بقي سكان الإقليم صامدين. حتى أولئك الذين يعيشون في ظل اليأس ما زالوا متمسكين بحقهم في الأرض والوطن. وهذه هي النقطة الجوهرية التي تستوجب من بغداد أن تراجع موقفها. لا يزال مصير المشكلات في يد أطراف متنفذة في بغداد. وإذا كان هناك تصور بأن كوردستان غارقة في صراعات داخلية، وأن سياسيتها مترددون ويعانون من انعدام القرار، فإن من يعيش خارج الإقليم ليس في حال أفضل. فمع استمرار السياسات المركزية المتخبطة، وتجاهل بعض الأطراف للمطالب، لم يعد خطر استمرار الأزمات تهديداً محتملاً فحسب، بل خياراً واقعياً. فما هو الخيار المطروح اليوم أمام الطرفين، هل هو التفاهم، أم الدخول في جولة جديدة من "حرب القانون"، وحرب القوات، والحقوق الدستورية، وربما السعي لإلغاء الإقليم نفسه؟

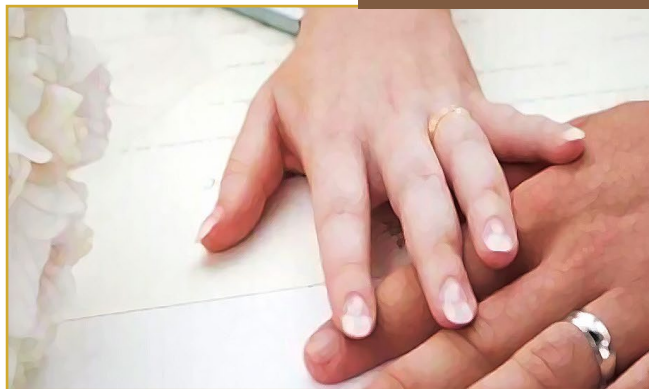
ورغم كل هذه التحديات، أثبت سكان إقليم كوردستان أنهم يتوحدون في لحظات الخطر، وأنهم لا يقعون في أسر الأوهام. إنهم يتجاوزون أخطاء الماضي ويقفون صفاً واحداً للدفاع عن حقوقهم. وفي ظل هذه الحقائق، ينبغي لقوى بغداد المتنفذة أن تدرك أن هذا الشعب، وثقافته، ووعيه، ليست أهدافاً سهلة للانكسار يمكن إخضاعها.

وبالاستناد إلى المعطيات الداخلية، يجب أن تنتقل من ردود الأفعال إلى صناعة واقع ملموس. ينبغي أن نرسم صورة قوية وحقيقية لإقليم كوردستان، تبدأ من رواية وطنية تبني على الوحدة الفعلية، والإصلاح باسم الشعب، بهدف إيصال رسالة واضحة: إن سياسة الإخضاع تجاه كوردستان محكومٌ عليها بالفشل.

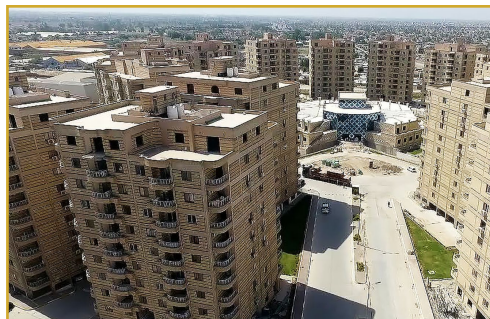
أخيراً، وكما بدأت الأزمة بين بغداد وأربيل برواية، فإن الحل أيضاً يجب أن يبدأ برواية. رواية عراق اليوم يجب أن تكتب بالصدق، لا بالأوهام؛ لأن وهم النصر السهل والرخيص لم يجلب سوى الخراب، والتآكل في الثقة والشراكة.

رئيس التحرير

اقرأ في العدد أيضاً



72 الزواج المختلط: تداعيات اجتماعية واقتصادية وإقليمية



86 ٣ ملايين وحدة ناقصة و٦٠٪ من المشاريع متعثرة



90 مفارقة الدينار العراقي .. قوة وهمية وأسعار لا تنزل



112 من اليورانيوم إلى التصحر.. كيف صنعت الحروب الأجواء اللاهبة؟

12 عرض لـ ١٣ مرة متُ فيها.. مجموعة قصصية بنكهة فيلية الطغيان

18 من السويداء إلى كركوك.. الدروز والكاثائية طائفتان توحدهما الأسرار والمزارات والشوارب

54 الشباب العراقي يلجأ إلى.. الخطة B

أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

info@shafaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقعي

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

FAILY MAGAZINE

فيلي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دهزگای رۆشنبیری و راگه‌یان‌دانی کوردی فه‌یلی

SHAFaq FOUNDATION OF CULTURE &

MEDIA FOR FAILI KURD

259

السنة الحادية والعشرون

تموز / يوليو ٢٠٢٥



صورة الغلاف:
زياد متي

بين العواصم الأربع نجيرفان بارزاني.. عزّاب الحلول حين تُغلق الأبواب

فيلي - خاص:

في لحظات الانسداد السياسي، حيث تتقاطع الأزمات الإقليمية مع تعقيدات الداخل، يبرز نجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كردستان، كأحد الأصوات القليلة الحاضرة في غرف القرار. وعلى مدى أكثر من عقدين، راكم حضوره بهدوء، من خلال محادثات خلف الأبواب المغلقة، ولقاءات معقدة لم يكن يُتوقع لها أن تنجح، لكنها غالبًا ما أثمرت تسويات حساسة.

هذا الدور لم يكن معزولاً عن التحديات؛ إذ واجه في كل محطة ضغوطاً داخلية، وتراجعاً في الثقة بالمؤسسات، واختلالاً دائماً في العلاقة مع بغداد، فضلاً عن اضطرابات الجوار الإقليمي. وقد دفعه ذلك إلى البحث الدائم عن توازن صعب بين ضرورة الإصلاح الداخلي، والحفاظ على موقعه الخارجي كفاعل موثوق به بين القوى المتعارضة. في أكثر من مناسبة، عبر نجيرفان بارزاني بوضوح عن قناعاته مثلاً بأن اتخاذ موقف عدائي دائم من بغداد لا يخدم مصلحة كردستان. هو يدرك أن الخصومة مع الحكومة الاتحادية، أو مع دول الجوار، لم تكن يوماً سبباً في بناء مصير مستقر للشعب

الكوردي، بل غالباً ما تحوّلت إلى قيد جديد يربط الحاضر بالماضي، ويمنع الخروج من دوائر الأزمات. هذا الفهم لا يُترجم بشعارات، بل بحضور سياسي قائم على خفض التوتر لا تصعيده. وفي ملفات شائكة مثل النفط والرواتب والمناطق المتنازع عليها، حرص بارزاني على ألا يتحوّل الخلاف إلى خصومة، ولا الخصومة إلى قطيعة. إنها مقاربة ترى في بغداد شريكاً مرهقاً لا خصماً دائماً، وفي الجوار الإقليمي معادلات لا بد من إدارتها، لا كسرها. وسيط في عملية السلام التركية - الكوردية قبل سنوات من أن تبدأ وسائل الإعلام بالحديث مجدداً عن احتمال إحياء عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكوردستاني، كان بارزاني قد بدأ بالفعل بتأدية دور هادئ في تقريب وجهات النظر. ومع مطلع العام 2022،



علي فيلي: " حضوره السياسي مستمد من قدرته على التحرك في الظل، وبناء علاقات طويلة الأمد مع قوى إقليمية ودولية. إحدى أبرز بصماته تجلّت في تحوّل أربيل من مدينة تتعافى من الحروب، إلى مركز سياسي وسياسي واقتصادي فاعل في الإقليم والمنطقة..."

ويؤكد المتحدث باسم رئاسة الإقليم دلشاد شهاب لمجلة «فيلي»: أن "رئيس إقليم كوردستان يعتقد أن طريق الحوار والتفاهم هو السبيل الأمثل لحل الخلافات، وهذا ما أكّد عليه الرئيس بارزاني خلال عدة زيارات سابقة التقى فيها شخصيات حكومية وحزبية في بغداد. هذا النهج ينطبق على جميع الملفات العالقة، بما يضمن الالتزام بالدستور وحماية حقوق المواطنة".

هوية لا تختزل
يقول عضو برلمان كوردستان السابق علي حسين فيلي، الذي رافق بارزاني في محطات متعددة: إن "الرئيس نيجيرفان بارزاني ليس من السياسيين الذين يُختصرون في معسكر أو يعرفون بمواقف صدامية. خطابه البراغماتي، وسلوكه المتوازن، جعله أقرب إلى "الرجل الجسور" منه إلى زعيم الجبهات. حافظ على مسافة مكنته من تأدية أدوار متعددة دون أن يفقد ثقله السياسي أمام أي طرف".

وبضيف: "رغم أنه لا يمتلك الكاريزما الخطابية الصاخبة، فإن حضوره السياسي مستمد من قدرته على التحرك في الظل، وبناء علاقات طويلة الأمد مع قوى إقليمية ودولية. إحدى أبرز بصماته تجلّت في تحوّل أربيل من مدينة تتعافى من الحروب، إلى مركز سياسي وسياسي واقتصادي فاعل في الإقليم والمنطقة. فقد تطورت بنيتها التحتية، وازدهر قطاع الأعمال فيها، وأصبحت وجهة آمنة لعقد اللقاءات الدبلوماسية، والمنتديات الدولية، والمناسبات السياسية الكبرى. لم يكن ذلك نتيجة تخطيط عمراني فحسب، بل تعبيراً عن مشروع أراد به أن يجعل من أربيل نموذجاً للاستقرار الممكن وسط محيط يتأكل بفعل الأزمات".

تجنب الإقليم صراع الآخرين
حين اشتعلت المنطقة مؤخراً بمواجهة مباشرة غير مسبقة بين إيران وإسرائيل، كانت المخاوف أن يستخدم إقليم كوردستان كساحة عبور أو رد. التقارير الإسرائيلية

ملف الأزمة وتوجّه بنفسه إلى بغداد، حاملاً أجندة تفاوض تضم خمسة ملفات حساسة، أبرزها صادرات النفط، والموازنة، والمناطق المتنازع عليها. في واحدة من أطول الجلسات التي شهدها تحالف إدارة الدولة، جلس بارزاني إلى جانب رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني وزعماء القوى الشيعية، مطالباً بإيجاد حل دائم وليس "مسكنات سياسية مؤقتة". وقال لأحد الزعماء الشيعية، وفق مصدر مطلع، "أنتم لا تريدون انفصال كوردستان؟ إذا امنحونا سبباً للبقاء".

لاحقاً، توجت بولادة الحكومة الحالية في أواخر 2022. حتى القوى الإقليمية التي اعتادت استخدام العراق كساحة تصفية حسابات، بدأت تنظر إلى نيجيرفان بوصفه الرجل الذي يمكن الوثوق به حين تغيب الثقة. ومع بدء العام 2025، تجددت الأزمة بين أربيل وبغداد، وهذه المرة كانت رواتب الموظفين في الإقليم هي الشرارة. تفجرت التوترات، وتلوح قوى كوردية بالانسحاب من الحكومة الاتحادية. لكن بدلاً من مجازاة التصعيد، حمل نيجيرفان بارزاني

في فراغ دستوري وشلل سياسي استمر أكثر من عام. الجميع تحدّث، الجميع صرخ، لكنّ من تحرّك فعليّ كان نيجيرفان بارزاني. ففي لحظة نادرة، ظهر إلى جانب الزعيم الشيعي مقتدى الصدر ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي في مدينة النجف، فيما بدا وكأنه محاولة أخيرة لولادة حكومة عراقية من رحم انقسام وولاءات متصارعة. ورغم أن تلك المحاولة لم تؤدّ مباشرة إلى تشكيل الحكومة، إلا أن تدخل بارزاني بحسب مسؤولين في بغداد منع انهيار التفاهات الهشة، وخلق قاعدة للتفاوض

أعلن في أيار الماضي، الجناح المسلح لحزب العمال حل نفسه، في خطوة وُصفت بالتاريخية. وقد نقل عن مصادر كوردية تركية أن هذه الخطوة لم تكن لتحدث دون "ضمانات أخلاقية وسياسية" أدى فيها نيجيرفان بارزاني دوراً مركزياً. "لم يكن فقط وسيطاً. لقد كان الضمانة"، هكذا وصفه مسؤول كوردي تركي سابق شارك في محادثات سابقة. في بغداد وأربيل.. تفكيك العقد الملمّعة بعد انتخابات 2021 العراقية، دخلت البلاد

ومع تصاعد الحديث عن انسحاب جناح حزب العمال من الساحة المسلحة، برزت معلومات عن دور مفصلي أداه رئيس إقليم كوردستان في احتضان مفاوضات غير معلنة بين ممثلين أترك وكورد في أربيل. بحسب دبلوماسيين مطلعين لمجلة «فيلي»، استضاف بارزاني جولات محادثات حساسة، حاول فيها إقناع حزب العمال بأن السلاح لم يعد أداة مقنعة، وبأن من مصلحة الشعب الكوردي في تركيا خوض معركة الحقوق من داخل النظام لا من خارجه. هذه الجهود تكللت مؤخراً بالنجاح، عندما

بأن الرؤية السورية المركزية التي يدفع بها الرئيس أحمد الشرع لم تعد قابلة للحياة في دولة مفككة طائفياً وعرقياً. وفي مقابل فشل مشروع الفدرلة الكامل، يبدو أن بارزاني يروج لمعادلة وسطية تقوم على شكل من أشكال اللامركزية الموسعة دون تسمية واضحة، محاولة لتجنب الصدام وتوفير مظلة توافقية للكوورد داخل الخارطة السورية.

ما يميز بارزاني، وفق التحليلات، ليس فقط انخراطه في هذا الملف، بل طريقته المتأنية التي تجعله يبدو كـ"حارس توازن إقليمي"، أكثر من كونه ممثلاً قومياً. بين بغداد وأنقرة وطهران وواشنطن، يحرص الرجل على ألا يُحسب على طرف دون الآخر، محاولاً إبقاء إقليم كوردستان في موقع الدولة، لا في مهبّ العواصف.

وفي لحظة تزداد فيها الحروب بالوكالة، وتراجع فيها إمكانات التسوية، يبرز كأحد القلائل الذين لا يزال بإمكانهم الجلوس مع الجميع، وصوغ مساحات رمادية بين الخطوط الحمراء.



هذه الوساطة لم تأت من فراغ؛ فالعلاقة الوثيقة التي بناها رئيس إقليم كوردستان مع أردوغان على مدى سنوات، مكنته من تأدية دور غير معن في كبح جماح التصعيد التركي على شمال سوريا، وهو ما ترجم فعلياً بتوقف العمليات العسكرية ضد "قسد" منذ كانون الثاني/يناير الماضي. ولعل بارزاني، وفق مصادر مطلعة تحدثت لـ"المونيتور"، يحاول اليوم إقناع واشنطن

اللقاء الأخير الذي جمع المبعوث الأميركي توم براك بعبدى في عمان في 19 تموز/يوليو كان أكثر إيجابية من لقاءهما السابق في دمشق، بعد أحداث السويداء، في مؤشر على تغيير مزاج دولي تجاه مطالب الكورد. ونقل التقرير عن مصادر قولها إن "الجليد انكسر" وإن لهجة براك كانت أكثر ليونة، ما يُفهم في ضوء وساطة غير مباشرة يقودها بارزاني.

بين العواصف الأربع نجيرفان بارزاني.. عراب الحلول حين تغلق الأبواب

هذه الحيادية؛ وتكمن هنا مصالحهما، وهذا ما بُني عليه تعامل الرئيس بارزاني مع الحرب الأخيرة".

لا يحب نجيرفان بارزاني الحديث إلى الإعلام كثيراً، ولا يعرف عنه إطلاق التصريحات الحادة أو الدخول في جدل علني. لكنه في كل مفصل سياسي، يعود اسمه إلى الواجهة، ليس كصانع قرار فقط، بل كـ"صانع حلول"، أو كما وصفه سياسي عراقي بارز لمجلة «فيلي»: "رجل الإطفاء الذي لا يحمل خراطيم، بل خرائط طريق".

"دور حاسم" في الساحة السورية في الوقت الذي تتسارع فيه التحولات الإقليمية، ويبدو المشهد السوري مرشحاً لمزيد من التداخل بين القوى الفاعلة، يظهر نجيرفان بارزاني كلاعب حذر وفعال في آن واحد، يحاول ملء فراغ الوساطة بين أطراف متخاصمة يصعب جمعها على طاولة واحدة.

تقارير غربية، بينها موقعاً Middle East Eye و Al Monitor، كشفت عن دور بارزاني في محاولة بلورة "حل وسط" يتعلق بمستقبل الكورد السوريين، في لحظة مفصلية تشهد

تحدثت عن استهداف منشآت في إيران انطلاقاً من السماء العراقية، طهران بدورها هددت بقصف مواقع في أربيل. لكن خلف الكواليس، كان نجيرفان بارزاني يحرك ماكينات دبلوماسيته.

أغلق مطار حرير العسكري بالتنسيق مع التحالف الدولي، وشدد الإجراءات الأمنية على الحدود الشرقية، بل وأرسل رسائل واضحة إلى فصائل المعارضة الإيرانية في كوردستان تطالبها بوقف أي نشاط قد يستغل في الصراع.

وفي تقرير نادر، امتدحت وكالة تسنيم الإيرانية المقربة من الحرس الثوري خطوات بارزاني، معتبرة أن "حكيمته جنببت إيران تصعيداً غير محسوب".

وفي هذا السياق، يقول شهاب: "الرئيس نجيرفان بارزاني يؤكد دائماً على أن مصلحة العراق وإقليم كوردستان تكمن في تجنب المشاكل التي تحصل في المنطقة، وعدم جرّ العراق إلى حرب تعود بالسوء على شعبه، وبضمنه شعب إقليم كوردستان. كما نعتقد أن العراق وكوردستان ليسا جزءاً من الصراعات الإقليمية، ويجب الحفاظ على



في الوقت الذي تتسارع فيه التحولات الإقليمية، ويبدو المشهد السوري مرشحاً لمزيد من التداخل بين القوى الفاعلة، يظهر نجيرفان بارزاني كلاعب حذر وفعال في آن واحد، يحاول ملء فراغ الوساطة بين أطراف متخاصمة يصعب جمعها على طاولة واحدة. ...



مقعد يتيم تتنازعه الأحزاب وسط مطالب بالتمكن

فيلي - واسط:

يواجه مقعد "كوتا" الكورد الفيليين في مجلس النواب العراقي، الذي يراه البعض "تمثيلاً شكلياً"، تدخلات حزبية حتى بات محل جدل واسع خاصة بعد تحويله إلى مستوى وطني خارج نطاق محافظة واسط، الأمر الذي يثير مخاوف من استئثار حزب بعينه بهذا المقعد، بحسب مراقبين.

ويطالب المراقبون بضرورة إلغاء تحويل مقعد "الكوتا" على مستوى العراق وقصره على محافظة واسط، إلى جانب التمكن الحقيقي لهذا المكون من خلال زيادة عدد المقاعد بما يتناسب مع حجم الكورد الفيليين، وما تعرضوا له من اضطهاد. ويقول السياسي حيدر هشام الفيلي، إن "للكورد الفيليين مقعد نيابي مخصص لهم ضمن نظام الكوتا في محافظة واسط، كتقدير لوجودهم التاريخي والاجتماعي في المدينة، لكن هذا المقعد، الذي يفترض أن يعكس تطلعات هذه الشريحة، أصبح اليوم محل جدل واسع بين من يراه تمثيلاً شكلياً، ومن يدعو لتمكين حقيقي لهذا المكون". ويوضح الفيلي لمجلة «فيلي»، أن "مقعد الكوتا الفيلية في واسط تأسس بحراك مجموعة من الكورد الفيليين وبناءً على طلبات مقدمة للبرلمان، استجابت للجنة القانونية لهذا

الطلب، ولكن تم تحجيمه من ثلاثة مقاعد إلى مقعد واحد لأسباب سياسية". ويضيف، أن "هذا المقعد يعاني من غياب الحماية القانونية، بسبب ضعف إجراءات مفوضية الانتخابات، ما أدى إلى ترشح شخصيات من خارج المكون الفيلي، إضافة إلى التدخلات والمزايدات التي تسهم في تشتيت الصوت الفيلي"، بحسب قوله. ويؤكد أن "المقعد الواحد لا يتناسب مع حجم الكورد الفيليين عدداً وتاريخاً، وأمام حجم ما تعرضوا له من إبادة جماعية، لذلك على البرلمان المقبل إنصاف هذا المكون المهم". وبهذا السياق أيضاً، يقول عضو الهيئة السياسية في تحالف "خدمات"، رشيد البديري، إن "الكورد الفيليين تعرضوا للاضطهاد والإبادة الجماعية والتهجير في زمن النظام البائد، لذلك يستحقون أن يكون لهم حقوق من خلال المؤسسات الحكومية منها

خارج الكوتا الفيلية، وبإمكانهم ممارسة حقهم الطبيعي سواء في الجانب السياسي أو التنفيذي، بالإضافة إلى مشاركتهم الواسعة في الانتخابات". وهو ما يذهب إليه أيضاً النائب في البرلمان عن محافظة واسط، باسم نعيمش، إذ يقول إن "المقعد النيابي الواحد للكورد الفيليين هو لحفظ حقوق الأقليات، لكن دخول الفيليين إلى مجلس النواب غير مقتصر على الكوتا، بل هناك مرشحين في قوائم خارج الكوتا وهؤلاء قد يصلون للبرلمان إذا فازوا في الانتخابات". ويؤكد نعيمش لمجلة «فيلي»، أن "الكورد الفيليين يعتبرون أبناء محافظة واسط الأصليين وليس أقلية، ولديهم تمثيل في المحافظة، إذ إن مديري دوائر بلدية الكوت ودوائر فك الارتباط ومكتب المحافظ جميعهم من الكورد الفيليين".

وبين، أن "هذا التمثيل يعود لعلاقة المحافظ الجيدة مع الكورد الفيليين، كما أن معاون المحافظ فيلياً، وهو نبيل شمة، شقيق الموسيقار نصير شمة، لذلك هناك دور وتمثيل للفيليين في المحافظة". جدير بالذكر أن الكورد الفيليين تعرضوا للتسفير والتهجير والاعتقال والقتل إبان حكم الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر، في عامي 1970 و1975، ومن بعده نظام صدام حسين في 1980، وتواصلت طيلة المدة اللاحقة، ويرى مؤرخون أن أسباب التهجير تعود إلى انتماءاتهم المذهبية والقومية. وتشير الأرقام إلى أنه جرى ترحيل نحو نصف مليون كوردي فيلي إلى إيران نتيجة حملات الاضطهاد، واختفى ما لا يقل عن 15 ألف كوردي فيلي، معظمهم من الشباب، لم يتم العثور على رفاتهم بعد ذلك، وجرى استهداف التجار والأكاديميين الكورد

"المقعد الواحد لا يتناسب مع حجم الكورد الفيليين عدداً وتاريخاً، وأمام حجم ما تعرضوا له من إبادة جماعية، لذلك على البرلمان المقبل إنصاف هذا المكون المهم".

الفيليين البارزين ورفيعي المستوى في بغداد على وجه التحديد. وبرغم سقوط النظام البائد، لم ينل الكورد الفيليون حقوقهم الكاملة، وفقاً للقوانين المتحققة، التي تشير إلى أن معظم العائدين منهم واجهوا صعوبات في الحصول على الجنسية، أو لاستعادة جنسيتهم العراقية الأصلية.

المعنى للمجموعة القصصية كلها، بمعنى أن المجموعة تمتلك الخصائص الفنية والموضوعية للكتاب.

ويمكن من خلال قراءة بعض عناوين قصص المجموعة مثل: باب الرحمة ، دميتي، شفاه مغمسة بالدم، النافذة التي لا تنفتح، بين الضلوع مقبرة ، الطائر المقتول وتابوت وحلم، تسجيل بعض النقاط الأساسية وأبرزها، العناوين التي تقود الى المضامين مباشرة، والاشتغال الواضح على إظهار القضايا المأساوية والمفارقات التي خلقت جوا فنيا متوترا داخل النصوص القصصية، خاصة في قضية تهجير الفيليين واغتيال شخصياتهم والاستحواذ على أملاكهم وسجنهم، الى جانب الانثى الطافحة بالجمال والحلم، مقابل الخوف والسجن والقتل وهما عالمان متضادان يشتعلان داخل الذات الانسانية للكاتبة.

سجلت المؤلفة في بعض نصوصها القصصية وقائع حصلت في ثمانينيات القرن الماضي، لم تصرح بها ولم تشر الى زمنها او مكانها، لكنها خلقت مناخا قصصيا يؤثر ذلك بوضوح، بينما شخصت المؤلفة وقائع اخرى حدثت في السنوات القليلة الماضية، (الارهاب) زمن تلك الأحداث، ويعتقد أن ذلك يعود الى اشتغالها على المفهوم الأيديولوجي والتركيبة النفسية للشخصيات الإرهابية الذي دعاها الى الوصف المباشر في المستوى الثاني لمضامين القصص.

وما يحسب لهذه الكاتبة التي استعرضنا مجموعتها من دون الغوص في التفاصيل، انها لم تطلق تسميات قومية أو مذهبية على الشخصيات القصصية، لأنها أرادت على ما يبدو ترك الأفعال والسلوكيات تتحدث بوضوح.

وخلاصة ما يمكن قوله في ختام هذا العرض الموجز للمجموعة، أنها لم تكن مجرد سرد أحداث أو شخصيات تؤدي دور البطولة في القصص، إنما هي وعي بالواقع ومحركاته والمنظور الإيديولوجي للصراع والذي يبقى مفهومه واحداً رغم اختلاف الزمن والمسميات.

” نشط في تأسيس
المسجد الفيلي
الكبير في باب
الشيخ، وإدارة نادي
الفيلية الرياضي
(١٩٥٩)، ما عرّضه
لاعتداءات مناصرين
للحزب الشيوعي.”

ما تريد أن تقوله الكاتبة في هذه القصة هي أن الإرهاب صناعة تمت باستغلال ظروف الناس، وثمة مفارقات ذهنية اعتمدتها الكاتبة بهذه المجموعة، بنيت على الهوة السحيقة القائمة بين النوازع الأنثوية الذاتية الشفافة، وبين عالم مفعم بالوحشية.

وتبرز الاليات الفنية من الحبكة والسرد هذه المفارقة بشكل جميل، ولكن من دون إظهار التفاصيل الدقيقة التي يبرزها الفن القصصي أكثر من سواه باستخدام أسلوب التداعي الحر مثلاً او اسلوب الاسترجاع (الفلاش باك)، وهما أسلوبان عالميان برع فيهما الكاتبان، ولیم فوکنر وجیمس جویس واسسا مدرسة مهمة في القصة والرواية بهذا الاتجاه.

اكتفت افين اسكندر بالسرد القصصي التقليدي، لكنها اوجدت في كل قصة من قصص المجموعة بؤرة تتمحور نحوها القصة لتشكل مجموع البؤر وحدة

والتهجير والابادة الجماعية التي حدثت للمكون الفيلي اiban النظام البائد، ولعموم العراقيين في الفترات اللاحقة. ويسجل للكاتبة حالة التماهي في سرد احداث الوقائع المؤلمة للفيليين وقراءة عميقة لافكار العصابات الارهابية. وفي المفهوم الأخير تبتعد الكاتبة عن استخدام المفردات السائدة في لغة الإعلام والصحافة للتوغل عميقاً داخل الشخصيات "الارهابية" والأسس الفكرية التي يستندون عليها والتي تبرر لهم القتل والاغتصاب وتجعله مشروعاً.

يؤدي التماهي دوراً في بلورة افكار الكاتبة التي تندد بظلامية تلك الافكار التي تتجاوز على المنطق وتستخف بالعقل لتخرج بعد ذلك بصرخة مدوية تطلقها بصمت ضد عالم يبرر الجريمة، كما في قصة تمارين في التوحش التي خلصت إلى ان الناس لم يخلقوا قتلة ومجرمين، بل يكون ذلك بفعل ظروف معينة.

بمعنى التاريخ الذي يسرد الأحداث والوقائع كما هي دون رؤية او انعكاس، بعكس التاريخ المدون فنياً الذي لا يكتفي بسرد الاحداث بل يحاكمها برؤية يبدو فيها تأثير الأحداث واضحاً، وبذلك يكون التاريخ الفني أكثر عمقاً من سرد الأحداث من التاريخ المدون، إذ يمكن من خلاله الاستدلال على الوقائع بشكل جلي كما في منجز الشعر العربي والروايات التي ارخت مراحل سياسية وثقافية ورصدت أهم منعطفاتها وانتهت الى خلاصة تمكن الباحثين من الاستشهاد بها واستنباط النتائج منها.

في مجموعة ثلاث عشرة مرة مت فيها، يبدو هذا المفهوم واضحاً، فالافتراضية التي اتكأت عليها الكاتبة في قصصها لم تكن سوى واقع انسحب بشكله الجمعي على ذهنية ونفسية الكاتبة وشكل اطاراً لانتظام صور واحداث حاولت استرجاعها بقراءة تبتعد عن التصريح والاعلان، بمعنى انها ادانة عميقة تطلقها الكاتبة لحملات القتل

وضمت المجموعة ثلاث عشرة قصة مع مدخل وتمهيد، أرادت الكاتبة من خلالهما إيصال فكرة حول النصوص القصصية الواردة بهذا الكتاب الذي هو من وحي الخيال لا الواقع كما ذكرت المؤلفة في التمهيد.

والمثير للدهشة في الامر، هو ان من يقرأ القصص سيجدها جميعاً منبثقة من رحم الواقع بكل ما فيه من معاناة ومأساة رصدت القاصة بعضها منها.

ويمكن من خلال الاطلاع على مقدمة الكتاب التوصل الى حقيقة، ان الواقعية الافتراضية التي بنيت عليها المجموعة القصصية هي الواقع نفسه مضافاً له المحذوف من ذهنية الكاتبة التي أرادت اقصائه عن المشهد المأساوي لا لأسباب تتعلق بفنية الكتاب، بل لعدم القدرة على استيعاب الوقائع العجيبة من الوحشية المفرطة التي لحقت بالإنسان العراقي.

تبرز في هذا الكتاب اشكالية التاريخ التقريري



إن الهجمات بالطائرات المسييرة والصواريخ التي شهدتها كركوك والسليمانية واربيل مؤخرا، يعد مرحلة الهدوء النسبي الذي أعقب التوترات الإيرانية الإسرائيلية، يمكن أن تعزى إلى عدة أسباب محتملة، ولها دوافع لتنشط في هذه المرحلة بالذات، بحسب بعض مراكز الدراسات والتقارير. قد يكون الانشغال الدولي والإقليمي بالحرب الإيرانية الإسرائيلية خلق فراغا أمنيا في العراق، مما سمح لجماعات متنوعة (مثل خلايا تنظيم داعش، أو فصائل مسلحة، أو جماعات إجرامية منظمة) بتكثيف عملياتها في كركوك وبعض مناطق كردستان.

وقد تكون هذه الهجمات جزءا من صراع نفوذ بين قوى محلية أو إقليمية على مناطق معينة في العراق لم يحسم وضعها بعد، مثل كركوك التي تعد منطقة متنازع عليها بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، إذ من المحتمل أن تكون الهجمات بمنزلة رسائل سياسية موجهة إلى أطراف داخلية (الحكومة العراقية، إقليم كردستان) أو خارجية (الولايات المتحدة، إيران، تركيا) للضغط لتحقيق مكاسب معينة أو للتعبير عن الرفض

لسياسات معينة.

و في الحقيقة وبرغم تراجع نفوذ داعش، إلا أن خلاياه النائمة ما تزال متواجدة في العراق، وقد تستغل أي اضطراب أو ضعف أمني لتنفيذ هجمات لإثبات وجودها وإعادة التجنيد، وقد تكون هناك جماعات مسلحة أخرى ذات أجندات خاصة تسعى لزعزعة الاستقرار وتحقيق أهداف معينة.

و في

ضوء تداعيات الصراع الإيراني الإسرائيلي (غير المباشرة)، وحتى مع التهدة المعلنة في الصراع المباشر بين إيران وإسرائيل، فقد تكون في العراق فصائل متحالفة مع أحد الطرفين تستغل الوضع

هدوء في تل أبيب.. رعب في كركوك:

جغرافيا الصراع تتحول

فيلي - خاص :

تعد مشكلة الهجمات المتكررة بالطائرات المسييرة والصواريخ، وما تثيره من مخاوف بشأن استقرار العراق وانجرافه نحو صراعات إقليمية، تحديا معقدا يتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأوجه من الحكومة العراقية الاتحادية.

دعم المصالحة الوطنية و تعزيز التماسك الاجتماعي بين المكونات المتنوعة. كما يجب طلب الدعم الفني والتدريب والمعدات من الدول الصديقة والمنظمات الدولية لتعزيز القدرات الأمنية والاستخباراتية، و التصدي للتهديدات العابرة للحدود بالتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وتجييف مصادر تمويله. إن تحقيق الاستقرار في العراق ومنع انجراره إلى الصراعات الإقليمية يتطلب إرادة سياسية قوية، وتوحيد الجهود الوطنية، والتزاماً بمبدأ سيادة القانون، فضلاً عن دبلوماسية نشطة وحكيمة وتلبية مطالب الناس المعيشية وحاجاتهم، هذا هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل آمن ومزدهر للعراق.

المخالفين، بتطبيق القانون بصرامة ومن ذلك محاسبة المتورطين في الهجمات بغض النظر عن انتمائهم، لردع الآخرين وتعزيز سيادة القانون. كما يجب تعزيز استقلالية القضاء، لضمان العدالة والنزاهة في محاكمة المتورطين. كما ان للحلول بعدا اجتماعيا واقتصاديا، يتمثل في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة، و خلق فرص عمل، بخاصة للشباب، لتقليل الانجراف نحو الجماعات المتطرفة أو المسلحة، و توفير الخدمات الأساسية (كهرباء، ماء، صحة، تعليم) لتحسين مستوى معيشة السكان وتقليل الاحتقان. ومن الضروري بناء وعي مجتمعي، بحملات توعية عن خطورة الجماعات المسلحة وتأثيرها على استقرار البلاد ومستقبلها، و

النفوذ بين المكونات، ومواجهة الفصائل المسلحة المتنوعة؛ يجب تقوية مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش وقوى الأمن الداخلي، لتكون هي الجهة الوحيدة التي تحتكر السلاح. ويمكن ان تكون ما تسمى الدبلوماسية الوقائية عامل منع للمشكلات عن طريق تفعيل الوساطة والهدئة بتأدية دور وسيط في تخفيف التوترات الإقليمية، بخاصة بين إيران وإسرائيل، والتأكيد على ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية، و بناء الثقة الإقليمية بالمشاركة في مبادرات إقليمية لبناء الثقة والتعاون الأمني والاقتصادي. كما يتوجب وضع قوانين صارمة، لتنظيم حياة واستعمال الطائرات المسيرة، وتجريم أي استغلال غير مصرح به أو لغايات إرهابية أو عدوانية، و فرض عقوبات رادعة على

ان تواجد القوات الأجنبية في العراق، وإن كان محدودا، يظل نقطة توتر يمكن أن تستغلها بعض الجماعات لتنفيذ هجمات ضد المصالح المرتبطة بهذا الوجود، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (مثل استهداف المطارات بفرض ان تلك القوات تستعمل هذه المطارات).



والاستخباراتية، عن طريق تحسين القدرات الدفاعية الجوية، بنشر أنظمة دفاع جوي حديثة، بخاصة في المواقع الحيوية والمطارات والمنشآت النفطية والعسكرية، والتنسيق مع الجهات الأمنية في حكومة اقليم كردستان لتحقيق ذلك. يجب أن تكون هذه الأنظمة قادرة على اعتراض الطائرات المسيرة والصواريخ الصغيرة، و تفعيل أنظمة الإنذار المبكر، لتمكين الاستجابة السريعة للهجمات، و تدريب القوات المسلحة على استعمال هذه الأنظمة وصيانتها.

ويتوجب تعزيز عمل الأجهزة الاستخباراتية لجمع معلومات دقيقة عن مصادر هذه الهجمات، سواء كانت داخلية أو خارجية، وتحديد الجهات المسؤولة عن التمويل والتسليح والتدريب باستعمال الاستخبارات البشرية والتقنية، وذلك عن طريق دمج وتطوير القدرات في كلا المجالين لتحديد الخلايا النائمة وشبكات التهريب، وحصر وسحب سلاح المجاميع المسلحة خارج نطاق الدولة.

كما يجب تفعيل التعاون الاستخباراتي بتعزيز التعاون مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية وكذلك الأمن المحلي في اقليم كردستان العراق لتبادل المعلومات والخبرات، وكذلك يتوجب ضبط الحدود ومراقبة الأجواء، باستعمال التكنولوجيا الحديثة للمراقبة (طائرات من دون طيار، كاميرات حرارية) على طول الحدود للحد من تهريب الأسلحة والطائرات المسيرة، وفي المناطق الداخلية المهددة، ومن ذلك تشديد الإجراءات الأمنية في المنافذ، لمنع دخول أي مواد غير قانونية.

اما المعالجة السياسية والدبلوماسية، فيجب ان تنشط بتأكيد سيادة العراق، بوساطة رسائل واضحة وثابتة، من الحكومة العراقية إلى جميع الأطراف الإقليمية والدولية بأن الأراضي العراقية ليست ساحة لتصفية الحسابات أو الانطلاق منها لشن هجمات؛ ويجب رفض التدخلات الخارجية، بشكل صريح ومباشر، والعمل على بناء علاقات متوازنة مع جميع الدول المجاورة من دون الانحياز لأي طرف على حساب الآخر. كما يتوجب معالجة الأسباب الجذرية للاضطرابات الداخلية والصراعات على

لتصفية حسابات قديمة أو لتنفيذ هجمات بالوكالة لم يجري تنفيذها في مدة التصعيد المباشر لأسباب تتعلق بسياسة تلك المجاميع وقدراتها.

وقد تكون هذه الهجمات بمنزلة اختبار لقدرات جماعات معينة على شن هجمات بالطائرات المسيرة أو الصواريخ، تمهيدا لاستعمالها في صراعات مستقبلية.

لماذا نشطت في هذه المرحلة؟ في المرحلة ما بعد حرب إقليمية كبيرة، تكون الأنظار الدولية مشتتة، والموارد الأمنية مستنزفة، مما يوفر بيئة مناسبة للجماعات الراغبة في شن هجمات من دون جذب اهتمام كبير أو مواجهة رد فعل قوي، باستغلال الوضع السياسي والأمني الهش في العراق، اذ يعاني دائما من حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتلك الهجمات تستغل نقاط الضعف هذه.

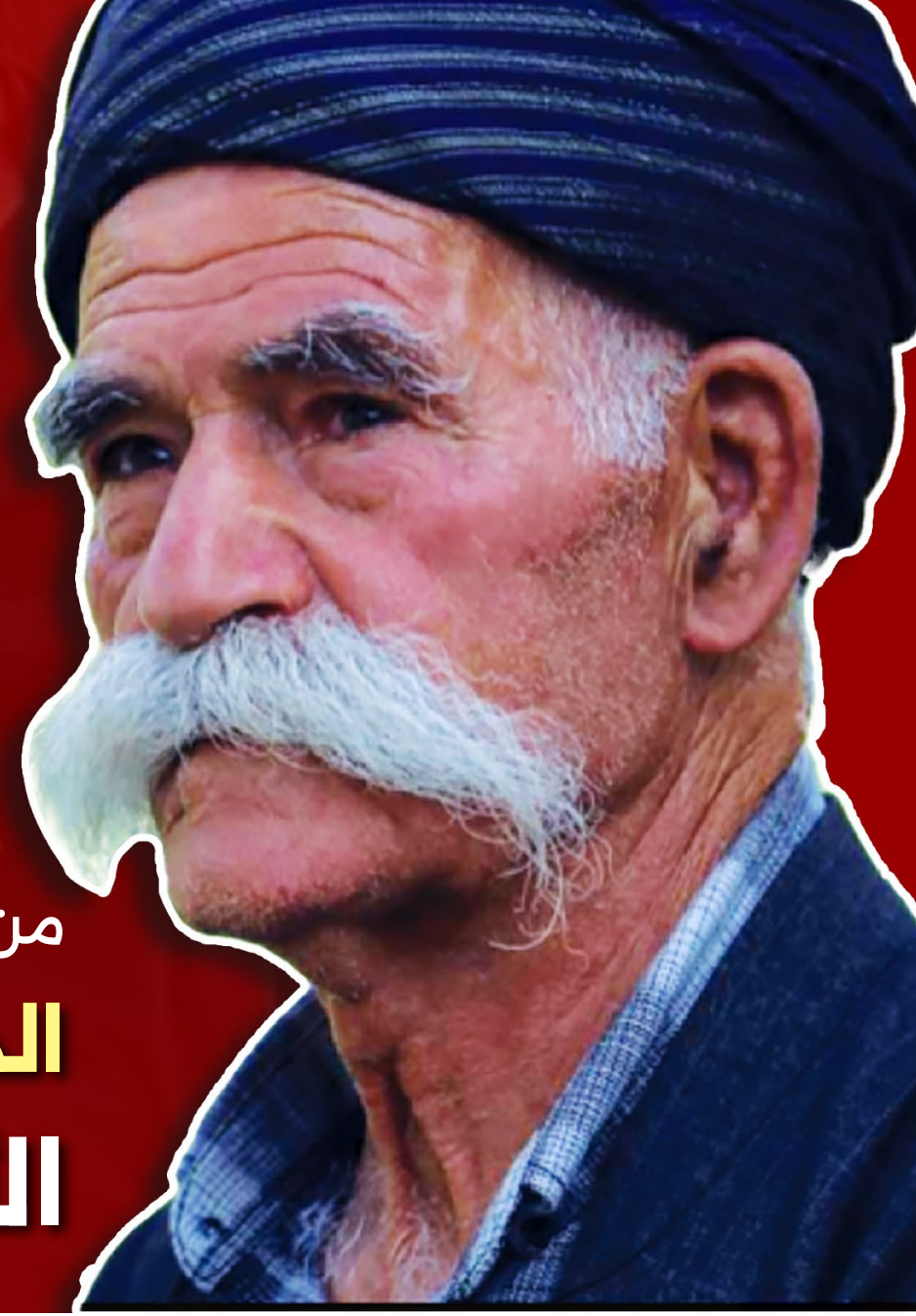
وقد تكون هذه الهجمات محاولة للضغط على الأطراف المشاركة في المفاوضات النووية المقبلة، أو لإرسال رسالة بأن الوضع في المنطقة ما يزال متوترا ولا يمكن فصله عن مسار المفاوضات، ويمكن ان تسعى بعض الأطراف إلى إظهار قدرتها على زعزعة الاستقرار حتى في أوقات الهدئة الدبلوماسية، لإظهار أنها "لاعب" لا يمكن تجاهله؛ ويمكن أن تكون الهجمات محاولة لصرف الانتباه عن القضايا الأخرى أو عن المسار الدبلوماسي الذي قد لا يناسب بعض الأطراف.

ان تواجد القوات الأجنبية في العراق، وإن كان محدودا، يظل نقطة توتر يمكن أن تستغلها بعض الجماعات لتنفيذ هجمات ضد المصالح المرتبطة بهذا الوجود، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (مثل استهداف المطارات بفرض ان تلك القوات تستعمل هذه المطارات).

في ظل غياب معلومات دقيقة عن الجهات المنفذة، تظل هذه الأسباب في نطاق التوقعات والتحليلات. من الضروري أن تقوم السلطات العراقية بتحقيقات معمقة للكشف عن الجهات المسؤولة ودوافعها لضمان استقرار البلاد، وعلان ذلك على الملأ.

والمطلوب من الحكومة الاتحادية اجراءات واجبة من بينها تعزيز القدرات الأمنية





من السويداء إلى كركوك.. الدروز والكاكائية طائفتان تُوحّدهما الأسرار والمزارات والشوارب

وليس فقط مظهرًا، فهو عهد ودليل على الحفاظ على المبادئ والأسرار".

الدروزو "عهد الشارب" يقول الباحث في شؤون الديانات والقوميات عباس الحسيني، في تصريح لمجلة «فيلي»، إن "الطائفة الدرزية في سوريا، كما الكاكائية في العراق، تُعدان من أبرز الجماعات المغلقة التي تحتفظ لنفسها بأسرار عقائدية، ومقدسات روحية، تتداخل فيها المظاهر الاجتماعية بالدينية، ومن أبرزها الشارب بوصفه رمزًا للعبود والهوية".

ويضيف الحسيني، أن "الشارب لدى الدروز ليس مجرد مظهر رجولي، بل يدخل في ثقافة الانضباط الديني، وهو جزء من

له بوصفه رمزًا للرجولة، الصدق، والاستقامة".

ويشير إلى أن "حلق الشارب في عرفنا ليس مجرد تغيير في الشكل، بل يُمكن أن يُفسر عند بعض الشيوخ والمسنين بأنه تخل عن جزء من الهوية، ولهذا يبقى الشارب طويلاً كعلامة احترام للعهد القديم".

وعن أوجه الشبه مع الدروز في سوريا، يضيف: "هناك الكثير من القواسم المشتركة بيننا وبين الدروز، سواء في الحفاظ على الطابع السري للديانة، أو في تفديس الرموز الظاهرة كالمزارات والمقامات الدينية، لكن أحد أبرز ما يجمعنا هو أن الشارب عند الدروز مثلما هو عند الكاكائية، يحمل بعداً رمزياً

الشوارب الكثيفة، المزارات، والأسرار الدينية، كلها خيوط تجمع بين طائفتين مغلفتين، كل منهما تعتنق صمتها كجدار عازل أمام الحداثة واختراق الآخرين. الكاكائية.. "الشارب ميثاق"

يقول الباحث في شؤون الديانة الكاكائية، خورشيد الكاكائي، في تصريح لمجلة «فيلي»، إن "الشارب الطويل والكثيف ليس مجرد مظهر اجتماعي لدى أبناء الديانة في العراق، بل هو جزء من الالتزام الروحي والعهود الدينية التي تربط الفرد بجماعته وبمعتقداته".

ويوضح أن "أبناء الديانة يؤمنون بأن الشارب يمثل امتداداً للميثاق الذي قطعه الرجل مع أسرار الطائفة، ويُنظر

فيلي - خاص:

رغم اختلاف الجغرافيا بين العراق وسوريا، يلتقي الكاكائية في كركوك وخانقين، مع الدروز في جبل العرب، على طقوس وتقاليده تتجاوز المظهر، لتتحول إلى رموز روحية وهوية مقدسة.



ويضيف "حتى الشباب في السويداء الذين حملوا السلاح أو خرجوا في احتجاجات، كانوا يتفاخرون بإطالة الشوارب ليس كمجرد تقليد بل كموقف، لأن الشارب في السويداء يعني الرجولة والكرامة، حتى لو كان الشاب بلا مال ولا مستقبل، فإنه بشاربه يشعر أنه يحمل شيئاً من إرث آبائه".

أما محمود الدمشقي، أحد السوريين المهجرين إلى العراق والمقيم في أربيل، فقد تحدث لمجلة «فيلي» عن المشهد من زاوية إنسانية وأمنية، قائلاً "أحداث السويداء الأخيرة ليست فقط سياسية أو احتجاجية، بل تتصل بجذور عميقة في تركيبة المجتمع الدرزي نفسه، الذي يرى في الهوية والمقدسات والشوارب رموزاً لوجوده لا يمكن التفريط بها".

بهذا الشكل. ويضيف "ما يجري من أحداث في السويداء لا يمثل دروز سوريا الشرفاء، ولا أبناء العشائر الحقيقيين، بل هو امتداد لحالة الفوضى التي تضرب النسيج السوري، ونحن في العراق نؤمن أن الهوية والمعتقد خط أحمر، ولا يجوز تحويل الشعائر الدينية أو التقاليد الاجتماعية إلى أدوات تهديد أو إذلال".

رأيه
قبيلة الفلكهنية



ج " يزور الدروز مقام النبي هابيل قرب دمشق ومقام شعيب في فلسطين، يقصد الكاكنية مقام سلطان إسحق وأضرحة أوليائهم في العراق وإيران، وكلاهما يمنع الغرباء من التدخل في طقوسهم الداخلية"

وفي موقف لافت، أعرب عباس الكاكني، أحد أبرز وجوه الطائفة لمجلة «فيلي»، عن رفضه الشديد لما يتم تداوله من مقاطع فيديو توثق حلق شوارب رجال من الطائفة الدرزية في السويداء تحت التهديد أو القسر، خلال أحداث وصفت بأنها انتقامية أو طائفية. ويقول "هذه الأفعال مرفوضة من حيث المبدأ، سواء في سوريا أو في أي مكان آخر، الشارب لدى الدروز كما هو عندنا ليس مجرد مظهر، بل يحمل رمزية كرامة ودين وعهد، الإساءة له هي إساءة لهوية طائفة بأكملها، ونحن نستنكر أي تصرف طائفي يستهدف الرموز الاجتماعية أو الدينية

تقبلان اعتناق الغرباء لمعتقدهما. إضافة إلى الكتب المقدسة، لاسيما أن الدروز يعتمدون على "رسائل الحكمة" السرية، بينما الكاكنية يؤمنون بـ"سرانجام"، وكلاهما غير متاح للعامة، كما أن الشارب لدى الطرفين ليس مظهرًا عابرًا بل جزء من الهوية الروحية. وبينما يزور الدروز مقامات أنبياء، يقصد الكاكنية أضرحة أولياء، وكلاهما يمنع الغرباء من المشاركة بطقوسه الخاصة، وكلا الطرفين يرى أن المظهر، المزارات، والحفاظ على الهوية ضمان لاستمرار الديانة. تضامن مشترك

صورة الشيخ والرجل العاقل، كما أن حلقه كان يعد عاراً في فترات سابقة، الأمر ذاته نلاحظه عند الكاكنية في العراق، حيث الشارب رمزٌ روحي مرتبط بالعقيدة وبالوفاء للأسرار الدينية".

وبحسب الحسيني، فإن "الطائفتين تعتمدان على المزارات كجزء من الربط بين الأرض والمقدس، ففي حين يزور الدروز مقام النبي هابيل قرب دمشق ومقام شعيب في فلسطين، يقصد الكاكنية مقام سلطان إسحق وأضرحة أوليائهم في العراق وإيران، وكلاهما يمنع الغرباء من التدخل في طقوسهم الداخلية".

أسرار وأضرحة ورغم أن الدروز في سوريا ينتمون إلى بيئة دينية متفرعة عن الباطنية الإسماعيلية، فيما الكاكنية ينحدرون من جذور صوفية كوردية وفارسية، إلا أن القواسم المشتركة بين الطائفتين واضحة في عدة مفاصل أساسية، أبرزها الهوية الدينية، وكتا الطائفتين مغلفتان أمام الأجانب، ولا

فاجعة الإهمال وصرخة السلامة الضائعة

فيلي - خاص:

تعد إجراءات الصحة والسلامة المهنية، لاسيما تلك المتعلقة بالوقاية من الحرائق ومكافحتها، حجر الزاوية في حماية الأرواح والممتلكات، بخاصة في الأماكن العامة والتجارية. إن الحادث المأساوي الذي وقع مؤخرا في مركز التسوق بمحافظة واسط يؤكد بشكل صارخ أهمية الالتزام الصارم بهذه الإجراءات.

واستنادا الى تجارب الدول في مواجهة الحرائق، لاسيما في أماكن التجمع العامة ومنها الأسواق، فإن ثمة اجراءات اساسية واجبة التطبيق لتجنب تلك الكوارث؛ وتبرز اهمية اتخاذ تلك الاجراءات لاسيما في البلدان التي تتميز بارتفاع درجات الحرارة ومنها العراق.

تستند استراتيجية الوقاية من الحرائق إلى مجموعة من المبادئ المتكاملة التي تهدف إلى منع اندلاع الحريق والحد من انتشاره، وتوفير سبل آمنة لإخلاء الأشخاص.

فقبل الشروع في أي مشروع أو تشغيل أي منشأة، يجب إجراء تقييم شامل للمخاطر المحتملة، بما في ذلك مخاطر الحريق؛ يتضمن هذا التقييم تحديد مصادر الاشتعال المحتملة مثل، الأسلاك الكهربائية، والمواد القابلة للاحتراق، ومصادر الحرارة، والالتفات الى مدى خطورة هذه المصادر على حياة الأفراد والممتلكات. يجب أن يكون هذا التقييم مستمرا ومتجددا، بخاصة عند تغيير طبيعة المنشأة أو استعمالها، كما حدث في حالة تحويل "مطعم زرزور" إلى مركز تسوق "هايير ماركت الكورنيش" في الكوت.





يجب أن يجري تصميم المباني، وبخاصة المراكز التجارية، بحيث تقلل من خطر انتشار الحريق، وهذا يتضمن استعمال مواد بناء غير قابلة للاشتعال أو مقاومة للحريق، مثل الخرسانة والصلب المعالج والمواد العازلة المقاومة للحريق، و تجنب المواد سريعة الاشتعال كالألواح الخشبية أو بعض أنواع البلاستيك في الإنشاءات الأساسية والتشطيبات الداخلية قدر الإمكان. ولوحظ ان تلك المواد الخطرة يجري اعمامها في عمليات البناء في العراق في العقدين الماضيين ما تسبب في سهولة اندلاع الحرائق وانتشارها. ومن الاجراءات المتبعة لتجنب الحرائق تقسيم المبنى إلى وحدات صغيرة بإنشاء

جدران وأبواب مقاومة للحريق لمنع انتشار ألسنة اللهب والدخان عبر الطوابق أو الأقسام المتعددة، مما يمنح وقتاً أطول للإخلاء والسيطرة على الحريق. ومن الضروري ان تتوفر مخارج الطوارئ وسلالم النجاة، و يجب أن تكون هذه المخارج واضحة، سهلة الوصول، غير مسدودة، ومضاءة جيداً، كما يجب أن يتناسب عددها وحجمها مع سعة المبنى وعدد الأشخاص المتوقع تواجدهم فيه، و أن تؤدي إلى مناطق آمنة بعيداً عن المبنى. و تعد أنظمة الإنذار المبكر والكشف عن الحريق ضرورية لسرعة الاستجابة، وتشمل، أجهزة كشف الدخان والحرارة، التي يجب ان تثبت في جميع أنحاء المبنى

وتقوم بإصدار إنذار صوتي ومرئي فور الكشف عن الدخان أو ارتفاع درجة الحرارة بشكل غير اعتيادي. وبحسب اشتراطات البناء الدولية، يتوجب توفر لوحة التحكم الرئيسة (Fire Alarm Control Panel)، وهي مركز يجمع الإشارات من جميع أجهزة الكشف ويقوم بتفعيل أنظمة الإنذار وإخطار فرق الإطفاء، وكذلك نظام الإنذار الصوتي، للسماح بتوجيه الأشخاص وتوفير تعليمات الإخلاء بوضوح. اما أنظمة مكافحة الحريق، فتقسم إلى يدوية وتلقائية، بما فيها توفير انواع المطافئ اليدوية المناسبة (ماء، رغوة، ثاني أكسيد الكربون، مسحوق جاف) وتوزيعها بشكل استراتيجي في جميع أنحاء المبنى، وأن تكون

سهلة الوصول وتفحص بانتظام، وكذلك خراطيم المياه بمعنى نقاط إطفاء متصلة بمصدر مياه ثابت، ومعدة للاستعمال الفوري من قبل المنقذين او عامة الناس. وهنا تبرز أهمية أنظمة الرش التلقائي التي تعمل تلقائياً عند ارتفاع درجة الحرارة في منطقة معينة الى الحد غير الاعتيادي، وتقوم برش الماء للسيطرة على الحريق أو إخماده، وتعد من أكثر الأنظمة فعالية في الحد من انتشار الحرائق الكبيرة. كما ان المعمول به في البناء التجاري السليم تواجد أنظمة إطفاء خاصة، مثل ما يسمى أنظمة الغازات الخاملة وتعمل في المناطق التي تحتوي على معدات حساسة أو مواد قابلة للاشتعال لا يمكن إطفائها بالماء (قيل ان القسم الذي بدأ فيه الحريق من بناية التسوق في الكوت هو الذي يحتوي على عطور ومنتجات كيميائية). ويجب الإشارة الى ان المعدات لا تكفي من دون خطط واضحة وتدريب مكثف ووضع خطة طوارئ شاملة، تتضمن إجراءات الإخلاء، وتحديد نقاط التجمع الآمنة، وتعيين مسؤوليات واضحة لكل فرد من أفراد فريق العمل، وتحديد طرق الاتصال بفرق الطوارئ الخارجية مثل الدفاع المدني، والإسعاف.

و يجب تدريب جميع العاملين والموظفين بشكل منتظم ودوري على كيفية استعمال معدات الإطفاء الأولية، وكيفية التصرف في أثناء الحريق، ومسارات الإخلاء الآمنة، وطرق مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، و إجراء تمارين الإخلاء بانتظام للتأكد من فعالية الخطة وجاهزية الأفراد؛ و لا قيمة لأي نظام من دون صيانة وفحص دوري وتفتيش على جميع أنظمة مكافحة الحريق والإنذار، لضمان عملها بكفاءة؛ يشمل ذلك البطاريات، وأجهزة الاستشعار، والمضخات، وصمامات المياه، والتفتيش على مخارج الطوارئ؛ للتأكد من خلوها من العوائق.

ومن اهم الاجراءات ايضا مراجعة التراخيص والتصاريح الخاصة بالبناء، والتأكد من مطابقة المنشأة لمعايير السلامة المحددة من قبل الجهات الحكومية المختصة. وفي حالة انشاء مركز التسوق في واسط، يشير الوصف إلى عدة إخفاقات رئيسة، من

ذلك استعمال مواد قابلة للاشتعال، وبذلك تعرض المبنى لخطر الانهيار السريع وانتشار الحريق، و غياب المطافئ الخاصة ووسائل الإنذار وسلالم النجاة، و هذه العناصر هي خط الدفاع الأول والأخير ضد الحريق وتضمن قدرة الأشخاص على الهرب. كما جرى تحويل المبنى من دون تحديث متطلبات السلامة، ونعني بذلك تحويل مطعم إلى مركز تسوق زاد بشكل كبير من عدد الأشخاص المحتمل تواجدهم وارتفاع مستوى المخاطر.

ان ذلك يستدعي إعادة تقويم كاملة وتحديث شامل لأنظمة السلامة في العراق، والمفارقة ان حريق الكوت، جرى بعد مدة قصيرة من التحويل والافتتاح، يشير ذلك إلى الاستعجال وعدم إنجاز الإجراءات المطلوبة.

إن الالتزام الصارم بمعايير الصحة والسلامة المهنية ليس مجرد إجراء روتيني، بل هو استثمار في الأرواح والممتلكات، يتطلب الأمر وعياً مجتمعياً ورقابة حكومية صارمة لضمان تطبيق هذه المعايير وتجنب تكرار مثل هذه المآسي.

يمكن الإشارة هنا الى وثيقة صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، تبين أن مشروع مطعم "زرزور" الذي كان يشغل

مبنى "هايبير ماركت الكورنيش" في الكوت، الذي احترق ، قد توقف عن العمل ابتداء من 1 كانون الثاني 2025، وأن آخر زيارة تفتيشية للمطعم جرت بتاريخ 28 آذار 2024، ولم يجري اي تفتيش بعد ذلك لغاية تحويله الى مركز تسوق ووقوع الحريق، وكان من الواجب ان تتغير اجراءات السلامة بعد اجراء التحويل، وان يأخذ وقتاً كافياً لتثبيت مستلزمات السلامة المهنية والصحية للبناء قبل افتتاحه.



«في البناء التجاري السليم تواجد أنظمة إطفاء خاصة، مثل ما يسمى أنظمة الغازات الخاملة وتعمل في المناطق التي تحتوي على معدات حساسة أو مواد قابلة للاشتعال لا يمكن إطفائها بالماء».



كرصة الصابئة..

اعتكاف بمناسبة خلق العالم المادي

فيلي - خاص :

بدأ أبناء الصابئة المندائيون، طقوس عيد "الكرصة"، وهو العيد الكبير، لكنه يتزامن هذا العام مع شهر محرم وما يتضمنه من مناسبات حزينة لدى المكون الشيعي، ما دفع برئاسة الديانة إلى إلغاء الاحتفالات بالعيد، والاقتصار فقط على الطقوس الدينية.

وتتناول وكالة مجلة «فيلي»، الطقوس الدينية لهذا المناسبة لديانة الصابئة، التي تعد من أقدم الديانات وتعود جذورها إلى نبي الله إبراهيم ومن ثم نبي الله يحيى بن زكريا، الذي وضع تعاليمها. وحول هذا العيد، يقول رئيس الصابئة المندائيين في العراق والعالم، الشيخ ستار جبار الحلو، لوكالة مجلة «فيلي»، إن "هذا العيد يمثل رأس السنة المندائية، فهو يمثل تأسيس العالم المادي". ويضيف أنه "في هذا العيد، تكونت النجوم والكواكب السبعة، وفيه زرع الأسرار التي انبثقت منها العوالم كافة"، موضحاً "يمتد العيد لسبعة أيام، وتكون منها 36 ساعة اعتكاف في المنازل". ويتابع "ونظراً لحلول شهر محرم الحرام واستشهاد الإمام الحسين عليه السلام، وتزامن هذه الذكرى مع العيد، فقد تقرر منع الاحتفال بالعيد في العراق والعالم والاقتصار على الأدعية والصلوات فقط". ومن شروط الـ 36 ساعة، التي يعتكف فيها الصابئة، هي منع أي تواصل مع العالم الخارجي ومنعهم من استخدام الماء الجاري،

من التحديات التي دفعت أغلبهم إلى الهجرة لخارج العراق أو ترك مدن الجنوب والتوجه لإقليم كردستان، حيث استقبلت أربيل الآلاف من أبناء الديانة وفتح لهم معبداً هناك، ليمارسوا طقوسهم فيه، فضلاً عن احتضانها المثات من صاغة الذهب، وهي المهنة الأساسية لأبناء الديانة. إلى ذلك، تؤكد المندائية أطياف عادل، وهي من سكنة محافظة ذي قار، أن "عيد رأس السنة المندائية هو من الأعياد المهمة في ديانتنا، لأنه يرتبط بخلق العالم المادي".

وتشير لوكالة مجلة «فيلي»، "نقوم بهذا العيد بالتعميد في الماء الجاري بحضور رجل دين يشرف على التعميد". وتضيف "يذهب المندائيون في هذا العيد إلى المندي (المعبد) لأداء الصلاة والدعاء، بينما تتزاور العائلات المندائية فيما بينها لتقديم تهاني العيد بعد انقضاء ساعات الاعتكاف". وتشير إلى أن "الاعتكاف يبدأ من اليوم الأول من أيام العيد ويستمر مدة 36 ساعة، نمتنع خلالها عن الخروج من المنازل ونفصل تماماً عن العالم الخارجي".

وينتشر أبناء الديانة، وبسبب موجات الهجرة التي بدأت منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، في دول مثل السويد وألمانيا وأستراليا والولايات المتحدة، وهناك بنوا معابدهم "المندي" وحصلوا على رخصة رسمية لممارسة طقوسهم وتلبية احتياجاتهم كافة من قبل تلك الدول. وللصابئة مقعد واحد في مجلس النواب العراقي، ضمن "الكوتا" التي تمنح للأقليات، وغالباً يتنافس أكثر من شخص على هذا المقعد في كل انتخابات تشريعية.



آفة الطائفية.. ما سر عودتها للواجهة في العراق؟

فيلي - خاص:



تصاعدت في الآونة الأخيرة حدة خطابات الطائفية والكراهية، الأمر الذي بان يهدد السلم المجتمعي، وبينما تتوعد وزارة الداخلية باتخاذ إجراءات صارمة وحازمة ضد كل من يروج لمثل هذه الخطابات، برزت دعوات نيابية إلى تشريع قانون يجرم الطائفية، مع إغلاق الصفحات التي تدعو إليها.

إن "الساسة الذين ليس لديهم إنجازات ويريدون البقاء في الحكم، يحاولون إثارة هذه النعرات الطائفية كي يتمحور عليهم من يجهل الوطنية والدين وكل ما من شأنه أن يوحد العراق".

ويدعو الجبوري خلال حديثه لمجلة «فيلي»، مجلس النواب إلى "سن قانون يعاقب مثبيري النعرات الطائفية، وعلى مفوضية الانتخابات استبعاد أي مرشح يثير الطائفية التي لم نغادرها إلا بشق الأنفس، وهي أداة من أدوات الاحتلال لتقسيم البلاد".

وهذا ما طالب به زعيم تيار "الحكمة" عمار الحكيم، في 30 أبريل/نيسان الماضي، إذ دعا إلى

يتضمن خطابات طائفية وكراهية. وجاءت هذه الإجراءات بعد ثلاثة أيام من مباشرة لجنة المحتوى الهابط في وزارة الداخلية، باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق عدد من المحرضين على الطائفية والكراهية.

وسبق محتوى إمام المسجد والشاعر، ما تقدم به ناشطين في 14 أيار/مايو الماضي، بشكوى إلى محكمة تحقيق الأمن في نينوى ضد الإعلامي سيف الخياط، المعروف باسم "سلام عادل"، متهمين إياه بإثارة النعرات الطائفية والإساءة إلى المكون السني خلال ظهوره الإعلامي ومنشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتعليقاً على محاولات إثارة النعرات الطائفية، يقول النائب الشيخ ثائر مخيف الكتاب الجبوري،

وتزامن إثارة النعرات الطائفية مع قرب إجراء الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، في محاولة كما يصفها مراقبون لتحقيق مكاسب انتخابية من خلالها، فيما تزايدت خطورة التحريض إلى حد التماهي مع مشاريع قديمة تدعو لتقسيم البلاد على أسس طائفية، في وقت تشهد المنطقة تصعيداً خطيراً لخلق خارطة جديدة فيها. وآخر تلك الخطابات، ما أعلنته وزارة الداخلية العراقية في 30 حزيران/يونيو الماضي، باتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من المدعو عداي الغريزي (إمام مسجد)، وعبد الحسين هيال الحاتمي (شاعر)، لنشرهما محتوى مخالفاً على مواقع التواصل الاجتماعي

"ألتصدي لمن يريد الحصول على الصوت الانتخابي من خلال إثارة النعرات الطائفية"، مشيراً إلى أن "أهم منجز هو امتلاك





النائب حميد الشبلاوي: "الوقت حان لاتخاذ موقف قانوني حاسم تجاه هذه الآفة بما يعزز الوحدة الوطنية ويحمي السلم الأهلي ويمنع عودة الخطاب المحرض والممزق"

القانوني محمد جمعة: "أن الإجراءات القانونية تتم حالياً وفق المادة ٣٧٢ وهي مسس المعتقدات الدينية، وبالتالي تعتبر جنحة، والأفضل تكييفها وفقاً للمادة ٢٠٠ بإثارة النعرات بين الشعب، باعتبارها جنائية"

وتعاقب المادة (200) من قانون العقوبات العراقي المعدل التي وردت ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي بعقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات "كل من حرّض أو حبّز، أو روج ما يثير النعرات المذهبية، أو الطائفية، أو حرّض على النزاع بين الطوائف، والأجناس، والبغضاء، أو أثار شعور الكراهية بين سكان العراق". كما عاقبت المادة (372) من قانون العقوبات العراقي المعدل التي وردت ضمن الجرائم التي تمس الشعور الديني بالعقوبة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بالغرامة كل "من اعتدى بإحدى طرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية، أو حقر من شعائرها، أو من أهان علناً رمزاً، أو شخصاً هو موضع تقديس، أو تمجيد، أو احترام لدى طائفة دينية".

لكن الخبير القانوني، محمد جمعة، يوضح لمجلة «فيلي»، أن "الإجراءات القانونية تتم حالياً وفق المادة 372 وهي مسس المعتقدات الدينية، وبالتالي تعتبر جنحة، والأفضل تكييفها وفقاً للمادة 200 بإثارة النعرات بين الشعب، باعتبارها جنائية، إذ يجب اتخاذ إجراءات رادعة بحق كل من يثير النعرات الطائفية في البلاد".

وضواحيها، الشيخ مصطفى البياتي، مع ما قاله محمد خليل، إذ يؤكد لمجلة «فيلي»، أن "الواجب الشرعي قبل أن يكون الواجب الوطني هو احترام بعضنا البعض، بل أن الدين الإسلامي نهى سب الذين كفروا حتى لا يسبوا المسلمين، لذلك تلك التصرفات مستنكرة ومدانة، وعلى الحكومة والقضاء محاسبة هؤلاء المجرمين والحفاظ على وحدة الشعب".

العراق، محمد خليل إبراهيم، الذي أوضح لمجلة «فيلي»، أن "الطائفية مطية يركبها الاستعمار والدول المستكبرة، وهي لا تمت إلى الإسلام بشيء، فكل من نطق بالشهادتين دمه وعرضه وماله محترم، لذلك يجب الحفاظ على وحدة المسلمين في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها ليس العراق فقط، بل الوطن العربي والأمة الإسلامية". ويتفق رئيس مجلس أئمة وخطباء الأعظمية

وأوضح المشهّداني في مقال، أن "خطورة التحريض تزايدت إلى حد التماهي مع مشاريع قديمة تدعو لتقسيم البلاد، وفي الطريق إلى انتخابات نهاية عام 2025، نجد في هذا المشروع تصعيداً خطيراً بينما يعصف التغيير بالمنطقة التي نعيش فيها وتحرق بها الفوضى". وهذا ما يحذر منه وكيل المرجعية في بغداد، وعضو الأمانة العامة لعلماء

حاسم تجاه هذه الآفة بما يعزز الوحدة الوطنية ويحمي السلم الأهلي ويمنع عودة الخطاب المحرض والممزق". ويأتي طلب الشبلاوي بعد ثلاثة أشهر من دعوة رئيس البرلمان محمود المشهّداني، في 21 آذار/ مارس الماضي، إلى تشريع قانون يجرّم الطائفية في العراق، مع إغلاق وحجب وإزالة الصفحات والمنشورات والفيديوهات والتسجيلات التي تدعو للطائفية.

العراق إلى الحصانة والمناعة من الخطاب الطائفي". ولأهمية تشريع قانون يعاقب على إثارة الطائفية، أعلن النائب حميد الشبلاوي، في 28 حزيران/يونيو الماضي، عن جمع توقيع نيابية لتشريع قانون تجريم الطائفية في مجلس النواب بأقرب وقت ممكن. وأكد الشبلاوي في طلبه إلى رئاسة البرلمان، أن "الوقت حان لاتخاذ موقف قانوني





فيلي - خاص :

يمثل فرض العراق أجوراً على تأشيرة الدخول الخاصة بالزيارة الأربعينية للزائرين القادمين من الدول العربية والأجنبية بقيمة 5 دولارات أي 7500 دينار عراقي، خطوة أولى نحو تحسين الإيرادات غير النفطية ودعم حقيقي للموازنة الوطنية، بحسب مختصين، حيث شددوا على أهمية أن تستثمر هذه الأموال بشكل شفاف لتطوير البنية التحتية الخاصة بالمناسبة.

رسوم الأربعين..

العراق يفعل مورداً حيوياً

لمواجهة الضائقة المالية

وقررت وزارة الداخلية العراقية، منح سمات الدخول (الزيارة - السياحية - الاعتيادية) مقابل رسوم (5 دولارات)، على أن يُنفذ هذا الأمر اعتباراً من 1 محرم ولغاية 20 صفر 1447هـ، الموافق 27 حزيران/يونيو 2025 ولغاية 25 تموز/ يوليو 2025.

وتعليقاً على هذا القرار، يقول عضو اللجنة النيابية المكلفة بمتابعة زيارة الأربعينية في محافظة كربلاء، النائب زهير الفتلاوي، إن "الرسوم هي قرار سليم، خاصة وأن كربلاء سجلت دخول بحدود 8 ملايين زائر من داخل وخارج العراق على مدار السنة السابقة، لكن ينبغي استثمار الإيرادات المستحصلة من هذه الرسوم بشفافية كاملة لضمان عدم ضياعها في الفساد". ويؤكد الفتلاوي لمجلة «فيلي»، أن "هذه الأموال يجب أن تدخل في تأهيل الطرق المؤدية إلى كربلاء وإنشاء جسور على نهر الفرات لتخفيف الزحام وفك الاختناقات المرورية الدائمة على هذا النهر، وتحسين خدمات النقل ومبيت الزائرين وتقديم العلاجات الصحية والخدمات الطبية مع توفير محطات استراحة نظيفة وأمنة للزائرين".

وتتفق النائبة عن محافظة كربلاء، ابتسام الهلالي، مع الفتلاوي بأن "هذه الأموال ينبغي أن تعود نصفها لكربلاء، إذ تستقبل المحافظة 20 مليون زائر خلال 40 يوماً، ما يتطلب إجراء إعادة تأهيل للمياه والمجاري والبنى التحتية بعد انتهاء الزيارة لتكون المدينة جاهزة للزيارات الأخرى". كما تدعو الهلالي خلال حديثها لمجلة «فيلي»، إلى "صرف جزء من هذه الأموال لتهيئة الخدمات ودعم البلدية عبر صرف مكافأة لعمال البلدية الذين يعملون بشكل متواصل من يوم العاشر من محرم إلى الأربعين، وما بعد الأربعين أيضاً حتى انتهاء شهر صفر".

وعن أهمية المردود الاقتصادي من هذه الرسوم، يبرز الخبير الاقتصادي، مصطفى الفرج، أن "فرض العراق أجوراً على تأشيرة الدخول لكل زائر خلال موسم الزيارات الدينية يمثل خطوة أولى نحو تحسين الإيرادات غير النفطية، وهو ما نحتاج

إليه بشدة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي المرتبط بشكل كبير بعوائد النفط".

ويوضح الفرج لمجلة «فيلي»، أن "هذه الرسوم، وإن كانت رمزية، إلا أنها قد تولد دخلاً سنوياً بملايين الدولارات إذا ما تم تنظيمها وإدارتها بشكل شفاف وفعال، خاصة في ظل استقبال العراق لملايين الزائرين سنوياً خلال مناسبات كبرى مثل زيارة الأربعين".

ويعتبر أن "الأهم من ذلك، أن هذا التوجه يُظهر رغبة حكومية حقيقية بتنويع مصادر الدخل، وهو توجه اقتصادي سليم طالما لم يؤثر سلباً على حركة الزوار أو يستخدم بطريقة تعسفية".

كما يشير الفرج إلى أهمية أن "تقترب هذه الخطوة بخطة استراتيجية للاستثمار في البنية التحتية السياحية والدينية، من أجل تعظيم الفائدة الاقتصادية من قطاع الزيارات، بما يشمل تشغيل الفنادق، النقل، الخدمات، والأسواق المحلية، خصوصاً أن

عدد الزوار يتجاوز 3 إلى 5 ملايين زائر". وفي السياق ذاته، يؤكد الباحث الاقتصادي، أحمد عبيد، أن "رسم تأشيرة دخول العراق قد يشكل دعماً حقيقياً للموازنة الوطنية، إذ تشير تقارير إلى أن الولايات المتحدة وحدها جنت نحو 3 مليارات دولار من رسوم التأشيرات في عام واحد، وأن السوق العالمية لتأشيرات السفر تصل قيمته إلى نحو 50 مليار دولار مما يعزز تحقيق مصدر إيراد إضافي ملموس".

ويرى عبيد خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن "الخطوة هذه تساهم في ضبط السياحة غير المنتظمة وجودة الزوار، حيث يعمل الرسم الأعلى كعامل تصفية يجذب المسافرين الجادين ويخفف الضغط على البنية التحتية، كما يعزز ربط الإيرادات المباشرة بتحسين الخدمات السياحية".

ويشدد على أن "تنويع الإيرادات أصبح ضرورة ملحة للعراق بعد الاعتماد شبه الكلي على النفط، وبالتالي فإن رسوم التأشيرة عند مستوى عادل وشفاف ومرفق

بتحسين ملموس للخدمات، يعزز الثقة من قبل المواطن والزائر ويرسخ دعائم الاقتصاد غير النفطي".

هذا وكان رئيس رابطة فنادق النجف، صائب أبو غيم، أكد أول أمس السبت، لمجلة «فيلي»، أن الفنادق في المدينة باشرت استعداداتها بشكل كامل لاستقبال الزائرين في محافظتي النجف وكربلاء، مشيراً إلى أن الأسعار بقيت مستقرة رغم الظروف الصعبة.

من جهتها، أعلنت وزارة الداخلية العراقية، الخميس الماضي، انطلاق الخطة الأمنية الخاصة بشهر محرم، مؤكدة عدم وجود أي قطوعات مرورية في عموم البلاد. ويحيي المسلمون الشيعة "يوم عاشوراء" ذكرى مقتل الإمام الحسين مع أهل بيته وأصحابه في واقعة الطف على أيدي جيش الخليفة الأموي يزيد بن معاوية في سنة 61 للهجرة الموافق 680 ميلادي، وتستمر حتى ذكرى الزيارة الأربعينية بعد أربعين يوماً على يوم عاشوراء.



اللطم .. تجسيد واقعي للحن يمتد لمئات السنين

فيلى - خاص :

كفوف تضرب الصدور حتى تحمر، وسط صراخ ووعويل بصوت مرتفع، هكذا يشكلن النسوة من مختلف الأعمار، حلقة متشعبة بالسواد، وهن يتعين فقدمهن، في طقس "اللطم" الذي يشكل الجزء الأهم من الموروث الشعبي بمجالس العزاء "الفواتح"، وسرعان ما اقترن بطقوس شهر محرم، وأنعكس بكل جوانبه ليحي ذكرى واقعة الطف.



أن "العديد من قصائد الرثاء الحسيني وردت بها كلمة اللطم، وكثيراً منها كان يلقي في مجالس الاثمة المعصومين". من جانبه، يلفت الباحث والأكاديمي رائد صالح، إلى أن "ظاهرة اللطم الجماعي كشعيرة من شعائر الطف ظهرت في بغداد لأول مرة وسجل وقائعها المؤرخ ياقوت الحموي، في معجم الأدباء". ويوضح صالح، لمجلة «فيلي»، أن "الحموي سجل موقفاً لالتفاف الناس وتفاعلهم في أسواق بغداد مع قصيدة الناشئ، التي يقول فيها:

بمثل مصابي فيكم ليس يسمغ بني أحمد
قلبي لكم يتقطّع، وقد لطم الناشئ، لطمًا
عظيماً على وجهه عند قراءة هذه القصيدة
وتبعه الناس كلهم".

ويواصل، "نزلت مظاهر العزاء الحسيني بشكل بارز في عهد البويهيين إلى الشوارع العامة ببغداد بعد عشرات السنين من التغيب والكبت والاختفاء، وأسهرت أقلام المؤرخين وكتاب السير إلى تسجيل ما حدث في بغداد يوم عاشوراء".

وبعبر اللطم بمجمله عن النزوع العاطفي والانساني بمختلف الأزمان للتعبير عن الألم في حالات الوفيات، بحسب الباحثة في علم النفس مناهل الصالح.

وتوضح لمجلة «فيلي»، أن "للطم إيجابيات كثيرة إذا تعدى مرحلة اللطم الخفيف أصبح جزءاً، فالجزع مؤذي، أما اللطم فهناك العديد من الإيجابيات من منظور نفسي، حيث يوفر وسيلة لتفريغ المشاعر المكبوتة من حزن، ظلم، وقهر".

وتؤكد أن "اللطم يخلق شعوراً بالانتماء إلى الجماعة أو الموروث الديني أو الثقافي"، مضيفة أن "بعض الدراسات في علم النفس، تشير إلى أن الحركات الإيقاعية الجماعية مثل اللطم والتصفيق أو حتى الرقص الصوفي، تساعد في تنظيم الجهاز العصبي وتقليل التوتر وتخلق نوعاً من الصفاء الذهني المؤقت".

المسؤولة عن إنشاد القصائد المبكية بصوت متهدج ومرتفع، وتكون قصائدها حسب المتوفي، شاب أو فتاة أو رجل ذو مكانة كبيرة وغيرها، وتتمتع بقدرة للتحكم بطبقات صوتها وإيقاع الإنشاد بطريقة مؤثرة جداً، تدفع حتى الرجال القريبين من المكان للبكاء. حلقة النسوة المغلقة، التي لا يدخلها رجل، تأخذ منحنيات كثيرة، حيث تبدأ باللطم الخفيف والبكاء، وصولاً لمرحلة اللطم السريع والقوي، ويصل مرحلة تمزيق الملابس.

ويرى الخطيب الحسيني الشيخ عدنان الكعبي، أن "أول إشارة تتعلق بلطم الصدور وردت يوم عاشوراء عند استشهاد علي الأكبر نجل الإمام الحسين عليه السلام".

ويشير الكعبي في حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "الهاشميين نقلوا علي الأكبر إلى المخيم بعد استشهاد فاستقبلته النساء، ينظرن إليه محمولاً وقد جلتته الدماء بمطارف من العز حمراء، وقد وزع جثمانه الضرب والطعن فاستقبلته بصدر دامية"، مؤكداً،



«الشيعية الهنود لهم أسلوب عاطفي في نمط لطم متواصل وسريع، كما يتميز أهل البحرين بنمط خاص من اللطم ذي النوبات الكثيرة بحماس وإيقاع خاص، وثمة طرق واضحة بين مدينة وأخرى في العراق» ..

"يعبر اللطم بمجمله عن النزوع العاطفي والانساني بمختلف الأزمان للتعبير عن الألم في حالات الوفيات، بحسب الباحثة في علم النفس مناهل الصالح".

النساء جوادك مخزياً والسرّج عليه ملوياً
خرجن من الخدور بارزات وعلى الخدود
لاطمات".

وورد اللطم عند العرب بمعنى ضرب الخد بالكف، كما يشير إلى ذلك دعبيل الخزاعي في قصيدته الثائية المعروفة:

أفاطم لو خلت الحسين مجندلاً وقد مات
عطشاناً بشط فرات
اذن للطمات الخد فاطم عنده وأجريت دمع
العين بالوجنات

ويطلق الشيخ الكاظمي تسمية "اللطم النعوي" على اللطم بمعنى ضرب الصدور وبرز كنمط من أنماط إبداء الحزن والتجاوب العاطفي مع أحداث كربلاء، وهو ما يمكن أن يسمى "باللطم الهادف" الذي أصبح أسلوباً من أساليب إحياء واقعة الطف.

وفي مجالس العزاء النسائية "الفواتح" التي تقام في المنازل عند وفاة أي شخص، تتوسط امرأة، يكون عمرها بالعادة في الأربعينيات وأكثر، تسمى "الملاية"، وهي

وأشار إلى "تميز البلدان والمناطق بأسلوب معين من أساليب اللطم المرتبط بمراسم عاشوراء، فالشيعية الهنود لهم أسلوب عاطفي في نمط لطم متواصل وسريع، كما يتميز أهل البحرين بنمط خاص من اللطم ذي النوبات الكثيرة بحماس وإيقاع خاص، وثمة طرق واضحة بين مدينة وأخرى في العراق، فهناك لطم كربلائي وآخر نجفي وآخر جنوبي وهكذا".

وتعزز مسار اللطم وشمل الرجال والنساء على حد سواء، وأصبحت مجالس رجالية تعقد لهذا الغرض، لأن اللطم لم يعد مجرد إرث، بل شعيرة مهمة عند المسلمين الشيعة بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام سنة 61 للهجرة.

ويستند الشيعة إلى هذه الشعيرة وأهميتها عبر مصادر كثيرة ومنها زيارة الناحية المعتبرة عند الشيعة الواردة عن الإمام المهدي بن الحسن إلى أن عائلة الامام الحسين هن أول من لطمن ساعة استشهاد الإمام، إذ ورد في الزيارة فقرة تشير إلى ذلك وهي، "فلما رأين

مشهد النسوة، وهن يتجمعن في المنزل الذي يشهد حالة وفاة "الفاتحة"، ويبدأ بحلقة اللطم التي تتكرر مرات كثيرة خلال اليوم، ويكون خاتمتها مع ختام مجلس العزاء في اليوم الثالث، وهو السياق الذي كان سابقاً متبعاً، قبل أن تتحول مجالس العزاء ليومين فقط مؤخراً، كان من أبرز جوانب "الفواتح الجنوبية"، حيث يسمع صوت اللطم وصراخ النسوة من خارج المنزل.

وهذا الصدد، يقول الباحث الاسلامي الشيخ فيصل الكاظمي، لمجلة «فيلي»، إن "فقرة (اللطم) تحتل موقعا لافتا في مراسم إحياء عاشوراء وإحياء شهادة المعصومين عليهم السلام".

ويضيف: "تطورت ظاهرة (اللطم) في مراسم العزاء من جيل لآخر، وأصبحت لها أعراف خاصة وأنماط معينة، وزاد من تطورها تخصص البعض في إنشاد الشعر الرثائي بطرق وأساليب تراعي هذه الأنماط، فيما يتألق بعض (الروايد) في زيادة وتيرة تناعم مع نوبات اللطم".

سراديبي بغداد..

طراز معماري يخبئ أسرار الماضي وانعكاساً مندثراً لوجه المدينة

■ فيلي

هل توجد مدينة قديمة مدفونة تحت مدينة بغداد الحالية؟ سؤال طرح مؤخراً بعدما انتشر، على مواقع التواصل الاجتماعي، فيديو يظهر وجود سراديبي عميقة تحت الأرض تم اكتشافها خلال العمليات الأخيرة لتأهيل شارع الرشيد وسط العاصمة، حيث فسّر البعض تلك السرايين على أنها تدل على وجود مدينة أخرى مدفونة تحت الأرض.



الشارع تضم سوق الصفارين وسوق هرج وسوق السراي، وجميعها مسقوفة، وثمة أزقة وشوارع ضيقة تحيط بهذه المنطقة، إضافة إلى وجود طرق فرعية تربطها بنهر دجلة، ومنها طريق الصابونية وطريق العباخانة". ويوضح المفتي، أن "الوالي العثماني" ناظم باشا" هو أول من شق الشارع عام، 1910، إلا أن الشق كان صغيراً وشبهها بزقاق ضيق، فقام الوالي خليل باشا، عام 1916 بشق الشارع بشكل أوسع، حتى عرف حينها باسم شارع خليل باشا، قبل أن يصبح اسمه شارع الرشيد عام 1936"، مبيناً أن "الهدف الرئيسي من شق الشارع كان لتسهيل حركة القوات والمعدات العسكرية، بالإضافة إلى أسباب مادية، لأنه كان من السهل شق الشارع في زمن الحرب بتعويض أصحاب الدور المهدومة بسندات بعد الحرب".

ويؤكد، أن "سراديبي شارع الرشيد القديم تختلف عن السرايين التاريخية المعروفة في بغداد قبل ذلك العهد، إذ أن معظم سراديبي شارع الرشيد و منطقة السراي هي سراديبي بسيطة، وتستخدم غالباً لخزن البضائع، ولم يتم استخدامها من قبل الحكومة لخزن الأسلحة والعتاد وغير ذلك، لأن الحكومة العثمانية اكتفت بشق الشارع وحسب لتسهيل مرور القوات العسكرية، أما الأهالي فقد استخدموها للراحة وحفظ البضائع، ولا يعني ذلك وجود مدينة أخرى تحت الأرض، لأن السرايين بطبيعتها طراز قديم وشائع". تختلف السرايين باختلاف العصر واختلاف المدن، فالسرايين البغدادية

مجموعة من الأسواق المسقوفة والأزقة الضيقة، وتضم دروباً صغيرة يتصل بعضها ببعض الآخر، وثمة طرق فرعية تؤدي إلى نهر دجلة"، مبيناً أن "شارع الرشيد كان عبارة عن طريق عسكري شقه الوالي العثماني خليل باشا في بداية القرن العشرين بهدف تسهيل حركة الجيش والمعدات الحربية". ويضيف: "كانت هذه المنطقة قبل شق

لكن هذا التساؤل سرعان ما نفاه مؤرخون بغداديون حيث عرّفوا تلك السرايين بأنها ممرات وأقبية تقع تحت الأرض، يمتد تاريخها إلى العصر العباسي والعهد العثماني وتستخدم لأغراض شتى. ويقول المؤرخ معتصم المفتي، لوكالة مجلة «فيلي»، إنه "قبل إنشاء شارع الرشيد، كانت هذه المنطقة عبارة عن



« مديرية بلدية
الكاظمية، قد كشفت
خلال تأهيلها شوارع
بمنطقة الكاظمية
عام 2023، عدداً كبيراً
من السراييد الممتدة
على طول شارع
الإمامين الجوادين
عليهما السلام، إلى
ساحة عبد المحسن
الكاظمي، الأمر الذي
يؤكد شيوع السراييد
في مناطق بغداد
القديمة ».

ورغم المكنائ القديمة والطرق البدائية
المستخدمة في عمل أغلفة الكتب
والعلامات التجارية وغيرها من
المطبوعات، إلا أنها كانت تلبي الحاجة.
ويصف حريب سراييد المتنبي بأنها
"جزء من الإرث العريق لهذا الشارع
الحافل بالأسرار، وتم انشاؤها لحفظ
المواد من التلف خلال ارتفاع درجات
الحرارة".

وتشكل السراييد البغدادية جزءاً من
التراث المعماري للمدينة، وبقيت إحدى
الشواهد التي تسرد قصة حياة وأسرار
الماضي.

بنيت تحت الأرض، تضم بداخلها مطابع
الكتب ووصلات البيع والشراء، وأكياس
العلامات التجارية المتنوعة وغير ذلك".
ويضيف، "تعود معظم تلك المطابع
والمكنائ لأصحاب المكاتب، وكان كل ما
يصل إلى الأسواق من أشكال جميلة
وأغلفة أنيقة يتم صنعها داخل سراييد
شارع المتنبي، دون أن يعلم بذلك سوى
نزر قليل".

ويلفت حريب، إلى أن "المكنائ والآلات
التي كانت موجودة بسراييد المتنبي
قديمة وبدائية وظلت تعمل حتى
سبعينيات القرن الماضي".

مناطق شوارع بغداد القديمة، وخاصة
شارع الرشيد الذي يمتد إلى منطقة
السراي ويربطها بشارع الرشيد المعروف
بشارع المعرفة والآداب.
وحتى وقت قريب كان شارع المتنبي
يضم في أعماقه عالماً خفياً ينبض
بالحياة، حيث كانت تتم طباعة الكتب
والأغلفة داخل غرف عميقة "سراييد"
تحت الأرض.

وبهذا الصدد يؤكد الباحث الأكاديمي
محمد حريب، لمجلة «فيلي» أن
"سراييد شارع المتنبي تعود إلى أكثر
من نصف قرن، وهي غرف عميقة

اقتصادية إذ تستخدم للخرن وحفظ
المواد".
وكانت مديرية بلدية الكاظمية، قد
كشفت خلال تأهيلها شوارع بمنطقة
الكاظمية عام 2023، عدداً كبيراً من
السراييد الممتدة على طول شارع
الإمامين الجوادين عليهما السلام، إلى
ساحة عبد المحسن الكاظمي، الأمر
الذي يؤكد شيوع السراييد في مناطق
بغداد القديمة، فيما يضم شارع الرشيد
وهو أقدم الشوارع التراثية في العاصمة
بغداد، عدداً من السراييد التي تم
اكتشافها خلال عمليات تأهيل وتطوير

في العصر العباسي وفق مؤرخين، تختلف
عن سراييد بغداد في الزمن العثماني،
بيد أن القاسم المشترك بينهما، هو أن
كثيراً من الناس كانوا يستخدمونها من
أجل الوقاية من الحر، إذ تنخفض درجة
الحرارة بداخلها إلى حد كبير بالمقارنة مع
ارتفاع درجات الحرارة خارج السرداب.
ويؤكد المؤرخ والنسابة عدنان الموسوي،
أن "سراييد بغداد عالم غامض يجهله
كثيرون لعدم وجود مصادر تعرض
تفصيلاً حجمها وعمقها ومساحتها
وأهداف وجودها التي تختلف باختلاف
الأزمان والمتغيرات".

ويضيف الموسوي، لوكالة مجلة «فيلي»،
أن "مدينة بغداد كانت تضم سراييد
كثيرة تعود لفترات زمنية بعيدة، وأن
الأهالي يستخدمونها للوقاية من الحر
وحفظ الأطعمة خلال العصر العباسي،
وخاصة تلك البيوت التي تقع إلى جوار
النهر، إذ تصبح السراييد خير وسيلة
لاتقاء الحر والرطوبة".

ويشير إلى أن "السراييد التي كانت أكثر
شيوعاً في بغداد، هي تلك التي كانت
خلال العصر العباسي لأن أهدافها كانت
كثيرة، إذ تستخدم كمخازن وملاجئ،
فضلاً عن استخدامها مكاناً للعيش خلال
فصل الصيف من قبل الأهالي"، لافتاً
إلى أنه "على الرغم من قلة المصادر
المتعلقة باستخدام العباسيين للسراييد
لخرن الأسلحة، إلا أن كثيراً من الدلائل
تؤكد إنشاء سراييد بذلك العصر لتكون
ملاجئ وأماكن اختباء وخرن الحبوب".
ويشير الموسوي، إلى أن "إنشاء السراييد
ظل ملازماً للبغداديين، بيد أن طابعها
كان يختلف في العهد العثماني عن
العصر العباسي الذي سبقه من حيث
المساحة والعمق"، مؤكداً أن "الدولة
العباسية اعتمدت السراييد كجزء
من استراتيجيتها البنيوية، أما في العهد
العثماني فيتم إنشاء السراييد لأغراض



تحقيق خاص ..

55 ألف حريق في العراق خلال 3 سنوات تغلق بقضاء وقدر

■ فيلي

سجل العراق
(باستثناء إقليم
كوردستان) أكثر من
٥٥ ألف حريق خلال
السنوات الثلاث
الماضية، حاصدة
أرواح المئات من
الأشخاص إلى جانب
الخسائر المادية
الجسيمة.

وللحد من الحرائق الكارثية، أصدر الدفاع المدني عدة توصيات في السنوات السابقة، بينها حظر استخدام ألواح (الساندوتش بانل) القابلة للاشتعال، وإلزام أصحاب المجمعات بتوفير مخارج طوارئ وإنذارات قوية وأنظمة رش أوتوماتيكي، وتدريب وتوعية دورية. ومن توصيات الدفاع المدني أيضاً، تشديد المساءلة القانونية للهيئات والسلطات المحلية في منح تراخيص البناء أو التشغيل عند وجود مخالفات واضحة. إهمال شروط السلامة

تعود إلى عطل كهربائي أو استخدام الألعاب النارية في المناسبات، أو استخدام مواد قابلة للاشتعال أثناء عملية بناء المجمعات لرخص سعرها، فضلاً عن حرائق متعمدة نتيجة نزاعات عشائرية. كما يسجل غياب معايير السلامة مثل الإنذارات ومخارج الطوارئ في الكثير من المشاريع، وتهاون من قبل المديرين المسؤولين عن السلامة والجهات المسؤولة في إصدار إجازات مقابل فوائد مالية. توصيات الدفاع المدني وإجراءات السلامة

محافظة واسط، يوم الأربعاء الماضي، وأدى الحريق في هذا المول الجديد المكون من خمسة طوابق إلى 69-77 ضحية و11 مفقوداً وأكثر من 43 جريحاً. فيما تشير المعلومات إلى أن سبب الحريق هو انفجار وحدة تكييف في "كوزماتيك عطور" وتفاقم الحريق بسبب مواد بناء قابلة للاشتعال وغياب مخارج الطوارئ. الأسباب والتحديات وبحسب تقارير الدفاع المدني، فإن الأسباب الرئيسية للحرائق بصورة عامة،

محافظة نينوى عام 2023، وحصد أكثر من 100 ضحية ومئات الجرحى، نتيجة ألعاب نارية داخل القاعة واحتراق ألواح (الساندوتش بانل) سهلة الاشتعال. وفي الموصل أيضاً، سجل حريق مصنع الكبريت (المشراق) في قضاء القيارة جنوبي المدينة عام 2023، واستمر احتراق المصنع حوالي ثلاثة أسابيع، مسبباً أكبر انبعاث بشري لغاز ثاني أكسيد الكبريت (SO₂) بحوالي 21 ألف طن يومياً. وكان من أبرز حرائق عام 2025، حريق (هايسر ماركت) في مدينة الكوت مركز

ونجم الحريق عن انفجار أسطوانة أوكسجين في وحدة العناية المركزة لمرضى كورونا. وفي قسم عزل كورونا أيضاً، نشب حريق في مستشفى الحسيني بمدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار جنوبي العراق عام 2021، وأدى الحريق إلى مقتل ما بين 60 إلى 92 شخصاً، بالإضافة إلى عدد كبير من المصابين، وكان بسبب كابلات كهربائية معطوبة تأثرت بأسطوانات أوكسجين. كما سُجل حريق قاعة الزفاف في قراقوش بقضاء الحمدانية في مدينة الموصل مركز

وبحسب معلومات خاصة حصلت عليها مجلة «فيلي»، فقد سجل العراق (عدا إقليم كوردستان) 32477 حادثة حريق عام 2022، و 21024 حادثة حريق عام 2023، و 2300 حادثة حريق عام 2024، وتعكس هذه الأرقام انخفاضاً سنوياً ملحوظاً في معدل الحرائق. أبرز الحرائق المأساوية ومن أبرز الحرائق التي سجل فيها خسائر بالأرواح هي حريق مستشفى ابن الخطيب بالعاصمة بغداد عام 2021، إذ تراوحت أعداد الضحايا بين 82-92 ضحية وأكثر من 110 جرحى،

لشروط السلامة، وأن لا تقتصر المحاسبة على المستثمر فقط، بل هيئات الاستثمار التي سمحت له ولم تراقب العمل بالشكل الصحيح". كما دعت منصور، إلى "ضرورة إجراء تدريبات دورية للمواطنين على الإنذار وإخلاء الأبنية في المولات والمجمعات السكنية في حال اندلاع حريق فيها". وهذا ما يؤكد أيضاً رئيس مؤسسة عراق المستقبل، منار العبيدي، بأن على "هيئات الاستثمار أن تكون أكثر حزمًا في الأمن والسلامة ووضع محددات لها، وضرورة التزام المشاريع الاستثمارية باستخدام مواد غير قابلة للاحتراق، واعتماد أجهزة سلامة وأمان ذات قيمة عالية وقادرة على اكتشاف الحريق ومعالجته بأسرع وقت".

وعن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحرائق، يوضح العبيدي لمجلة «فيلي»، أن "الخسائر تصنف إلى نوعين: مباشرة وغير مباشرة، أما الأولى فهي تتعلق بتدمير البنى التحتية، وخسائر معالجة الحرائق واستهلاك المعدات، وخسائر تتعلق بالتخوف من المنطقة الاقتصادية التي حدثت فيها الحرائق، والتخوف لمرحلة معينة لزيارة مناطق مشابهة وبالتالي انخفاض النشاط التجاري فيها".

أما الخسائر غير المباشرة، فهي "تتعلق بانخفاض الإيرادات الضريبية كون توقف الكثير من المشاريع التي كانت تدفع ضريبة للدولة، وكذلك انخفاض في فرص العمل، إذ أن المشاريع التي تتعرض للحرائق يفقد العاملون فيها عملهم".

وكان رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، فاضل الغراوي، اعتبر، الجمعة الماضي، أن حوادث الحريق في العراق تحولت إلى ظاهرة خطيرة تهدد الأمن الإنساني، داعياً الحكومة ومجلس النواب إلى تشريع قانون خاص بمتطلبات السلامة العامة، يُلزم الجهات العامة والخاصة بمعايير محددة، ويُعاقب المخالفين بالسجن والغرامات المشددة.

تحقيقية كما حدث مع حريق الكوت وما تزال اللجان تعمل حتى اليوم مع كل الجهات المعنية في المحافظة سواء بالحكومة المحلية أو بفرق الدفاع المدني. أغلب نتائج التحقيق تنتهي بـ"قضاء وقدر" من جهته، يعزو عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، علي نعمة البنداوي، أغلب حوادث الحريق في العراق إلى "نقص في متطلبات السلامة في البنايات أو المولات والمراكز التجارية العامة، وكذلك النقص في أجهزة ومعدات الدفاع المدني".

ويشير البنداوي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "ما حدث في الكوت يعد دليلاً على إهمال السلطات المختصة بهذا الأمر، لذلك نشدد على قيام مديرية الدفاع المدني والمحافظات والدوائر الخدمية فيها، بزيارات ميدانية إلى الأماكن العامة وخاصة الأماكن التجارية، وغلق كل بناية مخالفة لحين إكمال متطلبات السلامة".

وينوّه البنداوي إلى أن "أغلب الحرائق هي بسبب الإهمال، أو رداءة جودة المواد المستخدمة، خاصة (الساندوتش بانل) الذي يحتوي على مواد سريعة الاشتعال، لذلك يجب منع استخدامه في جميع الأبنية، واستخدام مواد غير قابلة للاشتعال ووضع مخارج طوارئ لكل بناية لعدم تكرار حوادث الحريق". فيما كشف عضو لجنة الأمن إلى أن "أغلب نتائج التحقيق تنتهي إلى اعتبار الحرائق قضاءً وقدرًا".

ولأهمية توفر منظومات السلامة والأمان في جميع المشاريع، تؤكد عضوة لجنة الاستثمار النيابية، سوزان منصور، أن "كل المشاريع الاستثمارية ينبغي أن يتوفر فيها منظومة أمان متكاملة ومخارج طوارئ في حال حصول حريق". وتضيف منصور لمجلة «فيلي»، أن "على الجهة المسؤولة عن تلك المشاريع متابعة تحقيق شروط السلامة سواء هيئات الاستثمار في المحافظات أو الهيئة الوطنية للاستثمار، ومحاسبة المخالف

حصلت في الأعوام الماضية إلى "تماس كهربائي أو أعطال أخرى، فيما لم يتم تسجيل حريق يحتوي على مؤشرات لعمل جنائي أو فعل متعمد". ويؤكد البهادلي لمجلة «فيلي»، أن كل الحرائق يتم فيها تشكيل لجان



بشروط السلامة ومتطلبات الدفاع المدني وكذلك التماس الكهربائي بسبب تذبذب التيار وتعدد مصادره. وهذه الأسباب هي نفسها التي يذكرها المتحدث باسم وزارة الداخلية، العقيد عباس البهادلي، إذ أرجع الحوادث التي



صباح لمجلة «فيلي»، لتسجيل ملاحظات السلامة، والكشف الثاني يتم فيه متابعة ما تم تنفيذه من ملاحظات سواء في المولات أو الأسواق والمباني التجارية. وعن أسباب اندلاع الحريق، يوضح صباح، أنها غالباً ما تكون بسبب الإهمال

وبهذا السياق، يقول مدير شعبة الإعلام في مديرية الدفاع المدني العامة، نؤاس صباح، إن الدفاع المدني يتابع شروط السلامة في كل المشاريع بواقع كشفين سنوياً. ويُجرى الكشف الأول، وفق ما يقول

صادق الأزرقى

في كل شتاء يكذبون علينا
بحديثهم عن الكهرباء التي
سيجري توفيرها في الصيف
(المقبل)، وفي كل صيف مقبل
تكون الكهرباء أسوأ من الذي
قبله، والنتيجة أن الكهرباء
انهارت بصورة شبه تامة في هذا
الصيف، وإن التزود بها قبل
عشر سنوات كان أفضل من
الآن، وفضلاً عن الكهرباء فقد
شح الماء عن ملايين العراقيين
وهم لا يكادون يحصلون عليه إلا
بشق الأنف بعد أن اختفى في
الأنابيب التي أصبحت غير ذات
قيمة في كثير من مناطق العاصمة
بغداد والمحافظات الأخرى،
فيضطر الناس إلى شرائه من
الباعة الجائلين وكأنا لم نزل
نعيش في العصور الوسطى أو أيام
سقا الماء الذين يبيعونه على
ال منازل، قبل توفر شبكات المياه
الحديثة.

العراق نحو المجهول

ظلام الخدمات ونار الخطاب الطائفي..

ظلام الخدمات ونار الخطاب الطائفي..

لقد فشلت جميع الحكومات العراقية المتعاقبة طيلة أكثر من عشرين عاما في جعل الناس يعيشون بكرامة، فما قيمة ما يسمى بالعملية السياسية إذا كنت تحرم الناس من حاجاتهم وتقلل من احترامهم؟

المسؤولون والسياسيون الآن، يحضون الناس على المشاركة في الانتخابات العامة المقبلة وهي برأيي انتخابات طائفية مزيفة وتؤدي إلى النتائج الكارثية السابقة نفسها، ولن تحل مشكلات البلد بل تفاقمها.

الملاحظ، ان سياسيين وأعلامهم ورجال دين من شتى المذاهب تحركوا منذ الآن وبقوة ل طرح الخطاب الطائفي المقيت وتصعيده؛ ممثلو "الاسلام السياسي" الشيعي يخوفون جمهورهم المفترض من السلطة التي ستؤخذ من بين أيديهم ويعيدون الحديث عن مظلوميته التاريخية، و "الاسلام السياسي" السني يقول إنه سينجح في حيازة السلطة له، فيما يراهن الائتلاف على الموقف الكردي الذي يعدونه "بيضة القبان" كما يرد في الخطابات السياسية الجديدة منذ 2003 ؛ سياسيو الشيعة بالحديث عن مظلومية "الكورد" المشتركة معهم، وسياسيو العرب السنة بالحديث عن مذهب الكورد باغليبيتهم السنية، وفي الحقيقة ان الائتلاف يهملان مطالب الشعب الكردي بمجرد الانتهاء من الانتخابات او بعد تشكيل الحكومات، كما ان كثيرا من القوانين التي تتعلق بالعلاقات المشتركة جرى تعطيلها.

مع كل يوم يقترب في موعد الانتخابات العامة في التي حدد لاقامتها شهر تشرين الثاني ٢٠٢٥، تتصاعد بصورة لافتة الخطابات الطائفية، فهل أن السياق الطائفي اسلوب سليم لقيادة البلد؟ بعد أن عانينا طيلة أكثر من عقدين من سيادة الخطاب الطائفي الذي أعاق نمو البلد وتسبب في مشكلات كبيرة لم نزل نعاني منها، يلجأ السياسيون الى الخطاب ذاته الذي تسبب في الكوارث عن طريق إثارة التحريض الطائفي بدلا من طرح البرامج الحزبية والسياسية.

ان قيادة بلد متعدد الطوائف والاديان والقوميات مثل العراق تتطلب رؤية وطنية جامعة تتجاوز الانتماءات الضيقة، وتركز على بناء دولة المواطنة والمؤسسات.

أما عن الأسباب التي تدفع السياسيين والإعلام المرتبط بهم إلى إثارة الشحن الطائفي، بدلا

من طرح البرامج الحزبية والسياسية، فيمكن إجمالها في عدة نقاط، منها سهولة التعبئة والتجيش، اذ يعد الخطاب الطائفي أداة فعالة وسريعة لتعبئة الجماهير وتحشيدهم عاطفيا، فبدلا من بذل الجهد في صياغة برامج سياسية واقتصادية معقدة وشرحها للناخبين، يجد بعض السياسيين أن إثارة المخاوف الطائفية وتقديم أنفسهم كمدافعين عن طائفة معينة أسهل وأكثر ضمانا لكسب الأصوات.

فضلا عن ذلك يعاني عدد من الأحزاب السياسية في العراق من ضعف في برامجها السياسية والاقتصادية، وعدم امتلاك رؤى واضحة لحل المشكلات التي تواجه البلاد. في ظل هذا الفراغ، يصبح الخطاب الطائفي بديلا ملء الفراغ وإخفاء العجز في تقديم الحلول

الحقيقية.

وفيما يتعلق ببعض النخب السياسية التي استفادت من النظام المحاصصاتي" بعد 2003، فإن إثارة النعرات الطائفية يضمن استمرارية هذا النظام الذي أمن لهم نفوذا ومكاسب معينة. أي تغيير نحو خطاب وطني شامل يروونه تهديدا لمصالحهم.

ولمسننا طوال العقدين الماضيين ان الخطاب الطائفي غالبا ما يستغل كوسيلة لصرف انتباه السكان عن قضايا الفساد المستشري، وسوء الإدارة، والفشل في تقديم الخدمات الأساسية؛ فعندما يكون الناس منشغلين بالصراعات الطائفية، فإنهم قد يغفلون عن مسألة السياسيين بشأن أدائهم الحقيقي، وهكذا يريدون لهم ان يظلوا.

و في ظل غياب قوانين صارمة وراذعة ضد الخطاب الطائفي التحريضي، وضعف الدور الرقابي للإعلام المستقل، يجد البعض مساحة واسعة لممارسة هذا النوع من الخطاب من دون خوف من تبعات حقيقية.

وبعض السياسيين الذين اختلط بهم بعض رجال الدين يعتمدون في بناء قواعدهم الشعبية بشكل أساس على الانتماءات الطائفية، ويعززون هذه الانتماءات عن طريق خطاباتهم لضمان استمرار الدعم الانتخابي.

ان معظم السياسيين العراقيين الحاليين يلجؤون للخطاب الطائفي لأنه غالبا ما يكون "الطريق الأسهل" لكسب الأصوات في بيئة سياسية معينة، برغم عواقبه المدمرة على وحدة وتنمية العراق.

التحدي الحقيقي يكمن في كيفية بناء وعي مجتمعي وسياسي يرفض هذا الخطاب، ويطالب ببرامج وطنية حقيقية تركز على بناء الدولة والمواطنة.

الوضع في العراق وحوله معقد ومتشابك وهو مهدد بأحداث ربما تكون غير متوقعة، لذا فان الأسلم برأيي، هو تجاهل الانتخابات وموعدها، والعمل بنكران ذات على صياغة خطاب وطني شامل يحتفي بالانسان وهمومه، وانشاء وضع انتقالي مؤقت لرسم خريطة سياسية جديدة تأخذ العبرة من الاخفاقات التي حدثت، مع العمل على تعديل النظام الانتخابي بمجمله و سن قانون عصري للأحزاب؛ وحتى اذا تطلب الامر تغيير الدستور فالمسألة في النهاية تتعلق بتطلعات العراقيين وحياتهم.



"لمسننا طوال العقدين الماضيين ان الخطاب الطائفي غالبا ما يستغل كوسيلة لصرف انتباه السكان عن قضايا الفساد المستشري، وسوء الإدارة، والفشل في تقديم الخدمات الأساسية"



حين يدور الماضي في الحاضر.. نواعير هيت تقاوم الاندثار وتجذب السائحين

فيلي - خاص :

في مدينة هيت، حيث يسير الفرات بهدوء بين الحقول وبساتين النخيل، ما تزال أصوات نواعير الماء تُسمع وهي تدور ببطء، تصدر صريراً خشبياً يشبه أنين الزمن البعيد.

العائلات التي تبنيها أو ترعاها، وكان يُحتفى بها كما يُحتفى بمولود جديد".
ويضيف أن "مدينة هيت كانت تعتمد على هذه النواعير لري بساتينها، خصوصاً حين كانت الزراعة تمتد على ضفتي الفرات لمسافات طويلة"، مبيناً أن "ما يميز نواعير هيت أنها مصنوعة بالكامل من الخشب المحلي، ولا تحتوي على أي معدن، وهذا يُعتبر من مقومات الأصالة المعمارية".

هذه المنشآت التراثية التي مضت عليها قرون، عادت لتأسر انتباه الزائرين من مختلف مدن العراق وحتى من دول الجوار، بعد أن ظلت لعقود حبيسة الإهمال والنسيان.
ويقول محمد الهيتي، الباحث في التراث الشعبي، لوكالة مجلة «فيلي»، إن "هذه الناعورة عمرها ربما يزيد على 400 سنة، النواعير هنا ليست مثل غيرها، فهي جزء من الطابع الاجتماعي والثقافي للمدينة، كانت تسمى بأسماء



نواعير هيت تقاوم الاندثار وتجذب السائحين

نواعير هيت، هي آلات مائية تراثية مصنوعة من الخشب، تعمل بقوة دفع مياه نهر الفرات، وتستخدم منذ قرون في رفع المياه من النهر إلى الأحواض العلوية، ومن ثم توزيعها عبر قنوات لسقي البساتين وتوفير المياه للمدن الواقعة على ضفافها.

تنتشر هذه النواعير بشكل خاص في مدن هيت وعانة وحديثة والقائم بمحافظة الأنبار، وتصنع عادة من خشب شجرة التوت "التوت" لما يتميز به من صلابة ومتانة.

السياحة في ازدهار

من جانبه، يقول مصطفى العاني، ناشط بيئي وسياحي، وهو من أبناء المدينة الذين يرافقون السياح في جولاتهم، أنه "مع تحسن الأوضاع الأمنية، بدأت المدينة تشهد إقبالاً متزايداً من الزوار".

ويتابع العاني، حديثه قائلاً إن "قبل عام 2018، لم يكن أحد يجرؤ على المجيء إلى هنا بسبب الأوضاع الأمنية، لكن اليوم، نطمح أكثر من 40 رحلة سياحية إلى هيت، كان أبرز ما يعرض فيها هو النواعير".

ويشير إلى أن "السائحين ينهرون عندما يرون كيف تعمل الناعورة فقط بطاقة المياه، من دون أي محرك بعضهم يعتقد أنها مجسمات للزينة حتى نرىهم كيف ترفع الماء حقاً، ونسقي الزرع أمامهم".

وفي العام الماضي، شهد متنزه "نواعير هيت" حملة إدامة تطوعية، نفذتها منظمة أيادي الرحمة بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبمشاركة عدد من نشطاء المدينة وأعضاء برنامج سفراء شباب، حيث استمرت لثلاثة أيام لتشمل تنظيف المتنزه والكورنيش وصيانة الإنارة وتأهيل مباني المرافق الصحية وغيرها من الأمور.

في المنبع، جعل من الصعب على بعض النواعير أن تعمل كما كانت سابقاً.

وفي حديث لوكالة مجلة «فيلي»، تضيف أنه "من المؤسف ألا تكون هذه النواعير مدرجة حتى الآن ضمن لائحة التراث الوطني العراقي، ناهيك عن التراث العالمي، هذه فرصة للحكومة المحلية بالتعاون مع الجهات الأكاديمية لترشيحها لدى اليونسكو".

إلى ذلك، يشير الناشط أحمد الراوي

إلى "أهمية إشراك سكان هيت أنفسهم في حماية النواعير"، مضيفاً أن "بعض العائلات القديمة ما زالت تحتفظ بذكريات دقيقة عن كيفية بناء الناعورة، أسماء أجزائها، طريقة تشغيلها، يجب أن نستثمر هذه الذاكرة الحية ونوثقها، ربما عبر مركز تراثي أو متحف محلي".

ويضيف أن "في أحد المشاريع التي نعمل عليها بالتعاون مع طلاب في جامعة الأنبار، بدأنا بتسجيل شهادات كبار

السن عن النواعير، وسنصدر كتاباً بهذا الخصوص قريباً".

ولم تعد نواعير هيت مجرد بقايا من الماضي، بل أصبحت رموزاً للهضة ثقافية وسياحية، هي جسور بين الأجيال، وتذكير دائم بأن ما يدور حولنا ليس فقط الماء، بل التاريخ والهوية والحياة. ورغم قيمتها التاريخية والهندسية، لم يتبق منها اليوم سوى أقل من عشرين ناعورة، وفقاً للمؤرخين، بعد أن تسببت

قلة منسوب مياه الفرات وإقامة السدود على مجراه في اندثار الغالبية العظمى منها.

ومع ذلك، تتواصل الجهود المحلية للمحافظة على ما تبقى منها، وسط مساع رسمية وشعبية لإدراج نواعير العراق ضمن قائمة التراث العالمي لما تحمله من دلالة حضارية وهوية ثقافية فريدة.



يشير الناشط أحمد الراوي إلى "أهمية إشراك سكان هيت أنفسهم في حماية النواعير"، مضيفاً أن "بعض العائلات القديمة ما زالت تحتفظ بذكريات دقيقة عن كيفية بناء الناعورة، أسماء أجزائها، طريقة تشغيلها، يجب أن نستثمر هذه الذاكرة الحية ونوثقها، ربما عبر مركز تراثي أو متحف محلي".

كما ينعكس تأثير البطالة وقلة فرص العمل على الاقتصاد العراقي، حيث يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية وزيادة في الفقر حتى عند شريحة الخريجين، كما هو الحال مع مريم (26 عاماً) من محافظة بابل. وأشارت مريم خلال حديثها لوكالة مجلة «فيلي»، إلى أنها تخرجت حديثاً من الجامعة بتخصص إدارة واقتصاد، وكانت متحمسة للبدء في حياتها المهنية، ومع ذلك، وجدت نفسها أمام تحد كبير يتمثل في نقص التعيينات في القطاع الحكومي. ونتيجة لذلك، قررت مريم اللجوء للقطاع الخاص كخيار بديل للبحث عن فرص عمل، وعملت على تطوير مهاراتها وخبراتها لتكون أكثر جاذبية لأصحاب العمل، مما ساعدها على إيجاد وظيفة مناسبة، ومع ذلك، واجهت تحديات جديدة، مثل المنافسة الشديدة والضغط العملية. وهذه الظروف التي مرت بها مريم هي مشابه لظروف آلاف الشباب الخريجين، لذلك تدعو الفتاة الحكومة لفتح دورات تدريبية من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال ودعم

الشباب العراقي يلجأ إلى الخيار البديل والخطة B

فيلي - خاص:

يعاني الشباب العراقي الذي يمثل حوالي 60 بالمئة من مجموع السكان البالغ 47 مليون نسمة، من معدلات بطالة مرتفعة، بسبب نقص التعيينات في القطاع الحكومي، وافتقار السوق العراقية إلى فرص عمل كافية، مما يزيد من صعوبة العثور على وظيفة ويؤثر على مستوى معيشتهم ويحد من فرصهم في بناء مستقبل مهني.



"المبادرة تساعد الشباب على تحقيق أفكارهم الخاصة وتعطي فرصة للمصارف بإطلاق القروض التي تساعد الشباب على أن يخلق فرصته بنفسه، في ظل وجود أكثر من ٨٢٨ قاعة للتدريب ضمن المبادرة تضم أكثر من ألف مدرب في عموم العراق"

حسين فلامرز

مستشار رئيس الوزراء
المدير التنفيذي لمبادرة "ريادة"



إعادة بناء القطاع الصناعي (الإسمنت، الكيماويات، المنسوجات) عبر استثمارات عامة وخاصة، مع تخصيص الحكومة يومياً لدعم الصناعة ك(نقطة تحول)".

وبالإضافة إلى ذلك، أشار عبد ربه، إلى أهمية "دعم المشاريع الناشئة في مجالات التكنولوجيا والطبية حيث يستوعب القطاع الخاص 80% من العمالة، مع ضمان رواتب وتقاعد مماثل للقطاع الحكومي"، مردفاً: "وكذلك ربط التعليم باحتياجات السوق وتطوير التعليم المهني (كهندسة الزراعة والتكنولوجيا) لسد الفجوة في المهارات الفنية، وشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لتصميم مناهج تطبيقية (مثل إدارة الأعمال، التحول الرقمي)".

ودعا إلى "تبسيط إجراءات استخراج التراخيص الصناعية والتجارية وإصدار قانون يضمن معاشات وتأميناً صحياً لعمال القطاع الخاص، وإعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات للمشاريع في المحافظات النائية". وخلص عبد ربه، في ختام حديثه إلى القول، إن "التمكين الفعال للشباب يستلزم تكاملاً بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع مراقبة النتائج وتعديل السياسات بشكل ديناميكي لتحقيق تنمية مستدامة".

ونبه قصي، إلى أن "الشباب العراقي يمثل 60 بالمئة من المجتمع، وهناك 15 مليون إنسان يعمر قوة العمل، لذلك لابد من فتح شهادات تخصصية بمهارات سريعة يمكن اكتسابها لدى الشباب لكي ينمو الشباب ضمن بيئة العمل بشكل مستقر، وبحول الثقافة والشهادة التي اكتسبها إلى مهارة تخصصية لخدمة سوق العمل، وبالتالي يتم تخفيف تكليف العمل ودعم توظيف الشباب في القطاعات التنموية المستدامة".

فرصة للتطوير بدوره، أكد الباحث الاقتصادي، أحمد عبد ربه، أن "وجود أكثر من 61 بالمئة من مجموع السكان شباباً، تعد فرصة مهمة في تطوير الواقع الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي إذا أحسن توظيفها".

وقال عبد ربه، خلال حديثه للوكالة، إن "تطوير الواقع الاقتصادي من قبل الشباب يكون من خلال تحويل التحديات إلى فرص للتطوير من خلال إحياء دور العراق ك(سلة خبز الشرق الأوسط) عبر الاستفادة من الأراضي الخصبة بين دجلة والفرات، ودعم مشاريع مثل الدفيئات الزراعية العاملة بالطاقة الشمسية".

وزاد: "وكذلك استخدام تقنيات الري الحديثة، وتشجيع الشباب على العمل في الزراعة عبر تمويل مشاريعهم، إلى جانب

لاكسابهم مهارات سوق العمل التخصصية، خاصة وأن العراق يتطلع للاندماج مع البيئة الاقتصادية الدولية".

وذكر قصي، ل مجلة «فيلى»: "كما هناك إمكانية لدى المصارف العراقية خاصة مبادرة البنك المركزي البالغة 4 تريليونات دينار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، خاصة الأفكار التي تحصل على مقبولة من قبل إدارة البنك المركزي وتساهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب وعلى مساحة العراق".

وبين أن "العراق يتطلع إلى زيادة قدرة الشباب العراقي على الطلب على الوظائف في القطاع الخاص بعيداً عن التعيينات الحكومية، لذلك عملت الحكومة على توفير مجموعة من الضمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة كأساس بعملية شراء السلع المنتجة من تلك المشاريع من قبل الحكومة أو الشركات الكبيرة لتكون هناك استدامة في الإيرادات ونمو مستدام لهذه المشاريع".

وأكد أن "هذه المبادرة تساعد الشباب على تحقيق أفكارهم الخاصة وتعطي فرصة للمصارف بإطلاق القروض وهذه تساعد الشباب على أن يخلق فرصته بنفسه، في ظل وجود أكثر من 828 قاعة للتدريب ضمن المبادرة تضم أكثر من ألف مدرب في عموم العراق".

ولفت فلامرز، إلى أن "الحكومة تعمل على أخذ القطاع الخاص المساحة الكافية ليبدأ الفرد العراقي بأثبات جدارته من خلال تقديم الخدمة أو المنتج الذي يحتاجه المجتمع، ومؤخراً تم إجراء دراسة حول إمكانية نقل المبادرة إلى إقليم كردستان لخلق فرص عمل لجميع الشباب الطموح".

زيادة قدرة الشباب من جهته، قال الخبير الاقتصادي، صفوان قصي، إن "عملية التنمية البشرية هي عنوان لاستثمار الطاقات الشبابية في ظل وجود العديد من الإمكانيات المتاحة لدى الشباب العراقي يمكن إعادة تأهيلها من خلال المراكز التدريبية والتطويرية

المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل للشباب في مختلف القطاعات. وهو ما يساهم، بحسب مريم، في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال توفير عمالة ماهرة ومدربة وتحسين مستوى معيشتهم، لبناء مجتمع مستقر واقتصاد مزدهر. مبادرة "ريادة"

ولأهمية المبادرات في دعم القطاع الخاص، أطلق رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في آذار/ مارس من عام 2023، مبادرة ريادة، بـ"هدف خلق مجتمع نشط ريادي عبر إتاحة الفرصة للجميع بالحصول على فرصة عمل أو تدريب"، وفق مستشار رئيس الوزراء المدير التنفيذي لمبادرة "ريادة"، حسين فلامرز.

وأوضح فلامرز، خلال حديثه للوكالة، أن "مبادرة ريادة تعتمد على خمس مراحل تبدأ بالتسجيل الإلكتروني والتدريب الحضوري والجدوى الاقتصادية وطلب القرض إلكترونياً والبدء بالمشروع والمتابعة على مدى 10 سنوات".



"هناك إمكانية لدى مبادرة البنك المركزي البالغة 4 تريليونات دينار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، خاصة الأفكار التي تحصل على مقبولة من قبل إدارة البنك وتساهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب وعلى مساحة العراق"

صفوان قصي

خبير اقتصادي



العراق..

آلاف المرشحين بلا برامج في زحام انتخابي غير مسبوق

فيلي - خاص:

يتنافس أكثر من 7900 مرشح على 329 مقعداً نيابياً في الانتخابات التشريعية العراقية المقرر إجراؤها في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، في حالة يصفها مراقبون بـ"الفوضى".

أن "الزحام الانتخابي على الانتخابات المقبلة مختلف عن السابق، وتسعى الكتل السياسية من خلاله لإبراز نفسها أمام الإعلام وفي الوقت نفسه قطع الطريق على الكتل الأخرى".

ويضيف الجبوري لمجلة «فيلي»، أن "هناك أكثر من 400 حزب في الساحة السياسية، فيما وصلت التحالفات السياسية إلى 140 تحالفاً، وقد تتوسع أكثر، أما عدد المرشحين في بغداد فقد وصل إلى 6 آلاف مرشح للتنافس على 65 مقعداً، وهذه تحصل لأول مرة".

ورغم هذه الأعداد الكبيرة، يبين الجبوري، أن "هذا الصراع المحتدم على الانتخابات

النسبي)، وبطريقة (سانت ليغو) مما دفع التحالفات والأحزاب إلى تسجيل قوائم كاملة بعدد المرشحين في كل دائرة مضروباً في اثنين، وهذا ما أتاح زيادة في أعداد المرشحين"، بحسب عضو الفريق الإعلامي في مفوضية الانتخابات، حسن هادي زاير.

ويشير زاير خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "مفوضية الانتخابات حالياً في مرحلة تدقيق البيانات الأولية قبل رفعها إلى جهات التحقق من الأهلية، ليتسنى لها المصادقة على أصحاب التاريخ الزيه والنظيف من الشوائب".

ويرى المحلل السياسي، عباس الجبوري،

ورغم هذه الأعداد من المتنافسين "غير المسبوقة" في العالم، يرى المراقبون أن أغلب هؤلاء المرشحين يفتقر لبرامج واضحة، لكن تحاول الكتل السياسية من خلال زيادة أعداد مرشحينها إلى إبراز نفسها وقطع الطريق أمام المنافسين الآخرين.

ويعزو المراقبون هذه "الفوضى" لعدم وجود قانون للأحزاب، فيما وصلت المبالغ المالية التي ستصرف في الانتخابات المقبلة إلى تريليوني دينار.

وأعلنت مفوضية الانتخابات، أن "عدد المرشحين بلغ أكثر من 7900 مرشح، والسبب هو النظام الانتخابي (التمثيل





"هذا الزحام الانتخابي من المتنافسين غير المسبوق في العالم سببه المال الذي عند البعض الذي يستحوذ على أموال الدولة بشتى الطرق، في وقت لا يزال قانون الأحزاب غير مقر".

"العجز النيابي خلال الدورة البرلمانية الحالية بدا واضحاً أوله في شغور رئاسة المجلس، وآخره بترحيل أكثر من ١٥٠ قانوناً إلى الدورة المقبلة، وهذا سبب تخبطاً في الشارع العراقي وانزعاجاً من هذا العمل غير المجدي أمام كل التحديات".

انتخابية واحدة، مع إقرار قوائم انتخابية مغلقة.

وفي 2014 أصدر البرلمان قانوناً جديداً للانتخابات، اعتمد فيه نظام سائت ليغو وفق نسبة 1.7، لكن هذه المعادلة شهدت تغييراً في انتخابات 2018 الذي شهد تعديل جديد على القانون، وجرى اعتماد نسبة 1.9.

وشهد القانون تغييراً جذرياً عام 2020، استجابة لمطالب المتظاهرين في حينها، إذ اعتمد على الأكثرية بدلاً من النسبية، وقسم المحافظة التي كانت في القوانين السابقة دائرة واحدة إلى عدة دوائر انتخابية.

فيما أكدت المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، جمانة الغلاي، لمجلة «فيلي»، في شباط/فبراير الماضي، أن "مفوضية الانتخابات تعتمد إجراء انتخابات مجلس النواب العراقي على قانون انتخاب مجلس النواب ومجالس المحافظات المعدل رقم 12 لسنة 2018".

للشعب، خصوصاً بعد الانسحابات أو عدم المشاركة في الانتخابات المقبلة من قبل عدة حركات سياسية"، وفق الناصر. ويضيف "لهذا عمد زعماء الكتل وزعامات الأحزاب إلى ترشيح عدد كبير من الأشخاص بعيداً عن الاختبارات التي كانت تحصل في الترشيح إلى دورات نيابية سابقة".

ويرجع الناصر ذلك، "لكي تكون هناك مشاركة أكبر من قبل الشعب العراقي حتى يستحصل رئيس القائمة على عدد أكثر من الأصوات ويرفع نسبة المشاركة ليبين مدى إقبال المواطنين على العملية الانتخابية التي تكاد أن تكون ديمقراطية". ويوضح، أن "أحد التحالفات شارك بـ470 مرشحاً في أغلب محافظات العراق والآخر شارك بعدد 350 مرشحاً، وهذه الأعداد الكبيرة لن تحدث فارق للفائزين في ظل قانون الانتخابات الحالي".

وشهد العراق، تشريع ستة قوانين انتخابية منذ عام 2003، الأول كان في مرحلة الدولة الانتقالية، حيث كان العراق كله دائرة



خلال الدورة البرلمانية الحالية بدا واضحاً أوله في شغور رئاسة المجلس، وآخره بترحيل أكثر من 150 قانوناً إلى الدورة المقبلة، وهذا سبب تخبطاً في الشارع العراقي وانزعاجاً من هذا العمل غير المجدي أمام كل التحديات الموجودة". وبالمقابل، يضيف الناصر لمجلة «فيلي»، "غياب العديد من النواب عن معظم الجلسات البرلمانية وهم يتمتعون بكافة الرواتب والامتيازات التي يرى البعض أنها سبباً آخر في انهيار هذه المنظومة". ونتيجة لذلك، "هناك واقع مرير في ابتعاد أغلب الذين يحق لهم التصويت عن صناديق الاقتراع وعزوف شعبي عن الانتخابات، مما يعني عدم تمثيل النواب

المتنافسين غير المسبوق في العالم سببه المال الذي عند البعض الذي يستحوذ على أموال الدولة بشتى الطرق، في وقت لا يزال قانون الأحزاب غير مقر". ويرى الكناني خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن "الأمر أكثر سوداوية من الانتخابات السابقة ولا ننسى هناك مقاطعة من أكبر طيف شيعي وهو التيار الوطني الشيعي (التيار الصدري)، وهذا سيؤثر على إجراء الانتخابات حتماً، وستظهر قوى أخرى تقاطع ولا تشارك، وسبب الزيادة هو للاستحواذ على المال العام والدفع الخارجي والداخلي". من جهته، يقول الباحث في الشأن السياسي، علي الناصر، إن "العجز النيابي

يفتقر إلى برامج واضحة لحد الآن، إذ أن بعض المرشحين لا يملك ثقافة الترشيح وليس لديه برنامج، بل يفتر حتى للتواصل". ويلفت إلى أن "الكتل السياسية قدمت مرشحين بما يفوق المقاعد النيابية لكل محافظة، في سبيل حصول رئيس الكتلة على أصوات هؤلاء المرشحين المتبعثرة وبالتالي يفوز هو ويبقى الوضع في البلاد على حاله، في فوضى سببها عدم وجود قانون للأحزاب يحددها والجهة الممولة لها، حيث وصلت المبالغ المالية التي ستصرف على هذه الانتخابات إلى تريليوني دينار". وبهذا السياق، يقول المحلل السياسي، عبد الله الكناني، إن "هذا الزحام الانتخابي من

صوتك مقابل لقمة عيشك: حملة انتخابية عراقية مبكرة تقطع الماء والكهرباء

فيلي - خاص:

اتهمت نائبة عن حزب تقدم "نورس العيسى"، وهو حزب سيشترك في الانتخابات العراقية المقبلة في تشرين الثاني ٢٠٢٥، اهتمت سياسيين منافسين بقطع الماء عن مئات من العائلات لأغراض سياسية وانتخابية في ديالى، بحسب قولها، فهل من الممكن ان يحدث مثل هذا الأمر، اي الاساءة الى الناس لتحقيق اغراض انتخابية ضد المنافسين في الانتخابات...؟



سيادة القانون أو تواجد ثغرات في الأنظمة الرقابية. ان أسبابا عدة تجعل مثل هذه الممارسات ممكنة، من ذلك الصراع على النفوذ والسلطة، إذ أن الانتخابات هي صراع على السلطة، وبعض الأطراف قد تلجأ إلى أي وسيلة لضمان الفوز، حتى لو كانت غير أخلاقية أو غير قانونية.

بغض النظر عما تقوله النائبة وهو نمط من التنافس السياسي قبل الانتخابات، والاشكالات التي اعقبت هذا التصريح، فإن تجارب الدول في البناء السياسي، تبين ان الإساءة إلى الناس لتحقيق أغراض انتخابية ضد المنافسين في الانتخابات، ليس أمرا مستبعدا في البيئات السياسية التنافسية، وخاصة في البلدان التي تعاني من ضعف في

وقد تستغل الحاجات الأساسية الحيوية، لاسيما الماء، الكهرباء، الغذاء، والخدمات الأساسية الأخرى بجرمان الناس منها، وذلك يمكن أن يولد ضغطا هائلا عليهم، ويدفعهم للتصرف بطرق معينة (مثل عدم التصويت للمنافسين أو التصويت لجهة معينة) لضمان عودة هذه الخدمات. كما ان قطع الخدمات يمكن أن يكون شكلا من أشكال التهيب لإجبار الناخبين على تغيير ولائهم أو الامتناع عن التصويت. وإذا كانت هناك ثغرات في الأنظمة القانونية والرقابية، أو إذا كانت المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ القانون ضعيفة، فإن السياسيين

قد يشعرون بأنهم بمنأى عن العقاب. وفي حالة العراق، ان الفساد المستشري يمكن أن يتيح للأطراف النافذة استغلال الموارد العامة (مثل إمدادات المياه) لأغراض شخصية أو سياسية. وقد يكون الهدف من قطع الخدمات هو خلق حالة من الاستياء الشعبي ضد جهة معينة (مثلا، الحكومة المحلية التي يديرها المنافس) او حتى الحكومة الاتحادية، لإظهار فشلها في إدارة شؤون الناس، وبالنسبة كسب تعاطف الناخبين. وللأسف، العراق ليس استثناء، و عندما يتعلق الأمر بمثل هذه الممارسات، فإن

التقارير عن استغلال الخدمات الأساسية لأغراض سياسية ليست نادرة، بخاصة في المناطق التي تشهد صراعا على النفوذ بين الأحزاب والفصائل المختلفة. التهم التي وجهتها النائبة عن حزب تقدم، في سياق انتخابات مقبلة، تنسق مع نمط من السلوكيات يمكن ملاحظتها في عديد السياقات السياسية اذ تكون المنافسة شرسة والموارد شحيحة. ومثل تجارب أخرى وفي وضع العراق الحالي، من الممكن جدا أن تحدث مثل هذه الممارسات البغيضة، وهي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والمبادئ

الديمقراطية؛ تتطلب مكافحتها تعزيز سيادة القانون، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية، وزيادة الوعي المدني، وضمان مساءلة كل من يتورط في مثل هذه الانتهاكات، إذ أن الخدمات يجب أن تبقى وتتطور بصرف النظر عن التنافس السياسي، بل يستدعي التنافس التعهد بتطويرها. هناك كثير من الأمثلة في بلدان متنوعة حول العالم، حيث جرى استغلال أو التلاعب بالخدمات الأساسية لأغراض سياسية وانتخابية، هذا السلوك يتخذ أشكالا متنوعة، لكن الهدف المشترك هو التأثير على الناخبين أو معاقبة خصوم

كثير من السياقات السياسية حول العالم؛ يعتمد هذا الأمر على ضعف المؤسسات، ونقص الشفافية، وسيطرة الفاعلين السياسيين على الموارد الحيوية، وهو يؤدي إلى تآكل الثقة في العملية الديمقراطية ويضر بالمدينين بشكل مباشر.

ويشهد العراقيون وبخاصة في العاصمة بغداد في هذه المدة، كثيرا من أساليب الضغط تلك التي تؤثر على حياتهم بصورة مؤلمة لاسيما انقطاع الكهرباء والمياه، وربط التصويت ببعض أعمال التبليط وفرش "السبيس" وغيرها من الممارسات التي تضحي بالإنسان وحقوقه الاعتيادية، لتنفيذ مصالح المسؤولين وتلبية متطلبات المنافسة السياسية والانتخابية على وفق حساباتهم وتصورهم.

على حياة السكان ويزيد من معاناتهم. وقد يجري ربط إطلاق مشاريع البنية التحتية الجديدة في منطقة معينة بدعم انتخابي لحزب ما وهو عادة الحزب الحاكم استغلالا لإمكانات الدولة. ومن الأساليب الأخرى التلاعب بالاتصالات والإنترنت بقطع الشبكة، أو حجب مواقع التواصل في كثير من البلدان والحالات، بخاصة في مراحل الاحتجاجات أو الانتخابات الحساسة، فتلجأ الحكومات إلى قطع الإنترنت أو حجب تطبيقات التواصل الاجتماعي لمنع المعارضة من التنظيم أو تبادل المعلومات، أو للتحكم في الرواية الإعلامية؛ هذا يؤثر بشكل مباشر على قدرة السكان على الوصول إلى المعلومات والتعبير عن آرائهم. وبحسب بعض الدراسات فإن استغلال الخدمات الأساسية لأغراض سياسية هو تكتيك "قذر" ولكنه متواجد للأسف في



«قد يجري التلاعب بتوزيع الكهرباء بحيث تحصل المناطق الموالية للحزب الحاكم على إمدادات أفضل وأكثر استقرارا، في حين تعاني المناطق الأخرى»

وزارة الموارد المائية:
«الأموال التي ستستحصل من أجور السقي سيتم استثمارها بتطوير المشاريع الأروائية»



أنها معاقل للمعارضة أو للمنافسين؛ ويمكن أن يكون الهدف هو إثارة السخط ضد الحكومة القائمة إذا كانت المناطق المتضررة موالية للمعارضة، أو لإضعاف قدرة المعارضة على تنظيم حملاتها الانتخابية إذا حسبنا الأمر معكوسا، وبعض المراقبين والباحثين يشيرون إلى أن هذا يحدث الآن لاسيما في العاصمة بغداد بصورة لافتة.

قد يجري التلاعب بتوزيع الكهرباء بحيث تحصل المناطق الموالية للحزب الحاكم على إمدادات أفضل وأكثر استقرارا، في حين تعاني المناطق الأخرى، كما قد يجري التلاعب بالخدمات الصحية والتعليمية بالوعود الزائفة أو الحرمان، مثل وعد المجتمعات بخدمات صحية أو تعليمية أفضل مقابل دعم انتخابي، فيما تحرم المجتمعات التي لا تدعم (عادة الحزب الحاكم) من هذه الوعود أو تتعرض لتدهور في الخدمات.

في بعض الحالات، قد يجري إغلاق مدارس أو مستشفيات أو تقليل جودتها في مناطق معينة كشكل من أشكال العقاب السياسي، كما قد يصار إلى التلاعب بالبنية التحتية (الطرق، الصرف الصحي، و تجاهل الصيانة أو التطوير)، إذ يمكن أن تعتمد الحكومات أو السلطات المحلية تجاهل صيانة أو تطوير البنية التحتية في المناطق التي لا تصوت لصالحها، مما يؤثر

سياسيين.

ففي مناطق النزاعات المسلحة، وانتشار المجاميع المسلحة وغياب سيادة القانون، غالبا ما يجري استعمال المياه كسلاح حرب.

ففي سوريا والعراق على سبيل المثال، قامت جماعات مسلحة (مثل تنظيم داعش) بقطع إمدادات المياه أو السيطرة على السدود والتلويح بانهبائها، لتهريب السكان أو إجبارهم على النزوح أو للضغط على القوات المعارضة؛ ورغم أن هذا ليس بالضرورة "انتخابيا" بشكل مباشر، إلا أنه يوضح كيف يمكن استغلال الماء للتحكم في السكان وتحقيق أهداف سياسية. و حتى خارج النزاعات الكبرى، يمكن للأطراف السياسية المحلية أو الإقليمية في بعض الدول أن تتلاعب بإمدادات المياه كأداة للضغط على المجتمعات التي يُنظر إليها على أنها تدعم خصومهم، هذا قد يحدث في المناطق التي تعاني من ندرة المياه أو سوء إدارة البنية التحتية.

في بعض الأحيان، قد تشهد مناطق معينة انقطاعات كهربائية غير مسوغة أو مطولة قبيل الانتخابات، بخاصة في المناطق التي يعتقد

بريشة الفنانين واستعادة هوية منسية..

رشيد الألوسي يوثق ذاكرة الأنبار بصورة مختلفة



والتقاليد والمهن والحرف والمعالم الدينية والسياحية والتجارية، إضافة إلى عالم الفن والرياضة".

بهذا المعنى، يتحول الأرشيف إلى أداة تربوية وثقافية تسهم في تعزيز الانتماء وتعميق الفهم لمكونات الهوية المحلية.

وكشف الألوسي، عن نية تحويله إلى معرض رقمي ومتنقل، مشيراً إلى أنه سيكون هذا بعد اكتمال كل الجوانب الفنية اللازمة لإنشاء المعرض من لوحات وصور نادرة. وتابع، أن الطموح لا يقتصر على الحفظ فقط، بل يمتد إلى نشر المعرفة البصرية والتاريخية عبر منصات يمكن أن تصل لكل بيت ومدرسة ومؤسسة ثقافية.

ويقر الألوسي بأن رحلته لم تكن سهلة، حيث قال إن "التحديات التي واجهتني هي مشقة البحث عن صور الأرشيف وخزنها وكتابة المعلومات الخاصة بكل صورة"، موضحاً أنه "بدأت بإنشاء هذا الأرشيف من عام 2009، ومازلت إلى الآن، أرشيفي يوثق مدن الأنبار من عام 1900 لغاية 2025".

الجهد الفردي الذي يقوم به يتطلب صبراً وبحثاً متواصلاً وتدقيقاً في كل معلومة وصورة، بينما يأتي دور الفنانين، كنايف الألوسي، لإحياء هذه المعالم عبر الفن التشكيلي المستند إلى أرشيف غني بالمعلومات.

ورغم حجم التحديات، إلا أن الألوسي يثمن الدعم الذي تلقاه، مشيراً إلى أنه "لقد تلقيت دعماً مؤسسياً من خلال جمع الوثائق وبصيغة رسمية، وكانت المؤسسات الحكومية متعاونة في ذلك، والأمر نفسه

بالنسبة للدعم المجتمعي" وفي بيئة قد لا تعطي الأولوية للثقافة والفن، قد يواجه مثل هذا المشروع بعض النقد أو الفهم الخاطئ، إلا أن الألوسي أوضح رؤيته قائلاً: "أحب أن أنوه أنني أحب مدينتي ومحافظتي، ولي شغف لحفظ تاريخها وتراثها، لذلك وثقنا ذلك في كتابنا (الرمادي تاريخاً وتراثاً)، تأليف مشترك مع مجيد حميد أحمد الألوسي، أما النقد البناء فهو يصب في صالح المبدعين، والنقد غير البناء هو هدم لكل إبداع لا تتأثر به". هكذا يضع الألوسي، نفسه في خانة الفاعلين الثقافيين المقاومين للفساد، ويؤكد أن مشروعه ليس مجرد توثيق، بل دفاع عن الذاكرة وهوية المكان، بمشاركة أبناء مدينته من الفنانين الذين يرسمون الحكاية بألوانها الأصلية.



فيلي - خاص:

في محافظة الأنبار، حيث يمتزج التاريخ العريق بالتحويلات العنيفة التي شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية، يبرز جهد فردي، مدعوم بفريق من الفنانين المحليين، يسعى إلى الحفاظ على هوية المكان من الاندثار.

بعداً بصرياً وفنياً على الذاكرة الجمعية للأنبار.

أما رشيد الألوسي، فهو من يتولى مهمة توثيق هذه المعالم وتوفير الصور والبيانات التاريخية التي يستند إليها الفنانون في أعمالهم.

وعن هذا المشروع، قال الألوسي، لمجلة «فيلي»: "أكيد، فالماضي هو مكمل للحاضر والمستقبل، والأجدد بنا أن نلتزم بماضينا المشرق ونتعلم منه لأنه دعائم قوية لبناء الحاضر والمستقبل، الهوية الأنبارية واضحة في أرشيفي".

وأضاف أن "رسالي إلى الجيل الجديد أن يشاهد الأنبار كيف كانت بمعالمها ورجالها ونسائها، وأن يتأثروا بإيجابيات المرحلة الماضية، وخاصة العلاقات والأواصر الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، أرشيفي يتضمن صوراً عن العادات

ما يميز هذا المشروع أنه لا يقتصر على التوثيق المكتوب أو الفوتوغرافي فحسب، بل يعتمد كذلك على إعادة رسم هذه المعالم بريشة فنانين أنباريين، في مقدمتهم الفنان القدير نايف الألوسي، الذي يضفي

المؤرخ والحقوقي رشيد الألوسي، يعمل منذ سنوات على مشروع أرشيفي طموح، يهدف إلى توثيق معالم الأنبار التي اندثرت أو ما تزال قائمة، في محاولة لحفظ التراث والهوية الأنبارية للأجيال القادمة.



حظر "البرمودا" ..

قرارات جدلية حول الحريات والذوق العام فهل يكفلها الدستور؟

فيلي - خاص:

تتفاوت الآراء حول ارتداء الشباب البناتيل القصيرة التي تسمى "البرمودا"، فثمة من يرى فيها ظاهرة خارجة عن اللياقة وتقاليد المجتمع، فيما يرى ناشطون وبعض منظمات المجتمع المدني أن هذا الموضوع يدخل ضمن نطاق الحريات الشخصية التي كفلها الدستور العراقي.

وتحت ضغط مطالبات دينية واجتماعية أصدرت الحكومات المحلية ببعض المحافظات قراراً يقضي بمنع ارتداء البرمودا، ومنها محافظة واسط التي أصدرت بياناً بمنع هذا النوع من الملابس مطلع نيسان الماضي، مؤكدة أن القرار يأتي حفاظاً على قيم المجتمع، وهو ما أثار ردود فعل واسعة من قبل المواطنين بين مؤيد ومنتقد. وأصدرت بعدها محافظ الأنبار قراراً مماثلاً نهاية أيار الماضي، وحذرت من لبس البرمودا في أسواق وشوارع المحافظة، وشرعت شرطة الأنبار بتطبيق منع ارتداء البرمودا والشورتات القصيرة في الأماكن العامة. وفي 2019 منعت محافظة كركوك هي الأخرى ارتداء البرمودا والشورتات القصيرة ولوحت باتخاذ إجراءات بحق المخالفين. ويؤكد المستشار القانوني قتادة صالح فتجان، لمجلة «فيلي»، أن «قرار الحكومات المحلية بمنع ارتداء البرمودا وغيرها من الثياب الفاضحة لم يأت من فراغ بل يستند إلى أسس قانونية واضحة». ويوضح أن «الفقرة الـ 17 من المادة السابعة لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم من القانون رقم 21 لسنة 2008 المعدل، يغول مجالس المحافظات الصلاحيات الضبطية». ويضيف، أن «مجالس المحافظات تمارس الضبط الإداري ومن ضمنه مراعاة الأخلاق والآداب والسلوك الاجتماعي في المحافظة». وأكد مصدر أممي لمجلة «فيلي»، أنه «تم اتخاذ إجراءات شفافاً في التعامل مع قرار المنع، بينها تنبيه الشباب من الظهور بمظهر غير لائق واستدعاء أولياء الأمور قبل اتخاذ أي إجراء قانوني، الذي عادة لا يتم إلا بعد تكرار المخالفات». وأشار إلى أن «التوجيهات التي صدرت للأجهزة الأمنية تأتي في إطار دعم الاستقرار المجتمعي والحفاظ على القيم». وأعربت منظمات حقوق الإنسان وناشطون عن شجيم ورفضهم لصدور مثل هذا القرار. وأكد حازم سيف الدين، عضو في إحدى



قرارات جدلية حول الحريات والذوق العام فهل يكفلها الدستور؟



المواطنة سرى كاظم:
"الثياب تعكس الذوق
وشخصية الإنسان".
وتضيف: "كثيراً من
الشباب يرتدون ثياباً
قصيرة وهم أحرار
بذلك بالطبع، لكن
هذه الثياب تسيء
لشخصيتهم قبل كل
شيء".

ويؤكد الأكاديمي الدكتور حسن حنون، في حديثه لمجلة «فيلي»: "ثمة نزوع حاد لدى الشباب في التقليد سواء بالثياب أو الأفكار والتوجهات وحتى التصرفات، وهذه مؤشرات يتم تسجيلها عند جميع الأجيال". ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي»، أن "التقليد غير الواعي يتسبب بقصور الشخصية وفتور التفكير والتأمل وغيابهم أحياناً". ولفت إلى أنه "فيما يتعلق بالثياب فقد أصبح الشباب العربي يقلدون ثياب الغرب وهذا ليس بالشيء الجديد، لكن الجديد في الأمر أن الغرب صدروا ثياباً فاحشة لا تناسب قيم المجتمع ومع ذلك يرتديها الشباب بشكل طبيعي"، منوهاً، إلى أنه "لا مبرر لأي قرارات تتعلق بحظر هذه الثياب ومحاسبة المخالفين للقضاء على هذه الظاهرة لأن ذلك يدفع الشباب للتمسك بها". ويؤكد، ضرورة أن "يكون هناك وعي وثقافة جمعي حول هذا الموضوع وغيره من المواضيع التي ينساق لها الشباب بتلقائية حتى تصبح ظاهرة طبيعية".

عن أفكاره وقراءة دواخله". رجال الدين من ناحيتهم قالوا، إن ارتداء الشورت القصير ظاهرة طارئة على المجتمع العراقي وغريبة على سلوكياته وأعرافه". وبهذا الصدد يشير الخطيب الحسيني الشيخ حسن الأيزرجاوي، في حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "موضوع الثياب يرتبط بأدبيات وسلوك وأعراف المجتمع". وأضاف، أن "الدين الإسلامي فرض حدوداً شرعية على ثياب الرجال والنساء على حد سواء"، مؤكداً، أنه "لا يجوز للرجل على سبيل المثال كشف صدره، وإن على الشباب مراعاة الآداب العامة بلباسهم في الأماكن العامة". ويواصل، القول إن "المنطقة تواجه تحديات غير مسبقة حالياً وهي تؤثر على بلدنا بشكل مباشر وهذا ما يتطلب من الشباب موقفاً صلياً ووعياً بما يحصل ولا ينشغلوا بالتقليد والتفاهات التي تصدر رجولتهم". ويقول باحثون أكاديميون أن "التقليد هو محصلة نهائية للإنسان بمختلف مراحل حياته وخاصة الشباب".

يرتدي برمودا فاضحة وهو ما اضطرني لمغادرة السيارة". وتشير مجلة «فيلي»، إلى أن "المجتمع يطالب الفتيات بالحشمة، ولا يلتفت إلى ملابس الشباب وهذه مفارقة"، مؤكدة أنها تدعم "أي قرارات تحاسب على مخالفة الآداب العامة في الثياب والكلام والتصرف والسلوك من الجنسين". أما المواطنة سرى كاظم، (37 عاماً)، فتؤكد، أن "الثياب تعكس الذوق وشخصية الإنسان". وتضيف في حديثها لمجلة «فيلي»، أن "كثيراً من الشباب يرتدون ثياباً قصيرة وهم أحرار بذلك بالطبع، لكن هذه الثياب تسيء لشخصيتهم قبل كل شيء". وتلفت إلى أن "الثياب تعكس أناقة الرجل وشخصيته وثقافته ومن خلالها يتم الكشف

أن يكون للحكومات المحلية موقفاً حاسماً منها وأبرزها توفير الخدمات العامة". وأضاف الرياحي، أن "معظم المحافظات في وسط وجنوب العراق تعاني من هشاشة أو انعدام البنى التحتية وقصور في الخدمات فضلاً عن تفشي البطالة بشكل واسع، وإن من الأجدر معالجة هذه القضايا بدلاً من مس الحريات الشخصية". وأكد، أن "ارتداء الشورت والبرمودا شائع بين الشباب في جميع دول المنطقة ولم يتعرض أحد لهذا الموضوع، ولا يختلف الشباب العراقي عن غيرهم وهم أحرار فيما يرتدون". وعبرت بعض الفتيات عن استيائهن من ثياب الشباب وخاصة الشورت والبرمودا. وتقول المواطنة حنين صباح، (22 عاماً): "أوقفت ذات يوم سيارة اجرة وكان السائق

المنظمات الحقوقية، أن "القرار يستهدف الحريات الشخصية للمواطنين، وأن على الحكومات المحلية إصدار قرارات أكثر جدوى وأهمية مثل محاسبة الفاسدين وغيرها من القرارات المهمة". وأضاف، أن "الدستور العراقي كفل الحريات الشخصية، وأن مثل هذه القرارات تنم عن عدم وعي الدستور أو الالتفات عليه"، منوهاً، إلى أن "ارتداء هذه الملابس لا يشكل خرقاً للعرف الاجتماعي المتوارث، بل هي خفيفة تساعد على الحركة بسهولة ولا يسبب ضرراً للآخرين". بدوره أبدى الناشط المدني حسن الرياحي استغرابه من "صدور هذا القرار"، قائلاً لمجلة «فيلي»، إن "القرار يعبر عن أمزجة مسؤولين وجهات سياسية تهدف لشغل الوضع العام عن مواضيع أساسية، يجب





العراقيات زوجات السوريين بشرط تقديم عقد زواج مصدق من الجهات ذات العلاقة، والعراقيين أبناء السوريات . وبالمقابل أعلن العراق منع دخول السوريين إلى أراضيه باستثناء فئات محدودة تشمل، السورية المتزوجة من عراقي، العراقي الذي لديه أحد الوالدين يحمل الجنسية السورية، السوري المتزوج من عراقية، السورية المتزوجة من عراقي ولديها أطفال قاصرين من زوجها السابق يحملون الجواز السوري.

وذكرت السفارة في بيان انه عن طريق تنسيق السفارة مع هيئة المنافذ السورية وإدارة منفذ القائم العراقي الحدودي وشركة فلابي شام للطيران، حصلت الموافقة على دخول العراقيين المقيمين على اراضي الجمهورية العربية السورية ولديهم اقامات نافذة وسارية المفعول، والمتزوجين من السوريات بشرط ان يحمل معه عقد زواج مصدق من وزارة الخارجية السورية و السفارة العراقية في دمشق او وزارة الخارجية العراقية اذا كان صادرا من قبل المحاكم العراقية، و

فيلي - خاص:

في نهاية شهر حزيران 2025 حددت السفارة العراقية في دمشق، أربع فئات فقط من العراقيين يمكنهم دخول الأراضي السورية، استنادا الى تعليمات السلطات السورية.

الزواج المختلط: تداعيات اجتماعية واقتصادية وتأثير المتغيرات الإقليمية

ويلفت البعض، وتبين ذلك أرقام المحاكم العراقية، إلى تزايد المشكلات الزوجية ونسب الطلاق في العراق، مما قد يجعل البعض يبحث عن شريك من خارج بيئته الاجتماعية التقليدية، في محاولة للنأي عن تلك المشكلات.

وقد يبحث بعض الشباب عن تغيير في الأنماط الاجتماعية أو الثقافية، ويجدون ذلك في الزواج من جنسيات أخرى.

و في بعض الحالات، بخاصة للعراقيين المقيمين في الخارج (مثل أوروبا)، قد يكون الزواج من أجنبية مرتبطاً بالرغبة في الحصول على الإقامة أو الجنسية في بلد المهرج.

ولظاهرة الاقتتان بأجنبية أو اجنبي آثار اجتماعية متعددة، قد تكون إيجابية أو سلبية، فهي من جهة يمكن أن تسهم في تعزيز التفاهم الثقافي والتعايش بين الشعوب.

ولكن يحدث ذلك في ظل تحديات قانونية واجتماعية، لاسيما في حالات الزواج غير الرسمي، إذ تواجه الزوجات والأطفال مشكلات في التسجيل المدني، والحصول على الجنسية، وإثبات النسب، مما يعرضهم لضياع الحقوق.

وقد تواجه الزوجات الأجنبية تحديات في الاندماج في داخل المجتمع العراقي، والعكس صحيح.

و في بعض الحالات، قد يجري استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة للطرف الآخر، مما يؤدي إلى زيجات غير مستقرة أو قائمة على المصلحة.

والخلاصة، انه برغم صعوبة الحصول على أرقام وإحصائيات دقيقة، إلا أن ظاهرة زواج العراقيين من أجانب، لاسيما من سوريا وإيران، هي واقع اجتماعي يتأثر بعوامل عديدة تتجاوز مجرد العلاقات الفردية، لتلامس الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

**يرى كثير من الشباب
العراقي أن تكاليف
الزواج من عراقية
أصبحت باهظة، بما
في ذلك المهر وتكاليف
الحفلات والمنزل، مما
يدفعهم للبحث عن
بدائل أقل كلفة.**



ويظهر ان ملف زواج العراقيين من أجانب، وبخاصة من الجنسيات المجاورة مثل السوريين والإيرانيين (وكذلك تركيا)، غدا خاضعا لاعتبارات السياسة والتغيرات في المنطقة، برغم كونه ظاهرة تأثرت بعوامل تاريخية، و اجتماعية، واقتصادية.

وفي الحقيقة من الصعب جدا الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة لهذه الزيجات، لعدة أسباب منها انتشار الزواج غير الرسمي/ العرفي، إذ ان كثيرا من هذه الزيجات يجري خارج المحاكم الرسمية، سواء عن طريق رجال الدين أو بشكل عرفي، لاسيما في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها بعض الأجانب في العراق أو العراقيين في خارج البلاد، هذا يجعل توثيقها صعبا للغاية، إذ لم نجد مصادر تبين ذلك.

كما لا تتواجد قاعدة بيانات موحدة تجمع إحصائيات دقيقة عن زواج العراقيين من أجانب في داخل العراق وخارجه؛ و السفارات العراقية في الخارج قد توثق بعض الحالات، لكنها لا تغطي جميع الزيجات. على سبيل المثال، إحصائيات تركيا لعام 2023 تظهر زواج 178 عراقيا و523 عراقية في تركيا، لكنها لم تكشف عن جنسيات الشركاء.

وقد يفضل البعض عدم الإفصاح عن هذه الزيجات لأسباب اجتماعية أو شخصية. اما أسباب انتشار هذه الظاهرة في العراق، فيمكن تقسيمها إلى عدة محاور، تعلق بالآوضاع في سوريا (بخاصة بعد عام 2011)، ومن ذلك ان الحرب في سوريا دفعت ملايين السوريين إلى النزوح واللجوء إلى دول الجوار، بما في ذلك العراق؛ هذا أدى إلى تزايد التواجد السوري في العراق، وبالنسبة لزيادة فرص التفاعل والمصاهرة. وتعاني العائلات السورية النازحة واللاجئة من ظروف اقتصادية قاسية جدا، في بعض الحالات، قد يكون الزواج من عراقي يمثل فرصة للاستقرار المادي، أو وسيلة للخروج من سوريا، أو حتى لتأمين العلاج أو

و بسبب الوضع القانوني غير المستقر لكثير من السوريين في العراق، قد يلجأ البعض إلى الزواج غير الرسمي، عبر رجال الدين، لتجنب الإجراءات القانونية المعقدة، مما يعرض الزوجات لمخاطر قانونية واجتماعية لاحقا.

وما ينطبق على سوريا، يصبح ايضا على الحالة بين العراق وإيران، إذ يمتلكان حدودا طويلة وعلاقات تاريخية عميقة، مما يسهل التنقل والاختلاط بين الشعبين.

ان تواجد تشابه كبير في المذهب (الشيعة) بين غالبية سكان جنوب العراق والوسط وبعض مناطق إيران، فضلا عن الزيارات المتكررة للمراقد الدينية في البلدين، يسهم في تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية.

و على مر التاريخ، شهد البلدان موجات هجرة ونزوح متبادلة، مما أدى إلى تواجد جاليات من كل بلد في الآخر، وتزايد فرص المصاهرة.

و قد تؤدي العوامل الاقتصادية في بعض

الأحيان الى التسبب في تلك الظاهرة، و قد يسعى البعض من كلا البلدين لتحسين ظروفهم المعيشية بوساطة الزواج. وقد يكون هناك تاريخ طويل من المصاهرة بين العائلات على جانبي الحدود، مما يجعل هذه الزيجات استمرارا لتقاليد قديمة.

و يرى كثير من الشباب العراقي أن تكاليف الزواج من عراقية أصبحت باهظة، بما في ذلك المهر وتكاليف الحفلات والمنزل، مما يدفعهم للبحث عن بدائل أقل كلفة.



إقامات معلّقة وغلاء فاحش..

عراقيون ضاق بهم اللجوء في تركيا

فيلي - خاص:

بعد أن أحزمت حنين حقائب سفرها، ألقت نظرة وداع أخيرة على الشارع الذي سكنت فيه في تركيا، حيث قررت العودة إلى العراق. منذ عام 2015 تعيش حنين جبار بمدينة إسطنبول بهدوء، لكن دفعتها ظروف غلاء المعيشة إلى العودة، تقول حنين: "الوضع في تركيا أصبح مختلفاً عن السابق، إذ ظهرت صعوبات عديدة من ناحية الإقامة والإيجار والسكن".

وتضيف لمجلة «فيلي»: "أصبح الوضع المادي صعباً للغاية، ولم يعد ما نحصل عليه يكفي لسد الحاجات الأساسية، لقد أصبح غلاء المعيشة في تركيا يُقارن بدبي المعروفة بارتفاع الأسعار، لكن الخدمات قليلة مقابل هذا الغلاء، عكس دبي".

وفي عام 2023، عاد آلاف العراقيين إلى بلدهم بعد أن استقروا في تركيا لعدة أعوام بسبب تعقيدات في منح السلطات التركية الإقامة أو تجديدها، على الرغم من أن كثيرين منهم يملكون عقارات وأعمالاً تجارية هناك، وما تزال العودة مستمرة حتى يومنا هذا.

توقف الزمن

بدورها تؤكد تمارا فائق، بأنها "عاشت في تركيا منذ 6 سنوات، دون أن تحقق ما تصبو إليه بسبب التعقيدات، فقررت السفر إلى أمريكا".

وتضيف: "في أمريكا يستطيع الشخص الدراسة والعمل

والحصول على الجنسية، أما في تركيا فلا يمكن للمهاجر أن يتطور، ويمضي الزمن دون جدوى". وتشير إلى أن "هناك مصاعب أخرى غير غلاء المعيشة، منها معرقات الحصول على إقامة، حيث إن كثيراً من العراقيين قضوا سنوات عديدة في تركيا من أجل الحصول على إقامة، لكن قوبلت ملفاتهم بالرفض، و تستمر تركيا في رفض الإقامة بنسبة 99%".

وكانت آلاف العائلات قد اضطرت إلى مغادرة العراق والتوجه إلى تركيا خلال الفترات التي أعقبت عام 2003، وضاعفت سيطرة عصابات داعش على بعض المناطق أعداد النازحين من تلك المناطق.

وبهذا الصدد يقول الصحفي العراقي المقيم في إسطنبول مصطفى الواسطي للوكالة: "أعمل في أنقرة مراسلاً لإحدى القنوات العراقية مقابل 1500 دولار يتم تحويلها شهرياً لحسابي في البنك، وكان هذا المبلغ جيداً



العديد منهم يفضل البقاء على العودة للوطن لأسباب شتى.

لا يستطيعون العودة

يقول أحمد ماجد، المقيم في تركيا: "لا يوجد في اليد حيلة، فأنا مهدد عشائريًا بالقتل في العراق، وعودتي تشكل خطرًا عليّ وعلى عائلتي".

ويضيف في حديث لمجلة «فيلي»: "أحاول أن أعمل أنا وزوجتي لسد حاجة السكن والمستلزمات الأخرى".

أما الباحث الأكاديمي مشتاق الحلو، المقيم في تركيا، فيقول: إن "طفلي وُلد في أنقرة ولا يعرف التكلم باللغة العربية، لأنه عاش وترعرع في تركيا، لذا فأنا مضطر للبقاء".

ويؤكد في حديثه للوكالة، أن "عودته إلى العراق تعني فقدان ابنه لسنوات من التعليم، وهو يخشى عليه من الصدمة جراء التفاوت الثقافي والاجتماعي بين العراق وتركيا".

بدوره يشير الخبير الاقتصادي التركي جلال البكار، إلى أن "أحد أسباب الهجرة من تركيا هو موضوع ضبط الإقامات والتأشيرات السياحية، حيث أدى إلى نزوح بعض الجاليات المستقرة منذ زمن طويل، خاصة أنه بدأ فرض قيود على الإقامة السياحية، ويجب أن تكون هناك استثناءات للإقامة السياحية وشروط للإقامة العقارية، حيث أصبحت بتكاليف مالية أخرى".

ويلفت في حديثه لمجلة «فيلي» إلى أن "هبوط قيمة الليرة التركية مقابل العملات الأجنبية أيضًا كان له أثر على صعيد الأسعار، خاصة وأن العراقيين ولغاية عام

خلال السنة الأولى من إقامتي، ولكن الوضع تغير كثيرًا خلال السنوات القليلة الماضية في تركيا وأصبح الوضع المادي عسيرًا للغاية".

ويزيد بالقول: "عملت لأكثر من جهة إعلامية وأرهقني التعب كي أتمكن من دفع أجور السكن وفواتير الماء والاتصالات والخدمات الأخرى"، منوها إلى أن "الشقة التي كان قد استأجرها بادی الأمر بـ 200 دولار أصبحت بـ 500 دولار، كما ارتفعت أسعار جميع المواد والخدمات، وهو ما جعلني في وضع حرج للغاية من الناحية المادية". ويؤكد الواسطي، أن "ارتباطه بالعمل وظروف الحياة التي اعتاد عليها في تركيا تمنعه من العودة"، موضحًا أن "المبالغ التي يحصل عليها تعد كبيرة في العراق، لكنها لا تكفي لسداد الضروريات في تركيا بسبب الغلاء".

ويوضح أن "تركيا الآن أصبحت خالية من العراقيين إلا نسبة قليلة هم مجبرون على البقاء، لكنهم رغم ذلك يبحثون عن بدائل أخرى كالسفر إلى أمريكا وغيرها".

أما المواطن المقيم في تركيا مازن المعموري فيقول: "كانت تصلني من العراق حوالة مالية تتراوح بين 700 إلى 800 دولار شهريًا، وكان هذا المبلغ كافيًا بالنسبة لي". ويضيف في حديث لمجلة «فيلي»: "في مطلع هذا العام حصلت زيادة على رواتب العمال، ولكن بالمقابل ارتفعت الأسعار، أجور السكن والقطارات والمواد الغذائية كلها ارتفعت بشكل عجيب، ما دفع بكثير من العائلات العراقية للعودة".

وعلى الرغم من الصعوبات المالية وغلاء المعيشة الذي يعاني منه العراقيون المقيمون في تركيا، إلا أن ثمة



يؤكد البكار أن "الاقتصاد التركي تعرض للعديد من الأزمات، منها طبيعية مثل الزلزال في تركيا عام ٢٠٢٣، وأيضاً الانتخابات الرئاسية والبلدية التي بدورها أثّرت على الاقتصاد، حيث انخفضت قيمة العملة التركية وارتفعت تكاليف المعيشة".

المجاورة، وتعد تركيا واحدة من دول الجوار التي استقطبت أعداداً كبيرة من المهاجرين العراقيين، بيد أن صعوبة الأوضاع المادية هناك وتحسن الأوضاع الأمنية وتوفر فرص العمل شجعت كثيرين على العودة، فيما لا يزال عراقيون كثيرون في تركيا ينتظرون فرصة الحصول على لجوء في دولة أوروبية.

2023 هم أكثر الجاليات شراء للعقارات في تركيا، لكن مع شراء العقار وعدم الحصول على الإقامة، أصبح وجودهم محفوفاً بالمخاطر".

ويؤكد البكار أن "الاقتصاد التركي تعرض للعديد من الأزمات، منها طبيعية مثل الزلزال في تركيا عام 2023، وأيضاً الانتخابات الرئاسية والبلدية التي بدورها أثّرت على الاقتصاد، حيث انخفضت قيمة العملة التركية وارتفعت تكاليف المعيشة".

ويتابع: "كما أن الحرب الروسية الأوكرانية انعكست سلباً على أسعار المواد الأولية، خاصة وأن تركيا كانت من المستوردين للغاز الروسي، وهناك مصالح اقتصادية لتركيا مع أوكرانيا، كل هذه العوامل أثّرت سلباً على الاقتصاد التركي".

وقد دفعت الظروف القاهرة خلال السنوات الماضية آلاف العراقيين لمغادرة بلدهم والنزوح إلى الدول



الأنبار، بل غير من الصورة الذهنية للمحافظة ككل.

ويسعى "صحرا"، وفقا للقائمين عليه إلى حماية التراث البدوي الأصيل الذي يميز الأنبار، من خلال تقديم أنشطة ثقافية وفلكلورية تعكس هوية المنطقة، كما يشمل ذلك تنظيم فعاليات شعبية مثل رقصة الجوبي، وتقديم الأطباق التقليدية كـ"المدكوكة"، إلى جانب الحفاظ على عادات العشائر العراقية الغربية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي المحلي. وسقطت محافظة الأنبار بيد التنظيم في عام 2014، وتحولت في وقتها إلى واحدة من أخطر بؤر التطرف في المنطقة، إلا أن القوات الأمنية العراقية تمكنت من تحرير مدنها بالكامل في العام 2017.

الأنبار بالعنف والإقصاء بدأت تتغير، فالزوار اليوم يكتشفون أماكن سياحية خلابة تتعدى شهرة نواعير هيت، لتشمل مناطق أخرى مثل ضفاف الفرات في البغدادي، والتي ما تزال بحاجة إلى تسويق أوسع، لكنها تخطو بثبات نحو خارطة السياحة الوطنية.

دعم رسمي وتكامل مؤسسي مع انطلاق المشروع، كان لا بد من تنسيق وثيق مع الجهات الأمنية، التي أبدت تعاوناً متزايداً بعد أن تم تسجيل المنتجع رسمياً في وزارة السياحة وغرفة التجارة، ما أضفى عليه صبغة قانونية سهلت التعاون مع السلطات في البغدادي. ويؤكد عبد الكريم، أن الدعم المؤسسي أسهم في تعزيز مصداقية المشروع، وفتح الباب أمام مشاريع مشابهة في المنطقة، لافتاً إلى أن "صحرا" لم يغير فقط من نظرة الناس للسياحة في

كبيراً في كسب ثقة المجتمع المحلي وتغيير نظرته تجاه الفكرة.

وهناك تحديات أخرى ارتبطت بطبيعة البيئة الصحراوية، والكلام لعبد الكريم، التي لم تألف مثل هذه المشاريع، فاحتاج الأمر إلى تخطيط وتكيف مع الظروف المناخية والجغرافية الخاصة بالأنبار.

كما أنه تكن الظروف الأمنية بمعزل عن هذه المعوقات، إذ يشير عبد الكريم، إلى أن "فترات عدم الاستقرار، خاصة في محيط قاعدة عين الأسد، تسببت في إيقاف العمل لفترات متقطعة"، مضيفاً أن "المخاوف الأمنية لا تزال تراود بعض الزوار المحتملين، لكنها تتلاشى تدريجياً مع تزايد تجارب الزوار الإيجابية وتداول محتوى بصري يوثق أمن وجمالية المكان". ويشير إلى أن الصورة النمطية التي كانت تربط

وأصالة التراث البدوي من جهة، وحدثة الخدمات السياحية من جهة أخرى، ما يجعله نقطة انطلاق جديدة لواقع سياحي واعد في الأنبار.

ولم يكن الطريق إلى إنشاء المشروع مفروشا بالورود، إذ واجه مؤسسوه جملة من التحديات منذ انطلاق المشروع، حيث يقول مدير المنتجع، طارق عبد الكريم، في حديثه لمجلة «فيلي»، إن "العقبة الأولى تمثلت في غياب ثقافة المنتجعات السياحية لدى سكان المنطقة، ما تطلب جهداً

وشهدت الناحية تحولات أمنية كبيرة على مدى العقود الماضية، لكن التحول الأهم كان ما بعد 2003، حين تحولت إلى أحد أبرز معاقل تنظيم "القاعدة"، قبل أن تسقط لاحقاً في قبضة تنظيم "داعش"، لتكون في واجهة الصراع الدموي الذي اجتاحت المنطقة في السنوات الماضية.

من التحدي إلى الإنجاز وتعد "صحرا"، المشروع الأول من نوعه في غرب العراق، جامعاً بين سحر الطبيعة الصحراوية

هنا، في أرض كانت تعد رمزاً للخطر والمجهول، ينبثق مشروع سياحي هو الأول من نوعه في غرب البلاد، ليحمل رسالة واضحة مفادها أن "الأوضاع الأمنية في الأنبار قد تغيرت".

وتقع ناحية البغدادي ضمن قضاء هيت في محافظة الأنبار، بمساحة تقدر بنحو 480 كيلومتراً مربعاً، مركزها مدينة البغدادي، التي تمثل نقطة استراتيجية تربط بين مدن غرب المحافظة، وتعرف بطبيعتها الفراتية الساحرة وعمقها العشائري والثقافي.

من الإرهاب إلى الاستجمام..

صحراء الأنبار تتحول إلى منطقة سياحية واعدة



فيلي - خاص:

في عمق صحراء الأنبار غربي العراق، وتحديدًا على ضفاف نهر الفرات في البغدادي على وجه الخصوص، المنطقة التي كانت لسنوات طويلة عنواناً للأحداث الدامية وأحد أبرز معاقل الجماعات المتطرفة "الإرهابية"، مابعد العام 2003، ينض منتجع "صحرا" كعلامة تحول جريئة ومفعمة بالأمل.



من سعة الدور إلى ضيق الحال:

البيوت الصغيرة بديل اضطراريا في العراق

فيلي - خاص:

شهد نمط البناء والمعيشة في العراق، وبخاصة في بغداد، تحولا كبيرا في العقدین الأخيرین، من البيوت ذات المساحات الواسعة إلى المساحات الأصغر بكثير.

كبير في عدد الوحدات السكنية المطلوبة، مما يسهم في تفاقم أزمة السكن ويجعل الحصول على منزل واسع أمرا صعبا. وارتفعت أسعار العقارات بشكل كبير في البلد، إذ وصل سعر المتر المربع في بغداد إلى أرقام قياسية، مما يجعل شراء الأراضي الكبيرة أو المنازل الواسعة بعيد المنال بالنسبة لمعظم العراقيين، وبخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط؛ وتؤدي المضاربات العقارية وغسيل الأموال دورا في ارتفاع الأسعار، فضلا عن غياب التخطيط العمراني الفعال، مما يجعل سوق العقارات غير مستقر؛ وارتفعت تكاليف البناء أيضا، مما يجعل بناء منزل واسع مكلفا جدا. وبسبب الصعوبات الاقتصادية والحاجة إلى توفير السكن لأفراد العائلة، تلجأ الأسر إلى تقسيم البيوت الكبيرة إلى أجزاء أصغر لبيعها أو تأجيرها أو توزيعها على الأبناء. وأدت أزمة السكن إلى انتشار كبير للعشوائيات في أطراف المدن، ويجري تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية غير منظمة، تفتقر غالبا إلى الخدمات الأساسية. وبرغم ظهور مجمعات سكنية عمودية

في السابق كان اعتياديا أن نرى مساحة بيت بـ ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو حتى ٤٠٠ أو ٦٠٠ متر مربع، إذ لم تكن أكثر من ذلك، وكانت هناك اشتراطات قانونية في الحد الأدنى للبناء للمنازل الحديثة، فيبنى قسم من المساحة وتخصص البقية كحديقة وكراج للسيارة وحتى حدائق خلفية، ولكن في المدة الماضية أصبح البناء الأعم في مساحة ٥٠ أو حتى ٤٠ مترا مربعا، كما تعرضت البيوت الأكثر مساحة إلى القطع وجرى بيعها أو تأجيرها أو توزيعها بين أفراد العائلة. من اسباب ذلك الزيادة السكانية الكبيرة والضغط على الأراضي، إذ يشهد العراق بشكل عام وبغداد بشكل خاص نموا سكانيا كبيرا؛ فقد تجاوز عدد سكان العاصمة 11 مليون نسمة وهو العدد الاقرب الى الواقع، ورغم كونها اصغر محافظات العراق، مما يضع ضغطا هائلا على الأراضي المتاحة للسكن. وبغداد تعد مركزا جاذبا للباحثين عن فرص العمل والخدمات من المحافظات الأخرى، مما يزيد من الكثافة السكانية فيها ويزيد الطلب على السكن، يقابل ذلك عجز



البيوت الصغيرة بديلا اضطراريا في العراق

تفرضه الظروف الاقتصادية والديموغرافية والتغيرات في نمط الحياة. وفي حين تكون في العراق مدفوعة بشكل أساسي بالضغط السكاني وارتفاع الأسعار ونقص التخطيط، فإنها في دول أخرى قد تكون أيضا خيارا واعيا لأسلوب حياة مستدام أو للوصول إلى مراكز المدن النابضة بالحياة؛ الاختلاف الرئيس قد يكمن في جودة التصميم والتخطيط الحضري العام الذي يرافق هذا النمط من البناء.

إلى بناء "الشقق المايكرو" التي قد لا تزيد مساحتها عن (نحو 23-32 متر مربع)، وغالبا ما تكون مجهزة بأثاث متعدد الاستعمالات. وفي مدن لندن، باريس، أمستردام القديمة ذات الكثافة السكانية العالية، تباع الشقق الاستوديو الصغيرة جدا بأسعار مرتفعة للغاية. يستغل كل متر مربع بأقصى كفاءة؛ وتستعمل حلول تصميم مبتكرة مثل الأسرة القابلة للطي، والأثاث متعدد الوظائف، والتخزين المخفي لتحقيق أقصى استفادة من المساحة المحدودة. الخلاصة، ان بناء البيوت في مساحات صغيرة أو صغيرة جدا هو واقع عالمي

الاعتيادية غالبا ما تكون صغيرة جدا مقارنة بالمعايير العالمية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، انبثقت حركة "المنازل الصغيرة" و هذه الحركة اكتسبت شعبية كبيرة في السنوات الأخيرة، اذ يقوم الأفراد ببناء أو شراء منازل صغيرة جدا (عادة ما بين 9 إلى 37 متر مربع) لأسباب اقتصادية، بيئية، أو للعيش بأسلوب حياة أبسط، بعضها يكون متنقلا على عجلات. والمدن الكبرى (نيويورك، سان فرانسيسكو، فانكوفر)، تشهد ارتفاعا جنونيا في أسعار الإيجارات والعقارات، مما دفع المطورين

وفي هونغ كونغ، أعلى أسعار العقارات في العالم؛ بسبب ندرة الأراضي والكثافة السكانية الهائلة، لذلك تعد هونغ كونغ موطننا لبعض أصغر الوحدات السكنية في العالم. ان ما يسمى "شقق النعش" و "شقق القفص"، هذه مصطلحات تصف وحدات سكنية متناهية الصغر، اذ لا تزيد مساحة الواحدة عن بضعة أمتار مربعة، وتستغل لإيواء الفقراء، وبرغم أنها تمثل تحديا إنسانيا، إلا أنها تعكس مدى الضغط على المساحات السكنية هناك. حتى الشقق

الوصول إلى العمل والخدمات والترفيه، يدفع لذلك الناس ثمنا باهظا بالتضحية بالمساحة. و تعد اليابان رائدة في مجال استغلال المساحات الصغيرة، ونظرا للكثافة السكانية الهائلة في مدن مثل طوكيو، نجد عديد "المنازل الضيقة" التي تبنى على قطع أراض صغيرة جدا، ولكن بتصميمات ذكية وعمودية تستغل كل زاوية، كما أن الشقق "الاستوديو" الصغيرة جدا شائعة للغاية. ويشتهر المعماريون اليابانيون بقدرتهم على تصميم مساحات وظيفية وجمالية ضمن قيود صارمة على المساحة.

(شقق) كحل لأزمة السكن، فإنها برغم ذلك لا تتناسب دائما مع الثقافة السكنية العراقية التي تفضل المنازل المستقلة، فضلا عن أن معظم المجمعات أسعارها عالية وإجراءات تسليمها معقدة وتمتد لمدد طويلة؛ وربما يفضل البعض المنازل الصغيرة لأنها أسهل وأقل تكلفة في التدفئة والتبريد، وهو عامل مهم في ظل انقطاع الكهرباء المتكرر لساعات طويلة. ويعاني قطاع السكن من إهمال حكومي كبير وضعف في تنفيذ الخطط الاستراتيجية لتوفير الوحدات السكنية المطلوبة، و لا يتواجد دعم مالي كاف لفئات الدخل المحدود والمتوسط بوساطة قروض ميسرة أو توزيع أراض بأسعار معقولة. وبرغم تواجد ضوابط لتقسيم الأراضي، إلا أن الواقع يظهر تجاوزات لهذه القوانين بسبب الضغط على الأراضي والحاجة الملحة للسكن.

ان نمط بناء البيوت في مساحات صغيرة أو صغيرة جدا هو إجراء معمول به بشكل واسع في كثير من دول العالم، بل إنه أصبح اتجاها عالميا متزايدا، بخاصة في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية وارتفاع أسعار العقارات.

يعرف هذا النمط بمصطلحات مثل "المنازل الصغيرة"، أو "الشقق المدمجة" أو "الشقق الاستوديو" أو "المساحات المعيشية الذكية". و ان الأسباب والدوافع وراء انتشار هذا النمط، تتشابه إلى حد كبير مع الأسباب التي ذكرناها للعراق، إذ أن ارتفاع تكاليف السكن، هو السبب الرئيس في معظم المدن الكبرى حول العالم، كما ان المدن تستقطب مزيدا من السكان، مما يزيد الطلب على المساحات السكنية.

يضاف لذلك ما يسمى الاستدامة والوعي البيئي، اذ ان المساحات الأصغر تتطلب موارد أقل للبناء والتدفئة والتبريد. وبعض الأفراد يفضلون بساطة العيش والتخلص من الفوضى المادية، وكذلك المرونة والتنقل بوساطة المنازل الصغيرة المتنقلة (Tiny Homes on Wheels) التي تتيح نمط حياة متنوع؛ ول للحصول على سهولة



« نمط بناء البيوت في مساحات صغيرة أو صغيرة جدا هو إجراء معمول به بشكل واسع في كثير من دول العالم، بل إنه أصبح اتجاها عالميا متزايدا، بخاصة في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية وارتفاع أسعار العقارات.»

« بناء البيوت في مساحات صغيرة أو صغيرة جدا هو واقع عالمي تفرضه الظروف الاقتصادية والديموغرافية والتغيرات في نمط الحياة.»

ويؤكد مختصون أن العجز السكني في العراق يتجاوز الثلاثة ملايين وحدة سكنية حتى نهاية 2024، فيما تظهر تقارير ديوان الرقابة المالية لسنة 2023 أن نحو 65% من المشاريع الحكومية متعثرة، بالمقابل هناك معدل نمو سكاني عند 2.6% سنوياً، ما يتطلب إنتاج 250 ألف وحدة سنوياً. ويعيش الكثير من العراقيين خيبة أمل متكررة جراء تفاقم أزمة السكن كما هو الحال مع المواطنة أم علياء، القاطنة في العاصمة بغداد، بعد أن اصطدمت أحلامها بامتلاك منزل بعقبات اقتصادية وإدارية، أبرزها ارتفاع أسعار العقارات وتعثّر المشاريع الاستثمارية السكنية.

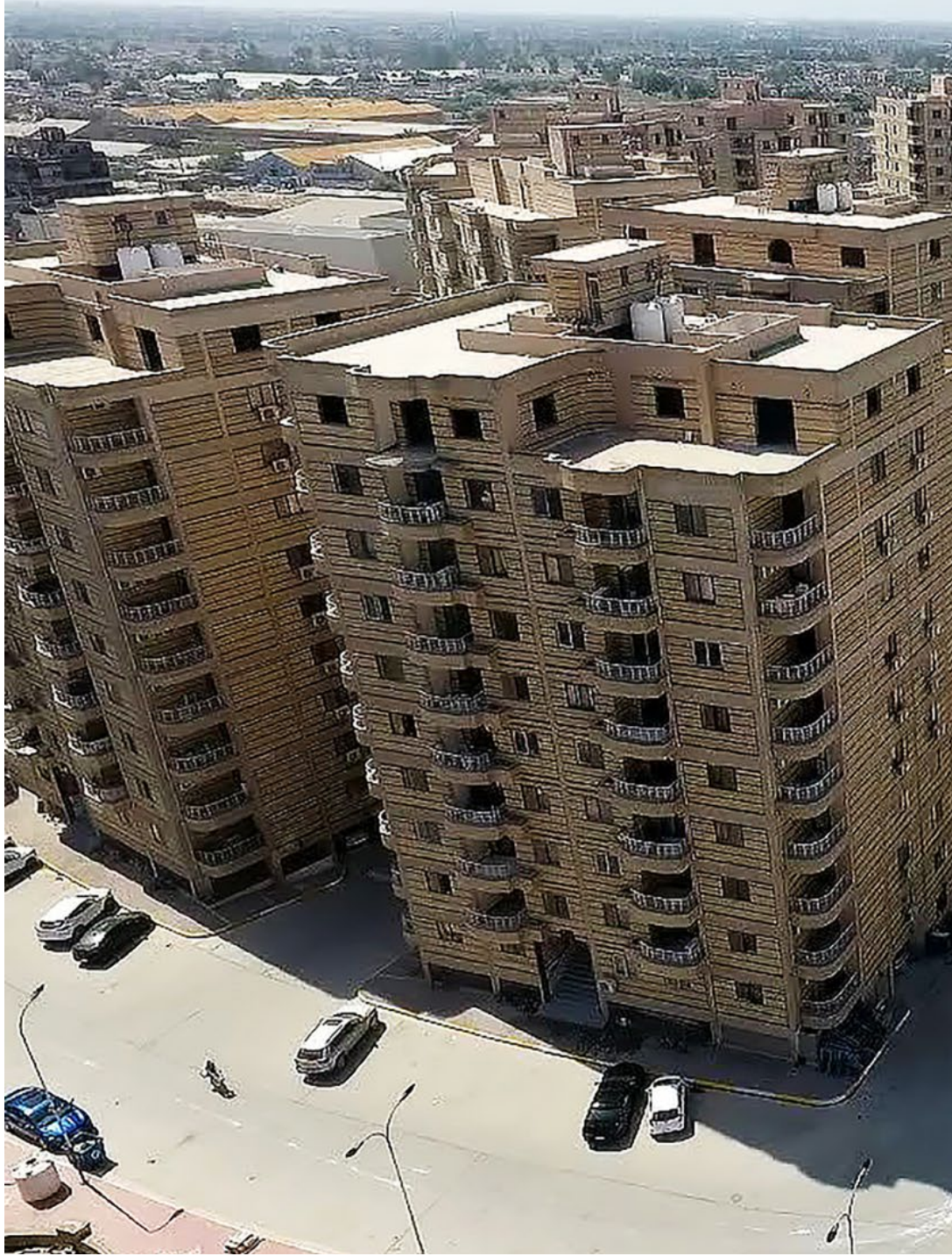
وتقول السيدة لمجلة «فيلي»، إنها كانت تأمل بالحصول على وحدة سكنية ضمن أحد المشاريع التي أعلنت قبل سنوات، إلا أن المشروع انتهى في نهاية المطاف إلى مستثمر خاص، ولم تخصص فيه أي حصة حقيقية للمواطنين ذوي الدخل المحدود.

وتوضح، أن "أسعار الأراضي أصبحت خيالية، وحتى إن حصلنا على قطعة أرض، فتكلفة البناء تفوق إمكانياتنا. راتب زوجي بالكاد يكفي لسداد الإيجار ومصاريف الحياة اليومية".

يأتي هذا في وقت يؤكد المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية، عبد الزهرة الهنداوي، أن "السكن يمثل أولوية قصوى ضمن توجهات وخطط الحكومة لتأمين سكن كريم لكل العراقيين، وهذه الأهمية تمثلت بوجود الكثير من مشاريع السكن".

ومن هذه المشاريع، يضيف الهنداوي لمجلة «فيلي»، أن "منها خطة التنمية الخمسية (2024 و2028) التي أعطت مساحة ليست بالقليلة للسكن، فضلاً عن الخطط التي قيد التنفيذ".

ويوضح الهنداوي، "إذ هناك 16 مدينة سكنية بعضها بدأ العمل بها والآخر في طور الإعداد واستكمال المتطلبات الأخرى".



أزمة السكن في العراق..

٣ ملايين وحدة ناقصة و ٦٥٪ من المشاريع متعثرة

فيلي - خاص:

يواجه العراق تفاقماً في الفجوة السكنية نتيجة زيادة النفوس، وتوسع النزوح من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى بطء تنفيذ المشاريع الإسكانية، رغم تأكيد الحكومة على أن هذا الملف يمثل أولوية قصوى لتأمين حياة كريمة وسكن مناسب لجميع العراقيين.

أزمة السكن في العراق..

ويستدرك قائلًا، "لكن هناك مشكلة العشوائيات التي لا تزال تمثل ثقلًا على المشهد العراقي، حيث يسكن في هذه العشوائيات نحو أربعة ملايين عراقي". من جهته، يُحمل عضو لجنة الاستثمار والتنمية النيابية، ضياء هندي الحسناوي، سبب الفجوة السكنية المتزايدة في العراق إلى "التباطؤ في تنفيذ المشاريع الإسكانية، رغم الخطط الحكومية المعلنة"، مشيرًا إلى أن "الوعود الكثيرة التي قدمت خلال السنوات الماضية دون نتائج ملموسة، أسهمت في فقدان المواطن لثقلته بجدية هذه المشاريع".

ويؤكد الحسناوي لمجلة «فيلي»، أن "هناك حاجة إلى معالجة جذرية للبيروقراطية والإجراءات المعقدة التي تعرقل تنفيذ المجمعات السكنية، خصوصًا في المحافظات التي تعاني من ضغط سكاني متنامٍ"، مبيّنًا أن "الحق في السكن اللائق يجب أن يكون أولوية ضمن السياسات الوطنية، لا سيما مع تزايد أعداد السكان وارتفاع كلف الإيجارات". بدوره، يرجع الخبير الاقتصادي، كريم الحلو، أزمة السكن لعدة أسباب "أولها الزيادة في السكان وهي مليون نسمة سنويًا، والثاني توسع النزوح من الريف إلى المدن

نتيجة تدهور الوضع الزراعي وغياب فرص العمل، والثالث عدم وضع الحكومة حلولًا للأزمة". وعن دور المجمعات السكنية، ينوّه الحلو خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "هذه المجمعات كان من المفترض أن تكون لمن لا يملك سكنًا حصريًا، لكن دخل إليها غسيل الأموال والتجار الفاسدين وبالتالي تم شراء العشرات من الوحدات السكنية ومن ثم بيعها بأسعار مرتفعة". وبناء على ذلك، يشدد الحلو على ضرورة أن "تضع الحكومة حلولًا فعالة لمعالجة هذه الأزمة، منها بناء مجمعات تشمل جميع

الفئات (الفقيرة والمتوسطة والعلية)، وبناء مجمعات سكنية للبيع وللإيجار، وحصر البيع لمن لا يملك سكنًا فقط، إلى جانب معالجة أسباب النزوح من الريف إلى المدن". من جانبه، يشير الخبير الاقتصادي، أحمد عبد ربه، إلى أن "العجز السكني في العراق متراكم، ويتجاوز 3 ملايين وحدة سكنية حتى نهاية 2024، فيما تظهر تقارير ديوان الرقابة المالية لسنة 2023 أن نحو 65% من المشاريع الحكومية متعثرة، بينما لا تتجاوز مساهمة القطاع الخاص نسبة 15% من حجم مشاريع الإسكان بسبب غياب الضمانات، بالمقابل هناك معدل نمو

سكاني عند 2.6% سنويًا، ما يتطلب إنتاج 250 ألف وحدة سنويًا". ويُخلص عبد ربه خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أسباب المشكلة "في تعدد جهات الموافقة والتقاطع المؤسسي بين 12 جهة رقابية في المشروع الواحد، مع غياب قانون موحد لتنظيم التخصيصات العقارية والإعفاءات للمستثمرين في ظل غياب النظام المصرفي المحفز للتمويل العقاري طويل الأجل، كما أن ضعف البنى التحتية في الأطراف والمدن الثانوية يقلل الجدوى الاستثمارية للمشاريع الجديدة".

ولتجاوز الأزمة، يقترح عبد ربه "هيكلة مؤسسة الإسكان ضمن (هيئة وطنية عليا) بصلاحيات تنفيذية، وتوحيد إجراءات منح إجازات الاستثمار خلال ستة أشهر، مع إصدار (سندات إسكانية وطنية) بعائد مضمون 7% للمواطنين والمغتربين، إضافة إلى إطلاق (ضمانات حكومية) لتشجيع المصارف على التمويل العقاري بفوائد ميسرة، مع إعفاءات ضريبية وجمركية للمطورين العقاريين الذين يلتزمون بسقف سعري محدد".

ويضيف "كما يجب التوسع في تخصيص أراض حكومية مملوكة للدولة لإنشاء مشاريع سكنية بشراكات استثمارية، وتفعيل صندوق الإسكان السيادي بتمويل سنوي من فائض النفط بنسبة 20%، إلى جانب إطلاق مبادرة (سكن للمهنيين) تشمل المعلمين والأطباء والمهندسين بنظام تملك ميسر، ودمج مخصصات البلديات والإسكان والمجالس المحلية ضمن صندوق تنمية حضرية موحد".

وخلص عبد ربه في نهاية حديثه إلى القول، إن "أزمة السكن ليست خللاً في الأرقام فقط، بل ترجمة مباشرة لغياب العدالة في توزيع الفرص، المطلوب إرادة سياسية قوية وإدارة تنفيذية موحدة ومسار تشريعي داعم، فمستقبل الشباب في العراق مهدد ما لم يعتمد حل جذري لهذا الملف".



"هناك مشكلة العشوائيات التي لا تزال تمثل ثقلًا على المشهد العراقي، حيث يسكن في هذه العشوائيات نحو أربعة ملايين عراقي".

"لا تتجاوز مساهمة القطاع الخاص نسبة 15% من حجم مشاريع الإسكان بسبب غياب الضمانات، بالمقابل هناك معدل نمو سكاني عند 2.6% سنويًا، ما يتطلب إنتاج 250 ألف وحدة سنويًا".

فيلي - خاص:

في كل مرة تنخفض فيها قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي يواجه العراقيون ارتفاعا في أسعار السلع والخدمات؛ غير ان الاسعار لا تنخفض إذا حدث العكس؛ بمعنى أن قيمة الدينار أمام الدولار تشهد منذ مدة ارتفاعا في السوق الموازية، بحيث انخفض سعر ١ دولار أمريكي الى ١٣٩٠ دينار عراقي في احيان كثيرة بعد أن كان يتجاوز ١٥٠٠ ومع هذا لم تشهد الاسواق انخفاضا في الاسعار، فلماذا بقيت الاسعار في السوق على حالها ولم تنخفض برغم الانخفاض الملحوظ في سعر الدولار؟

برأي المتخصصين والدراسات الاقتصادية، فان الامر يعكس ظاهرة اقتصادية شائعة تعرف باسم "جمود الأسعار" أو "التصاق الأسعار إلى الأسفل"، بمعنى ان، الأسعار تميل إلى الارتفاع بسهولة عندما ترتفع التكاليف (مثل انخفاض قيمة العملة المحلية)، ولكنها لا تنخفض بسهولة نفسها عندما تنخفض التكاليف (مثل تحسن قيمة العملة المحلية). ويرجع ذلك الى عدة أسباب تفسر هذه الظاهرة في العراق وفي عديد الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، منها تكاليف المخزون والاستيراد؛ ويتمثل ذلك بالمخزون الحالي، اذ ان التجار لديهم مخزون من السلع التي جرى استيرادها عندما كان

سعر الدولار أعلى. و لتجنب الخسارة، يفضلون بيع هذا المخزون بالأسعار التي تغطي تكاليفهم الأصلية، يستغرق الأمر بعض الوقت حتى يجري استنفاد هذا المخزون ويبدأ التجار في استيراد سلع جديدة بأسعار صرف أفضل؛ كما ان عمليات الاستيراد و ما يسمى "سلاسل الإمداد" في العمليات التجارية ليست فورية، وقد تستغرق السلع أسابيع أو حتى أشهر للوصول من بلد المنشأ إلى الأسواق العراقية، مما يعني أن تأثير تحسن سعر الصرف قد يستغرق وقتا ليظهر على السلع المستوردة. وهناك عامل رئيس آخر ايضا يؤدي الى بقاء سعر السلعة وعدم انخفاضها برغم

ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالدولار وهذا العامل يتمثل في جشع التجار وهيمنة السوق، ففي بعض الحالات، يستغل التجار فرصة ارتفاع الدولار لرفع الأسعار، وعندما ينخفض الدولار، لا يكون هناك حافز كاف لهم لخفض الأسعار، بخاصة إذا كانت لهم سيطرة على السوق أو غابت المنافسة الشديدة التي تدفعهم إلى ذلك. وقد يلجأ التجار إلى "تثبيت" الأسعار عند مستوى معين لتحقيق أقصى ربح ممكن. و إذا كان هناك توقع مستمر بارتفاع الأسعار في المستقبل بسبب التضخم مثلا، فإن التجار يميلون إلى عدم خفض أسعارهم حتى عند تحسن سعر الصرف، خوفا من أن يعاود الدولار الارتفاع مرة أخرى ويخسروا. وتؤثر توقعات التضخم على سلوك المستهلك أيضا، الذي قد يقبل الأسعار المرتفعة معتقدا أنها لن تنخفض أو ترتفع أكثر، و حتى لو انخفض سعر الدولار، هناك عوامل تكلفة أخرى قد لا تنخفض أو قد تزيد، مثل تكاليف النقل الداخلي، الإيجارات، أجور العمالة، الضرائب، والرسوم الجمركية؛ هذه التكاليف يمكن أن تحد من قدرة التجار على خفض الأسعار. و ان البنية التحتية الضعيفة والفساد يضيفان تكاليف أخرى على السلع والخدمات، بغض النظر عن سعر صرف الدولار، كما ان غياب الرقابة الفعالة من قبل الجهات الحكومية على الأسعار يمكن أن يسمح للتجار بالحفاظ على الأسعار مرتفعة حتى في ظل تحسن سعر الصرف. وعندما ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب انخفاض قيمة العملة، يتأثر المستهلكون والمجتمع بهذه الصدمة؛ حتى عندما تتحسن الظروف، قد تبقى ما تسمى "ذاكرة الأسعار المرتفعة" قائمة، مما يجعل قبول الأسعار المرتفعة أسهل من قبول خفضها. ولكي تنخفض أسعار السلع مع تحسن قيمة الدينار، يتطلب الأمر استقرارا طويلا لمد لسعر الصرف، وليس مجرد تقلبات مؤقتة، و زيادة المنافسة في السوق، لتدفع التجار لخفض الأسعار، و رقابة حكومية فعالة، للسيطرة على الأسعار ومراقبتها ومنع الاحتكار. ومن العوامل الفعالة دعم الإنتاج المحلي، لتقليل الاعتماد على الاستيراد وتقليل تأثير

تقلبات سعر الصرف، و سياسات اقتصادية كلية مستقرة، لتعزيز الثقة في الاقتصاد ومنع توقعات التضخم. وباختصار فإن عملية تعديل الأسعار نحو الانخفاض عادة ما تكون أبطأ وأقل مرونة من تعديلها للأعلى، وهذا ما يفسر استمرار ارتفاع الأسعار حتى مع التحسن النسبي في قيمة الدينار العراقي. ويسهم تعزيز الإنتاج المحلي والتصنيع، وتقليل الاستيراد في الحفاظ على قيمة العملة المحلية عن طريق زيادة الصادرات، وتخفيض الطلب على العملات الأجنبية، وتحسين الميزان التجاري؛ هذا يؤدي إلى زيادة الثقة في العملة المحلية وزيادة الطلب عليها، ما يعزز قيمتها. وعندما يدعم البلد إنتاجه المحلي ويقلل من اعتماده على الاستيراد، فإنه يصبح قادرا على تصدير مزيد من السلع والمنتجات، و مع زيادة الصادرات وتقليل الاستيراد، يقل الطلب على العملات الأجنبية المطلوبة لشراء السلع المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. وعندما تتفوق قيمة الصادرات على الواردات، يتحقق فائض تجاري، مما يعزز الاقتصاد ويؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية للبلد؛ هذا الاستقرار الاقتصادي ينعكس إيجابا على قيمة العملة. و عندما يرى المستثمرون والأسواق أن البلد يتمتع باقتصاد قوي ومستقر بفضل الإنتاج المحلي والتصنيع، يزداد إقبالهم على الاستثمار في هذه العملة، مما يزيد من الطلب عليها ويحافظ على قيمتها. ومع زيادة الإنتاج المحلي، يقل الاعتماد على السلع والمنتجات المستوردة، مما يقلل من الضغط على العملة المحلية ويدعم قيمتها. لذلك فان تعزيز الإنتاج المحلي والتصنيع وتقليل الاستيراد عوامل أساسية للحفاظ على قيمة العملة المحلية وتعزيز الاقتصاد الوطني؛ وهو ما يجب ان تعمل عليه الحكومة بتشغيل المصانع المتوقفة وانشاء مصانع جديدة تنتج جميع متطلبات الاستهلاك المحلي مع امكانية تصدير الفائض، وكذلك تنشيط الانتاج الزراعي للوصول بالسوق المحلية الى الاكتفاء الذاتي، فتنتفي الحاجة الى العملة الاجنبية لاستيراد المنتجات الزراعية.

مفارقة الدينار العراقي:

قوة وهمية
وأسعار لا تنزل

غائبة رغم شح المياه..

هل باتت الزراعة العمودية ضرورة للعراق؟

فيلي - خاص:

تعد الزراعة العمودية التي كانت يوماً ضرباً من الخيال، إحدى ميزات الثورة التكنولوجية في بعض البلدان، ومنها المجاورة للعراق، وفي ظل ما يتعرض له البلد من عواصف وأزمة تغير مناخي وشح المياه، برزت الحاجة الضرورية لهذا النوع من الزراعة، رغم اختلاف الرؤى بشأن جدواها، خاصة في ظل زراعة محاصيل استراتيجية بحاجة لمساحات واسعة.

ويقول عضو لجنة الزراعة والمياه النيابية ثائر الجبوري، لوكالة مجلة «فيلي»، إن "تجربة الزراعة العمودية أثبتت نجاحها في بعض البلدان التي لا تتوفر فيها مساحات واسعة لإنشاء مزارع، ما دعا تلك البلدان إلى اعتماد الزراعة العمودية لعدد من المحاصيل".

ويضيف الجبوري، أن "الزراعة العمودية في العراق غير ناجحة لأنه يمتلك أراض زراعية شاسعة ويعتمد على محاصيل استراتيجية كالجنطة والشعير والشلب وغيرها"، مبيناً، أنه "لا يمكن الاعتماد على الزراعة العمودية في المحاصيل الاستراتيجية".

ويشير إلى أن "العراق لا يفتقر إلى المساحات

ليست تقليدية لأنها لا تعتمد على المواسم ولا تحتاج إلى التدخل البشري بل تعتمد تكنولوجيا ذكية، ويتم استخدام مياه أقل في المزارع العمودية بنسبة تصل إلى 90% عن المزارع الاعتيادية.

وتعرضت بعض دول الجوار إلى التصحر، بيد أنها بذلت جهوداً في مقاومة التغيرات

الزراعية لكنه يعاني من شح المياه، وأن السلطات التنفيذية والتشريعية تسعيان بجد لمعالجة هذه المشكلة التي تشكل أزمة خانقة لم تشهدها البلاد سابقاً، لافتاً إلى "ضرورة تضافر الجهود وتدخل المجتمع الدولي لمعالجة هذه الأزمة".

ويصف خبراء الزراعة العمودية، بأنها

هل باتت الزراعة العمودية ضرورة للعراق؟



بيد أن تجربة هذا الابتكار في العراق ما زالت محدودة للغاية، ووفق وكيل وزارة الزراعة مهدي ضمد القيسي، فإن "الزراعة العمودية تعد من التقنيات المهمة لزيادة الانتاج في وحدة المساحة ويترتب على هذه الزراعة قلة في استهلاك المياه".

ويضيف لوكالة مجلة «فيلي»، أن "العراق بدأ بداية موفقة بتجربة الزراعة العمودية باستخدام التقنيات الليزرية والري بالرش، وهي من مقومات هذا النوع من الزراعة"،

لافتاً إلى أن "العراق لجأ أيضاً الى الزراعة المغطاة، إلا أن انتشار الزراعة العمودية بشكل واسع يحتاج الى مستلزمات ووعي من قبل المزارعين".

ويؤكد ضمد، أن "وزارة الزراعة تدعم التطور في النشاط الزراعي من خلال دائرة التدريب والارشاد الزراعي التابع للوزارة"، مشيراً الى ان "الوزارة تحث الفلاحين والمزارعين على اعتماد الزراعة العمودية والزراعة المائية التي تعد من الادوات

من جانبه، يبين الخبير الزراعي تحسين الموسوي، أن "الزراعة العمودية ليست صعبة، وان الدنمارك كانت من اوائل الدول الاوربية التي استخدمتها ونجحت بها".

ويشير الموسوي، لوكالة مجلة «فيلي»، أن "الزراعة العمودية لا تقتصر على النباتات وحسب، بل يمكن استزراع بحيرات سمك مغلقة ايضاً، وذلك يعتمد على التنمية المستدامة والبنى التحتية في البلدان"، منوهاً إلى أن "القائمين على ملف المياه والزراعة في العراق لا يمتلكون ارادة للقيام بهذا المشروع".

ويؤكد، أن "الزراعة العمودية تحتاج

المناخية من خلال تقوية الغطاء النباتي واستغلال الأراضي الصحراوية بإقامة مشاريع عملاقة كما حدث في إيران والإمارات والسعودية، وجميعها تضم أراض صحراوية واسعة تم استغلالها بمشاريع زراعية وصناعية.

ووفق خبراء، فإن السدود التركية والإيرانية خفضت نسبة المياه الواردة إلى نهري دجلة والفرات في العراق إلى 20 بالمئة، وهو ما عرّض أراض واسعة في العراق إلى التصحر، دون أن تبرم الحكومة على مدى السنوات السابقة اتفاقات رسمية مع هذين البلدين لزيادة الإطلاقات المائية لمعالجة الجفاف.

الى الخبرة وتدريب الكوادر من خلال استخدام خبرات عالمية لتدريب الفلاحين والمستثمرين"، لافتاً إلى أن "شح المياه في العراق يدعو الجهات المعنية للقيام بهذه بتجربة الزراعة العمودية والزراعة المائية".

وينوه خبراء الزراعة الى سهولة ازالة المواد الكيميائية من المزارع العمودية الموجودة في العديد من البلدان التي تساعد على تقليل الاعتماد على الواردات وتقلل من البصمة الكربونية.

ونجحت الامارات العربية في ملف الزراعة العمودية المدعومة بجهود حكومية، كون ابتكار هذا النوع من الزراعة يتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للدولة.

الفعالة في تقليل كلف الانتاج".

ويوضح أن "ملف المياه يشكل تحديات كبيرة دفعت وزارة الزراعة الى ترشيد استخدام المياه واستخدام الطرق الحديثة في الزراعة، ومنها منظومات الري المدعومة للمزارعين من قبل الوزارة بنسبة 30 بالمئة، مع تقسيط مبالغ المنظومات لمدة عشر سنوات وذلك بهدف حث المزارعين

على استخدام هذه المنظومة التي تقلل من استهلاك المياه بنسبة تتراوح بين 30 الى 40 بالمئة".

وفي حزيران/يونيو الماضي، أعلن مرصد العراق الأخضر، أن نحو 40 بالمئة من أراضي البلاد تعرضت للتصحر، فيما تحولت أكثر من 70 بالمئة من الأراضي الزراعية إلى أراضٍ غير منتجة.

الخبير الزراعي
تحسين الموسوي:
"الزراعة العمودية
ليست صعبة، وان
الدنمارك كانت من
اوائل الدول الاوربية
التي استخدمتها
ونجحت بها".

" تحديات ملف المياه
دفعت وزارة الزراعة
الى ترشيد استخدام
المياه واستخدام
الطرق الحديثة
في الزراعة، ومنها
منظومات الري
المدعومة للمزارعين
بنسبة 30 بالمئة،
مع تقسيط مبالغ
المنظومات لمدة
عشر سنوات"

فيلي - خاص :

تعاني 42 بالمئة من مجموع مساحة العراق من التصحر، بسبب الجفاف والتطرف المناخي وانعدام التشجير، حتى باتت هذه الظاهرة تتوسع وتهدد البلاد، بحسب مختصين.

بسبب الجفاف والتطرف المناخي وانعدام التشجير الذي يحد من ظاهرة التصحر، لافتاً إلى أن "نسبة مجموع الأراضي الصحراوية والمتصحرة تصل إلى نحو 60 بالمئة من مساحة البلاد، أي أكثر من نصف العراق". ويعزو الربيعي، أسباب التصحر إلى سببين رئيسيين هما، طبيعي وآخر بشري، منوهاً إلى أن "السبب الطبيعي يتلخص في أن الأراضي العراقية تضم مناطق صحراوية واسعة في بادية السماوة والنجف والأنبار". أما الأسباب البشرية، فيمكن تلخيصها وفق الربيعي بـ"قلة الغطاء النباتي وسوء استخدام المياه وشحها، فضلاً عن هجرة الناس وترك مهنة الزراعة وعدم وجود حزام أخضر". ويؤكد الخبير البيئي، أن "أكثر مناطق العراق تضرراً هي مناطق البادية الجنوبية وبعض مناطق النجف وكربلاء"، مبيّناً، أن "هذه المناطق تعاني من انعدام الغطاء النباتي

ويؤكد المختصون، أن الحل الرئيسي لمكافحة التصحر يكمن بقيام الحكومة بدور دبلوماسي مع دول المنبع لإطلاق الحصص المائية الكافية وبناء السدود والحفاظ على الخزين الاستراتيجي للمياه الجوفية، فضلاً عن اعتماد إجراءات وتطبيقات ميكانيكية وبإلوجية للحد من هذه الظاهرة. ووهذا السياق، يقول الخبير البيئي، حيدر رشاد الربيعي، إن "نسبة الأراضي المتصحرة تبلغ 42 بالمئة وفقاً لبيانات جهاز الإحصاء المركزي في وزارة التخطيط، وهي نسبة كبيرة تهدد الأراضي الأخرى، خاصة في وسط وجنوب البلاد". ويذكر الربيعي، لوكالة مجلة «فيلي»، أن "نسبة الأراضي المتصحرة في العراق بتزايد مستمر، ويمكن إضافة الأراضي الصحراوية البالغة 15 بالمئة إلى النسبة الرسمية". ويضيف، أن "العديد من الأراضي تصحرت

التصحر يجهز على نصف العراق ويهدد مصير سكانه



خبيرة البيئة إقبال لطيف: "الحل الرئيسي لمكافحة التصحر يكمن بقيام الحكومة بدور دبلوماسي مع دول المنبع لإطلاق الحصص المائية الكافية وبناء سدود تخزين مياه الأمطار، إضافة إلى الحفاظ على الخزين الاستراتيجي للمياه الجوفية".



البلاد تعرضت للتصحر، فيما تحولت أكثر من 70 بالمئة من الأراضي الزراعية إلى أراضٍ غير منتجة. وبين المرصد، أن محافظة ذي قار سجلت أعلى معدلات النزوح المرتبط بالتصحر على مستوى العراق.

مع دول المنبع لإطلاق الحصص المائية الكافية وبناء سدود تخزين مياه الأمطار، إضافة إلى الحفاظ على الخزين الاستراتيجي للمياه الجوفية". وفي حزيران/يونيو الماضي، أعلن مرصد العراق الأخضر، أن نحو 40 بالمئة من أراضي

تنسيق عال بين جمع الوزارات والدوائر الحكومية للسيطرة على التصحر الذي يهدد البلاد". ويوضح، أن "دائرة الغابات والتصحر تعتمد إجراءات وتطبيقات حالياً للحد من هذه الظاهرة، منها تطبيقات ميكانيكية تتلخص بتغطية طينية للكتبان الرملية لمنع زحفها وتوسعها، إضافة إلى عمل الخنادق والسواتر الترابية".

أما التطبيقات البايولوجية، يبين عبد الجبار، أنها تتمثل بزراعة العديد من الأشجار التي تتحمل التطرف المناخي والتي تقوم المشاتل في المحافظات بزراعتها".

وينوّه إلى "وجود مشروع لتثبيت الكتبان الرملية في محافظة ذي قار، فيما تم ضمن خطة عام 2025 إدراج مشروع يهدف إلى زراعة الخط السريع الذي يربط محافظات ذي قار والمثنى والديوانية بأشجار مقاومة للجفاف والتطرف المناخي".

وكان مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية أشار في وقت سابق إلى أن 90 بالمئة من مساحة العراق تقع ضمن منطقة المناخ الجاف وشبه الجاف، وأن ارتفاع درجات الحرارة في الصيف يصل أحياناً إلى أكثر من 50 درجة مئوية، فيما تصل نسبة انخفاض الأمطار بين 5 - 15 سم، متأثرة بنسبة التبخر العالية.

بدورها، توضح خبيرة البيئة، إقبال لطيف، أن "اللسان الملحي في محافظة البصرة يسبب التصحر وهو ناتج عن شحة الإطلاقات المائية، وأن التصحر لم يقتصر على المناطق الجنوبية والغربية بل امتد أيضاً إلى المناطق الشمالية".

ومن أبرز عوامل التصحر في العراق، تبين لطيف، لوكالة مجلة «فيلي»، أنها "الحروب واستخدام الأسلحة المحرمة التي رفعت درجة حرارة الهواء، إضافة إلى العشوائية في حفر الآبار، والتجاوز على الحصص المائية على نهر دجلة والفرات، وإنشاء أحواض سمكية متجاوزة على الحصص المائية المخصصة للأراضي الزراعية، وتحويل جنس الأراضي الزراعية إلى سكنية".

وتلفت إقبال، إلى أن "الحل الرئيسي لمكافحة التصحر يكمن بقيام الحكومة بدور دبلوماسي

وشحة الأنهر وندرة الأمطار". ويشير إلى أن "العراق يأتي بالمرتبة الخامسة عالمياً من حيث التأثير بالتغيرات المناخية، وأن ما تعرض له خلال الفترات السابقة من عواصف ترابية أثرت بشكل كبير على طبيعة الأرض".

وتعرضت بعض دول الجوار إلى التصحر، بيد أنها بذلت جهوداً في مقاومة التغيرات المناخية من خلال تقوية الغطاء النباتي واستغلال الأراضي الصحراوية بإقامة مشاريع عملاقة كما حدث في إيران والإمارات والسعودية، وجميعها تضم أراضٍ صحراوية واسعة تم استغلالها بمشاريع زراعية وصناعية.

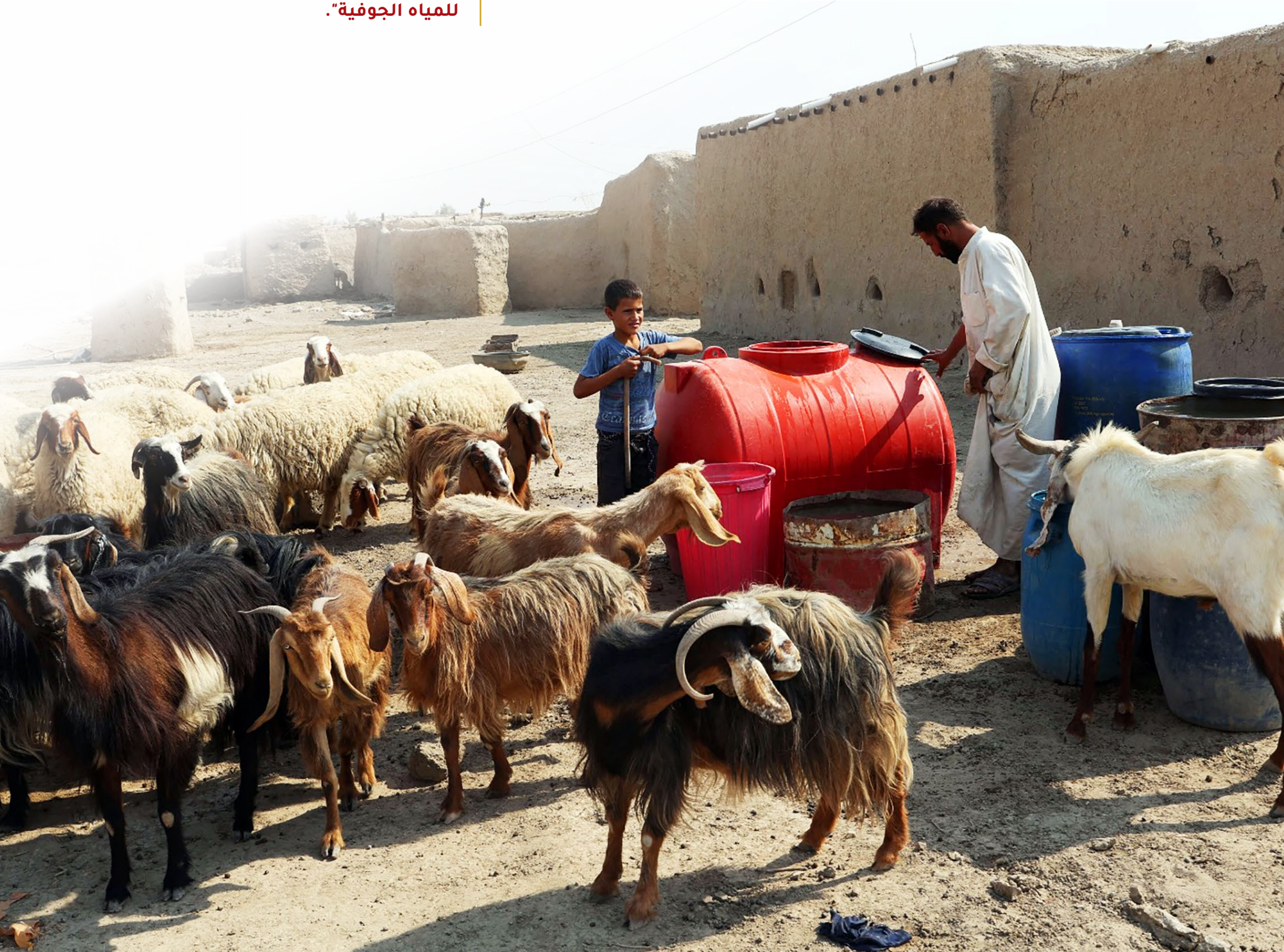
ووفق خبراء، فإن السدود التركية والإيرانية خفضت نسبة المياه الواردة إلى نهر دجلة والفرات في العراق إلى 20 بالمئة، وهو ما عرّض أراضٍ واسعة في العراق إلى التصحر، دون أن تبرم الحكومة على مدى السنوات السابقة اتفاقات رسمية مع هذين البلدين لزيادة الإطلاقات المائية لمعالجة الجفاف.

وبهذا الصدد، يقول مدير عام دائرة الغابات والتصحر في وزارة الزراعة، بسام كنعان عبد الجبار، إن "نسب التصحر في الأراضي العراقية غير محسوبة حتى الآن، وتعمل الدائرة في الوقت الحالي لاحتساب نسبة التصحر على أساس التصحر في الأراضي الزراعية".

ويضيف عبد الجبار، خلال حديثه للوكالة: "كما تسعى دائرة الغابات والتصحر حالياً بالتعاون مع وزارات البيئة والموارد المائية والصناعة ومركز دراسات الصحراء في جامعة الأنبار وغيرها لتحديد نسب التصحر، ومن المؤمل أن تصدر اللجنة المشكلة من الدائرة توصيات لمعالجة التصحر".

وينوّه عبد الجبار، إلى أن "التغيرات المناخية والجفاف الناجم عن قلة تساقط الأمطار وضعف الإطلاقات المائية، تعد من أبرز الأسباب التي تهدد البلاد والعديد من الدول الإقليمية بالتصحر، فيما أسهم انحسار الغطاء النباتي بزيادة مساحة التصحر في العراق".

ويشير إلى أن "ملف التصحر لا يخص دائرة معينة بل هو مسؤولية مشتركة بين عدد من الوزارات والجهات، ما يؤكد ضرورة وجود



تراجع الدين العام..

هل يشير لنهضة اقتصادية؟

فيلي - خاص :

بدأت الحكومة العراقية، بخطوات لتقليص الدين الداخلي البالغ 85 ترليون دينار، والخارجي 54 مليار دولار، عبر خطة تعتمد على مزيج من الترشيد والسداد والهيكلية وتوسيع الإيرادات، فيما يتم التركيز بشكل خاص على الاقتراض المنتج فقط بدلاً من الاقتراض غير الفعال.

ويشير المختصون، إلى أن العراق يمتلك موارد متنوعة يمكن استثمارها بشكل يؤدي إلى تصفير هذه الديون، مما يساهم في تعظيم الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين نظرة البيئة الاستثمارية الدولية للاقتصاد العراقي.

ويوضح المختصون، أنه كلما تقللت أعباء الفوائد وتصفرت الديون الداخلية والخارجية كلما اطمأن المستثمرون بأن العراق قادر على تغطية تكاليف الاستثمار، وأن إعطاء العوائد المناسبة لتلك الاستثمارات سيقود بلا شك إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، خاصة وأن هناك حاجة إلى ألف مشروع استراتيجي في قطاعات الغذاء والطاقة والنقل وغيرها.

"التعزيز المالي" وفي التفاصيل، يقول مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، إن "متلازمة انخفاض معدلات نمو الدين العام أو الحكومي مع انخفاض النمو في العجز السنوي في الموازنة يعد اتجاهًا يشكل واحدًا من مقومات نجاح ومتانة السياسة المالية للبلاد ويطلق عليه (بالتعزيز المالي)".

"وهو هدف جوهري من أهداف البرنامج الحكومي، ويؤشر بلا شك التحول نحو تلازم جوهري آخر، وهو تلاحم الاستدامة المالية مع التنمية المستدامة"، بحسب صالح.

ويضيف لمجلة «فيلي»، أن "هذه النهضة في إدارة الموارد المالية العامة ستقود بلا شك إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتحريك مفاصل النمو في أكثر من قطاع اقتصادي ضامن لرفاهية المجتمع العراقي ومستقبل التنمية فيه".

وبناءً على ما تقدم، يوضح صالح، أنه "كلما انخفضت الديون، قل الاعتماد على الدائنين بكل مصادرههم ولا سيما الدين الخارجي منه، مما يقود إلى زيادة مرونة الحكومة في رسم السياسات النقدية والمالية بعيداً عن شروط الدول والمؤسسات الخارجية المانحة للديون".

ويتابع، "فضلاً عن تعظيم الثقة في

ونتيجة لهذه الاستراتيجية، أظهرت إحصائية للبنك المركزي العراقي، أمس الخميس، انخفاض الدين العام الداخلي في نهاية شهر نيسان/أبريل من العام الجاري ليلبلغ 85 ترليوناً و503 مليارات دينار عراقي، منخفضاً عن شهر آذار/مارس الذي بلغ 85 ترليوناً و536 مليار دينار.

وأشارت الإحصائية الرسمية التي اطلعت عليها مجلة «فيلي»، إلى أن "الانخفاض جاء نتيجة تسديد قروض المؤسسات المالية لتبلغ 19 ترليوناً و119 مليار دولار بعد أن كانت 19 ترليوناً و152 مليار دولار".

وأوضحت، أن "الديون المتبقية هي بذمة وزارة المالية البالغة 756 مليار دينار، وديون الحوالات الخزينة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية البالغة 51 ترليوناً و30 مليار دينار، إضافة إلى حوالات خزينة على حساب وزارة المالية بمقدار ترليونين، و30 مليار دينار، وديون الأجل الوطنية مستحقات الفلاحين بمقدار 12 ترليوناً و568 مليار دولار".

أما الديون الخارجية، فقد كشفت إحصائية رسمية للبنك المركزي العراقي في 14 حزيران/يونيو الماضي، اطلعت عليها مجلة «فيلي»، أن حجم الديون المترتبة على العراق في العام 2024 بلغت 54 ملياراً و601 مليون دولار، منخفضة بنسبة 2.94% مقارنة بعام 2023، التي بلغت الديون فيها 56 ملياراً و207 ملايين دولار.

ويوضح مختصون بالشأن المالي والاقتصادي، أن الديون الخارجية الواجبة الدفع خلال السنوات الأربع المقبلة هي بنحو 9 مليارات دولار، وهناك ديون خارجية بمبلغ مماثل تمتد لسنوات أطول تخص قروضاً طويلة الأجل من صناديق دولية لإعمار المناطق المحررة بالغالب.

وأكد المختصون، أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي هو في النطاق الآمن لا يتعدى 8% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل العراق ضمن التصنيف الائتماني العالمي المريح والقليل المخاطر.



تراجع الدين العام.... هل يشير لنهضة اقتصادية؟

"هذه النهضة في إدارة
الموارد المالية العامة
ستقود بلا شك إلى
تنويع مصادر الاقتصاد
الوطني وتحريك
مفاصل النمو في أكثر
من قطاع اقتصادي".



مظهر محمد صالح

*مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية



"الدين الداخلي يكون
بالعملة المحلية، لذلك
يمكن مداورة الأموال
وحل المشكلة، لكن الدين
الخارجي عليه أرباح، وقد
يستغل سياسياً ضد
الدول التي تستدين".



كريم الحلو

*خبير اقتصادي

في قطاعات الغذاء والطاقة والنقل وغيرها".
ويشير إلى أن "تراجع الدين الداخلي أو
الخارجي بالعراق يعني أن الدولة ومؤسساتها
بدأت السيطرة على الكثير من الأمور، لكن
يبقى الطريق طويلاً في ظل وجود الفساد
الذي يعرقل مشاريع كثيرة من ناحية الفساد
الإداري والرشوة والتحاكص والروتين
والجهل المؤسسي".

ومما يعزز هذا الانطباع وفق ما يقول
الحلو في ختام حديثه، "ملاحظة صدور
مئات القرارات الجيدة في مجلس الوزراء
العراقي، لكن عندما تصل إلى التنفيذ في
المحافظات تعرقلها أحزاب فاسدة مستغلة
المناصب التي تستحوذ عليها، وبالتالي أغلب
المناقصات والمشاريع الاستثمارية لا تسلم إلا
بالرشوة، وهذا خلل كبير وسرطان يهش في
جسد البلاد".

المحلية، لذلك يمكن مداورة الأموال وحل
المشكلة، لكن الدين الخارجي عليه أرباح،
وقد يستغل سياسياً ضد الدول التي
تستدين".
وعن أهمية سداد الديون وانعكاسها على
الاقتصاد وخاصة في العراق، يؤكد الحلو،
أن "تسديد الديون الداخلية أو الخارجية،
يمكن بعدها تحويل هذه الأقساط إلى
الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع التي
يحتاجها العراق في الوقت الحالي، خاصة
وأن هناك حاجة إلى ألف مشروع استراتيجي

الحلو، إلى أن "أغلب دول العالم هي مديونة
للدخل أو للخارج، سواء من البنوك الدولية
أو صندوق النقد الدولي وما شاكل ذلك".
ويوضح الحلو لمجلة «فيلي»، أن "أعلى دين
في العالم هو الدين الأمريكي، إذ يتجاوز
الدين الداخلي للحكومة الأمريكية 36
ترليون دولار، وهذه نقطة ضعف، كما أن
ألمانيا مديونة للداخل ترليون يورو، لكن
يبقى الدين الداخلي أقل ضرراً بكثير عن
الدين الخارجي".
وبيّن، أن "الدين الداخلي يكون بالعملة

ويطمئن قصي، أن "الديون الخارجية ليست
قلقة أو خطيرة، كما أنها ليست مرتفعة، إذ
تسمح المؤشرات العالمية بالاقتراض الداخلي
والخارجي لكي يبلغ 60 بالمئة من الناتج
المحلي الإجمالي، ورغم ذلك يجب عدم
تكبيد الأجيال المقبلة بمثل هذه الديون،
خاصة وأن العراق يمتلك موارد متنوعة
يمكن استثمارها بشكل يؤدي إلى تصفير
هذه الديون".
فوائد معرقة بالفساد
بدوره، ينوه الخبير الاقتصادي، كريم

"محدودة وطويلة الأجل وبفوائد مخفضة،
وعملية تصفيرها يتم من خلال وضع
مجموعة من البدائل لوزارة المالية للإسراع
في تسديدها مما يساهم في تحسين نظرة
البيئة الاستثمارية الدولية للاقتصاد
العراقي".
وبيّن، "كلما قلت أعباء الفوائد وتصفرت
الديون الداخلية والخارجية، كلما اطمأن
المستثمرون بأن العراق قادر على تغطية
تكاليف الاستثمار واعطاء العوائد المناسبة
لتلك الاستثمارات".

الاقتصاد الوطني ويشكل نقطة جذب ومناخ
أعمال أفضل للمستثمرين ذلك لانخفاض
مخاطر الاقتصاد، ويؤدي في الوقت نفسه
إلى تحسين التصنيف الائتماني للبلاد".
أما على صعيد الدين العام الداخلي، فإنه
وفق صالح "يؤدي إلى تخفيف الضغط على
التمويل المصرفي لكي تتفرغ المصارف إلى
منح القروض إلى القطاع الخاص، فضلاً عن
انخفاض التنافس بين الحكومة والسوق
على سعر الفائدة".

ويوضح، "غالباً ما ترتفع الفائدة المصرفية
المتاحة للقطاع الخاص مع ارتفاع الديون
السيادية المحلية بسبب عامل الضغط
على السيولة والائتمان المصرفي، وهو ما
يسمى (بالإزاحة - وهي ظاهرة تحدث عندما
يؤدي الإنفاق الحكومي من خلال الدين أو
الاقتراض العام الكبير إلى تقليص أو (إزاحة)
الاستثمار أو الإنفاق الخاص في الاقتصاد".
ويؤكد صالح، أن "انخفاض ما تخصصه
الحكومة من موازنتها للفوائد وسداد
الأقساط، سيحرر بلا شك موارد إضافية
للإنفاق على البنية التحتية، والتعليم،
والصحة وغيرها، في برامج تحافظ على
الإنفاق المنضبط (غير التقشفي) ويتناسب
ومبادئ الحوكمة المالية في البرنامج الحكومي
 وخطة التنمية الوطنية 2024-2028".

إجراءات خفض الديون
ومن إجراءات خفض الديون ودلالاتها،
يقول الخبير المالي والاقتصادي، صفوان
قصي، إن "تصفير الديون الداخلية تحتاج
إلى اتخاذ وزارة المالية إجراءات لتسديد هذه
الفاتورة للأطراف الدائنة بشكل انسيابي".
ومن ذلك، يوضح قصي لمجلة «فيلي»، "من
خلال نقل ملكية جزء من عقارات الدولة،
بإصدار أسهم عقارية لتلك الموجودات
وتحويل ملكية هذه الأسهم إلى الجهات
الدائنة، لتصفير الديون، وعدم تكبيد
الموازنة الاتحادية فوائدها التراكمية".

ويؤكد، أن "هذا الحل يمكن أن يساهم في
زيادة المرونة المالية لدى وزارة المالية لاحقاً في
تغطية العجز من خلال الاقتراض الداخلي".
أما الديون الخارجية، فهي بحسب قصي

الكربون يغلف أجواء العراق..

جاري البحث عن خطة إنقاذ

فيلي - خاص:

تشكل الانبعاثات الكربونية تحديات عالمية كبيرة لأنها تطلق غازات تحتوي على الكربون، مثل ثاني أكسيد الكربون (CO2)، إلى الغلاف الجوي. تنجم الانبعاثات الكربونية عن أنشطة بشرية متعددة، مثل حرق الوقود الأحفوري في توليد الطاقة والنقل والصناعة، وهذه الانبعاثات مسؤولة بشكل رئيسي عن ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.



الكربون يغلف أجواء العراق.. جاري البحث عن خطة إنقاذ

ولعل عمليات استخراج النفط وحرق النفايات بطرق غير صحيحة من أبرز الأسباب لارتفاع نسب الانبعاثات الكربونية والتلوث في العراق.

وفي هذا السياق، يؤكد المختص بالشأن البيئي، عمر عبد اللطيف، لمجلة «فيلي»، أن "العراق يعاني من التلوث وارتفاع نسب انبعاث الكربون".

ويوضح عبد اللطيف، أن "الآليات والأساليب غير الصحيحة المستخدمة في حرق النفايات والتلوث الذي تحدثه المولدات الأهلية ومعامل الأسفلت والأدوية وغيرها، كان لها تأثير كبير على ارتفاع نسبة انبعاث الكربون والتغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة في العراق خلال الأعوام الأخيرة".

وأظهر تقرير حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة ومقرها واشنطن، ارتفاع قائمة انبعاثات الكربون في الدول العربية خلال العام الماضي في 5 بلدان بينها العراق الذي جاء وفق التقرير بالمرتبة الثالثة بنسبة انبعاث تقدر بـ 342.8 مليون طن.

من جانبها، نفت وزارة البيئة لمجلة «فيلي»، ما ورد في هذا التقرير، معتبرة إياه مجهول المصدر، إضافة إلى عدم وجود مصادر علمية تثبت النسب التي وردت فيه. ويقول المتحدث باسم الوزارة لؤي المختار، إن "العراق بدأ بخطوات جديدة للتخلص من الانبعاثات الكربونية وخفضها إلى أدنى حد ممكن".

ويضيف، أن "العراق أنشأ العام الماضي شركة اقتصاديات الكربون، التي تنفذ مشاريع ذات مردودات بيئية واقتصادية إيجابية"، مشيراً إلى أن "الشركة تسعى لإنتاج مشاريع تعتمد الطاقة النظيفة وتراعي تقنيات خفض الانبعاثات". وبلغت إلى أن "الشركة تضي بخطوات متسارعة، بعد عقد المؤتمر الأول لاقتصاديات الكربون بحضور شركات محلية وعالمية، وتم خلاله توقيع مذكرات تفاهم من شأنها الإسهام في تعزيز بنية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة".

أكسيد الكربون.

من جانبه ينوه الخبير البيئي، خالد سليمان، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "السبب الذي يجعل العراق في طليعة دول التلوث الكربوني الصناعة النفطية والغازية، إذ تؤدي هذه الصناعات إلى المزيد من انبعاثات الكربون".

ويشكك سليمان في الوقت نفسه بصحة المعلومات الواردة بالتقرير الذي حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة المتعلق بنسبة انبعاثات الكربون في العراق، مؤكداً، أن "الصناعة النفطية العراقية أقل من الصناعة السعودية"، لكنه أكد أن "العراق يعد من الدول المصدرة والمصنعة للنفط بدءاً من حفر الآبار إلى جميع المراحل الأخرى للصناعات النفطية، ويؤدي ذلك إلى مزيد من الانبعاثات الكربونية".

ويوضح، أن "افتقار العراق إلى الغطاء النباتي بالمقارنة مع صناعته النفطية، ونسب

الانبعاثات التي تطلق إلى الجو تساهم بشكل كبير في الاحتراز"، مبيناً، أن "العراق لا يتعامل مع الانبعاثات بشكل علمي لذا فهو متأخر من ناحية خفض الانبعاثات"، لافتاً إلى أن "من الممكن أن يكون التقرير السنوي الذي يرفع إلى المنظمة المختصة بالمناخ في الأمم المتحدة ناقصاً".

وينوه سليمان في ذات الوقت، إلى أن "العراق يسعى لزيادة إنتاجه النفطي، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع نسب الانبعاثات خلال السنوات المقبلة، ويتسبب ذلك على الصعيد المحلي بارتفاع درجات الحرارة ونسب التلوث في الهواء والتربة".

وطالب معنيون الحكومة في وقت سابق إلى وضع سياسات بيئة ومناخية بهدف تقليل نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وإطلاق المبادرة الوطنية للغابات وإلزام المحافظات كافة بزراعة الطوق الأخضر ومصدات الرياح، فضلاً عن الاستثمار في

المناطق الصحراوية، خاصة تلك المشاريع التي تساهم في تعزيز الغطاء الأخضر. وتقول الأكاديمية المختصة في الشأن البيئي، منار ماجد، إن "التقرير الخاص بحرق الغاز العالمي عام 2024، ذكر ارتفاع معدل احتراق الغاز في منشآت استخراج النفط والغاز، وزيادة الحرق بمقدار 7 بالمئة".

وتشير ماجد خلال حديثها لمجلة «فيلي»، إلى أن "العراق لو اعتمد عمليات استثمار صحيحة في استخراج النفط والغاز والمشاريع الصناعية الأخرى، سيكون تأثير انبعاث الكربون أقل في البلاد، وأن من الممكن الاستفادة من الغاز المصاحب للنفط في التصدير، كما يحدث في قطر التي تعد الأولى في إنتاج الغاز الطبيعي".

وتنوه إلى أنه "في حال اعتمد العراق استثمار الغاز وسياسات فعالة أخرى لتقليل كميات الهدر والحرق، سيصل إلى مرحلة الاستدامة، فضلاً عن توفير العديد

من الوظائف وفرص العمل". لكن ماجد تؤثر "غياب البرامج والمشاريع الجادة المعنية بخفض انبعاثات الكربون في العراق"، مشيرة إلى أن "العمل بهذا الخصوص يجب أن لا يقتصر على مؤسسة واحدة من مؤسسات الدولة، وأنه لابد من الاستعانة بخبرات عالمية بنقل المحطات الحرارية إلى محطات غازية وغيرها من المشاريع".

ولعبت الانبعاثات الكربونية والجفاف وغياب خطط الاستزراع والتشجير وزيادة التصحر، دوراً كبيراً في تغيير المناخ في العراق وارتفاع درجات الحرارة التي تتجاوز أحياناً نصف درجة الغليان (50 مئوية)، وهو ما يدعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وتبني سياسات علمية ممنهجة تهدف إلى خفض انبعاث الكربون الذي يهدد الناس بخطر شديد.



"بغداد تأتي بالمرتبة
الـ ١٣ في قائمة المدن
الأكثر تلوثاً بانبعاثات
غاز ثاني أكسيد
الكربون".

"في حال اعتمد العراق
استثمار الغاز وسياسات
فعالة أخرى لتقليل كميات
الهدر والحرق، سيصل
إلى مرحلة الاستدامة،
فضلاً عن توفير العديد
من الوظائف وفرص
العمل"



وزادت رسوم السيارات بنسبة 50% ، بعد ان كانت الرسوم القديمة تعتمد على نسبة 15% من سعر السيارة، فيما يرى مراقبون ان ارتفاع تسعيرة الجمرك على السيارات وبعض البضائع سيسهم بزيادة الإيرادات وحماية المنتجات المحلية.

الضرائب والرسوم وفي هذا الصدد، أوضح عضو اللجنة العليا للإصلاح الضريبي، محمد الجابري، لوكالة مجلة «فيلي»، انه "يجب التمييز بين الضرائب والرسوم"، مشيراً انه "لم يحدث اي ارتفاع ضريبي على السلع البضائع، لان اي ارتفاع يتعارض مع الدستور العراقي".

وأضاف الجابري، أن "الحكومة لا يمكنها رفع او خفض او تعديل الضرائب، لان الجهة المخولة بذلك هي مجلس النواب فقط من خلال مشروع قانون يخضع للتصويت"، مبيناً أن "ارتفاع بعض الرسوم لا يحتاج الى قرار حكومي او برلماني، وانما يخضع تحديد الرسوم الى الوزارة او المؤسسة الحكومية المعنية التي بإمكانها تعديل الرسوم وفق مآثره مناسباً". ولفت الى ان "ارتفاع اسعار التعرفة الجمركية للسيارات تم بقرار حكومي يرتبط باهداف عديدة، منها تحقيق العدالة بين المستوردين من خلال التمييز بين البضائع"، مردفاً: "لو اخذنا على سبيل المثال حاوية بحجم معين تحتوي على سيارات مقابل حاوية اخرى بنفس الحجم والوزن تحتوي مواد استهلاكية، فان العدالة تدعو الى عدم مساواة التسعيرة الجمركية للحاويتين كما كان يحصل سابقاً، لذا تم تعديل التسعيرة الجمركية الجديدة للسيارات".

ونبه الجابري، إلى أن "تسعيرة رسوم السيارات تختلف بحسب انواع السيارات، وان الجمارك تخفض نسبة 30 بالمئة من قيمة السيارة في المصنع، وتحسب التعرفة الجمركية بعد هذا الخصم مراعاة للمستوردين"، مؤكداً أنه "يحق للتاجر او المستورد الذي يشعر بالغبين بالتعرفة الجمركية الذي تقع عليه تقديم طلب الى مركز تطوير القطاع الخاص في وزارة

فيلي - خاص:

ارتفعت رسوم التعرفة الجمركية مؤخراً على بعض السيارات والبضائع، الامر الذي كانت له ردودا مختلفة اذ اثار ارتفاع رسوم الجمرك تساؤلات عديدة تتعلق بسبب الارتفاع وتوقيته والاسس القانونية التي استند عليها.



ركود بالمعارض وغضب في الشارع..
الرسوم الجمركية تشعل الأسعار

الرسوم الجمركية تشعل الأسعار

التخطيط للنظر في طلبه".
خطوة مهمة

إلى ذلك، ذكرت الخبرة الاقتصادية اكرام عبد العزيز، في تصريحات خاصة للوكالة، أن "التوجه الحكومي الأخير يهدف الى تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال دعم وحماية المنتج الوطني بما يمكن القطاع الخاص ليكون شريكاً فعلياً في الساحة الاقتصادية". وأشارت عبد العزيز، إلى أن "الحكومة وضمن هذا الاطار توجهت لإصلاح النظام الجمركي وفق برنامج يستوعب متطلبات التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تعظيم الإيرادات عبر الإيرادات"، منوهة، أن "ارتفاع الرسوم لا يشمل جميع البضائع والسلع بل كانت هناك استثناءات للمواد الأساسية للمواطنين".

وبينت أن "الدولة أصبحت تعتمد على استراتيجية مدروسة وفعالة، وإن ارتفاع الرسم الجمركي استند الى قرار مجلس الوزراء رقم 270 لسنة 2025 ودخل حيز التنفيذ في الاول من حزيران الجاري، وتم من خلاله اعتماد قوائم جديدة لأسعار البضائع".

ووصفت عبد العزيز، التوجه الحكومي بأنه خطوة مهمة لمواكبة الاسعار مع مراعاة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب بسبب قرار رفع سعر التعرفة الجمركية"، مؤكدة، أن نسبة "المبالغ التي تجبى من الضراب والرسوم تتراوح بين 2 الى 3 بالمئة فقط وهي نسبة ضئيلة ولا بد من تطبيق الحكومة في عائدات الضراب لتمويل الانفاق وتسريع وتيرة التنمية". وأكدت أهمية أن "يكون هناك برنامجاً استيرادياً يأخذ بنظر الاعتبار اولويات الاستيراد طبقاً لحاجة السوق، كما يجب التفريق في التسعيرة الجمركية بين المواد التي لا يمكن انتاجها في العراق وتلك

التي لا تغطي نسبة انتاجها محلياً حاجة المستهلكين".

وفي ظل هذه الزيادة الجمركية يشكو عدد من تجار السيارات والمستوردين من التسعيرة الجديدة للرسوم ومتعرضوا له من خسائر مالية جراء ذلك.

خسائر تجار السيارات وقال المستورد سرحان مطر، في حديثه لوكالة مجلة «فيلي»، إن "ارتفاع اسعار رسوم الجمرك اطلع بعدد كبير من تجار

السيارات الذين تعرضوا لخسائر مالية فادحة، لأن القرار كان مفاجئاً للجميع"، موضحاً أن "مشكلة التسعيرة الجديدة تكمن في تقييم اسعار السيارات، فمثلاً إذا كان سعر السيارة 30 الف دولار يتم تقييمها بسعر 80 الف دولار، وعلى اساس هذا الفارق الكبير في المبلغ يتم استيفاء الرسوم الجمركية". بدوره أخبر ساطع الدوري، الوكالة، بأن "ارتفاع اسعار جمرك السيارات ساهم

بارتفاع اسعارها في المعارض والشركات"، مؤكداً أن "هذا الارتفاع تسبب بضرر كبير على المواطنين والمستوردين في ان معاً، وعلى الحكومة مراجعة قرارها او تعديله في اقرب وقت ممكن". وكانت الحكومة العراقية اشارت في وقت سابق، إلى ان السوق المحلية لن تتأثر بارتفاع التسعيرة الجمركية الجديدة لعدم شمول المواد الاساسية بها، منوهة الى ان القرار يهدف الى خفض استيراد

السيارات والحد من الاختناقات المروية، وقد ابلغت حكومة الاقليم بالقوائم الجديدة للتسعيرة الجمركية". وارتفعت أسعار السيارات في العراق بعد تطبيق التسعيرة الجمركية الجديدة، حيث أدت الزيادة في الرسوم الجمركية إلى ارتفاع تكلفة استيراد السيارات، وهو ما انعكس بدوره على أسعار البيع في السوق المحلية. ركود في المعارض

إلى ذلك، قال أحمد علوان (صاحب معرض لبيع وشراء السيارات بمنطقة البيع)، إن "معرضه يشهد ركوداً في مجال بيع وشراء السيارات بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية التي أدت الى ارتفاع اسعار السيارات بشكل لافت". وبين خلال حديثه لوكالة مجلة «فيلي»، ان "السيارات أسعارها مرتفعة منذ البداية وقد أصبح من الصعوبة بمكان اقتناءها جراء ارتفاع الاسعار"، منوها انه "لا يشتري السيارات حالياً بل يقوم بعرض من يرغب ببيع سيارته في معرضه مقابل اجر معين".

واتجه أحمد علوان، مع أصحاب معارض آخرين الى البيع بالاقساط وذلك الحل الوحيد "لتمشيه السوق" حسب وصفه اما سائق التاكسي كريم خلف 32 عام، فيؤكد لمجلة «فيلي»، انه "كان على وشك بيع سيارته وشراء اخرى جديدة، لكنه تراجع عن قراره بعد ارتفاع اسعار السيارات مؤخراً".

بدوره، أشار مصطفى الجبوري 38 عاماً (صاحب معرض سيارت بمنطقة السيدية)، إلى أن التسعيرة الجمركية للسيارة من نوع "شالجر" على سبيل المثال كانت تبلغ 30 الف دولار واصبحت 60 الف دولار دون سابق انذار".

وبين الجبوري، في حديثه لوكالة مجلة «فيلي»، ان "تسعيرة الجمرك ستضاف الى سعر السيارة مع ارباح المستوردين واصحاب الشركات والمعارض وهذا سيحمل المواطن اعباء مالية فوق قدرته".

وثمة مفارقة واضحة في المعادلة الاقتصادية بين اسعار المواد المختلفة والقدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما يدعو الجهات المعنية لوضع خطط وقرارات مدروسة للحفاظ على الحركة التجارية وتجنب الركود الاقتصادي في البلاد.



ف
« القرار يهدف الى خفض استيراد السيارات والحد من الاختناقات المروية، وقد ابلغت حكومة الاقليم بالقوائم الجديدة للتسعيرة الجمركية ».

« تسعيرة الجمرك ستضاف الى سعر السيارة مع ارباح المستوردين واصحاب الشركات والمعارض وهذا سيحمل المواطن اعباء مالية فوق قدرته ».

من اليورانيوم إلى التصحر..

كيف صنعت الحروب الأجواء اللاهبة؟

ويرى متخصصون أن هذا الارتفاع الحاد في درجات الحرارة ناتج عن مزيج معقد من العوامل الطبيعية والبشرية، أبرزها التغير المناخي، وشح الأمطار، والجفاف، والتصحر، بالإضافة إلى التأثير طويل الأمد للحروب والنشاطات العسكرية التي شهدتها العراق على مدى العقود الماضية.

وكان العامل البشري، بحسب المتخصصين، له تأثير لا يقل خطورة، إذ أدت الحروب دوراً جوهرياً في تفاقم المشكلة، فقد شهد العراق، منذ تسعينيات القرن الماضي، سلسلة من الصراعات العسكرية التي كان لها أثر مباشر وغير مباشر على البيئة.

ففي العام 1991، وأثناء حرب الخليج، أضرمت القوات العراقية النار في آبار النفط الكويتية، ما أدى إلى انبعاث سحب سوداء كثيفة حجبت أشعة الشمس وغيّرت من خصائص المناخ المحلي في العراق، فيما تكررت السيناريوهات نفسها في العام 2003، ومع بداية الغزو الأمريكي، بحرق منشآت صناعية وآبار نفط ومخازن أسلحة، ما أطلق كميات ضخمة من الغازات السامة والساخنة إلى الجو.

وفي العام 2014، قامت التنظيمات الإرهابية بتفجير آبار النفط وتدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، خاصة في منطقة القيارة، وهو ما أدى إلى انبعاث الغازات الدفيئة، ساهمت برفع درجات الحرارة على المدى الطويل.

الحروب أبرز الأسباب

وفي هذا الصدد، قالت خبيرة الإشعاع والتلوث، إقبال لطيف، لمجلة «فيلي»، إن «استخدام اليورانيوم المنضب في القذائف والصواريخ الحربية أدى إلى تغيرات مناخية حادة»، مبيّنة أنه «عند انفجار هذه القنابل، تتولد حرارة هائلة قد تصل إلى 10,000 درجة مئوية، ما يؤدي إلى تكوين سحب كثيفة تحجب أشعة الشمس، ومع

فيلي - خاص:

يشهد العراق منذ سنوات موجات حرارة غير مسبوقة تجاوزت في بعض المناطق عتبة الـ 50 درجة مئوية خلال أشهر الصيف، ما يثير مخاوف بيئية وصحية متزايدة.



كيف صنعت الحروب الأجواء اللاهبة؟



إقبال لطيف
خبيرة الإشعاع والتلوث

ف

إقبال لطيف: "البصمة الكربونية للقوات الأمريكية في العراق، بحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تُقدّر بـ ٥,٨% من إجمالي الانبعاثات العالمية، فيما تُقدّر الانبعاثات الكربونية للجيش الأمريكي بنحو ٦٠ مليون طن، ما يؤدي إلى ارتفاع حرارة الهواء والغلاف الجوي وتأكل طبقة الأوزون".

درجات مئوية فوق المعدلات الطبيعية خلال الخمسين سنة الماضية، في حين أن المعدل العالمي للارتفاع خلال المدة ذاتها أقل بكثير. اليورانيوم المنضب.. سلاح مدمر بدوره، قال حيدر رشاد الربيعي، رئيس مؤسسة "حقب للإغاثة والتنمية المستدامة"، إن "الحروب كانت من الأسباب الرئيسية في تراجع الغطاء النباتي، خاصة في المحافظات الجنوبية". وفي حديث لمجلة «فيلي»، أضاف أن "البصرة كانت تضم أكثر من 10 ملايين نخلة قبل الحرب العراقية الإيرانية، واليوم لا يتبقى منها سوى أقل من مليون نخلة فقط"، مشيراً إلى أن "الألغام والمقذوفات المنتشرة في الأراضي الزراعية أجبرت الفلاحين على هجر أراضيهم، ما فاقم ظاهرة التصحر وأسهم في ارتفاع درجات الحرارة بشكل واضح". كما لفت إلى أن "الانفجارات العسكرية والحرائق النفطية تطلق كميات كبيرة من

امتزاجها بأكاسيد الكربون والكبريت، ترتفع هذه الغازات إلى طبقات الجو العليا مسببة احتباساً حرارياً طويلاً الأمد". وأشارت، إلى أن "البصمة الكربونية للقوات الأمريكية في العراق، بحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقدر بـ 5.8% من إجمالي الانبعاثات العالمية، فيما تقدر الانبعاثات الكربونية للجيش الأمريكي بنحو 60 مليون طن، ما يؤدي إلى ارتفاع حرارة الهواء والغلاف الجوي وتأكل طبقة الأوزون". وتابعت لطيف، حديثها بالقول إن "منذ عام 1991، بدأت درجات الحرارة ترتفع بصورة غير معهودة، وبدأ المواطنون في محافظات البصرة وذي قار والسماوة باستخدام أجهزة التبريد لأول مرة، بعدما كانت أجواؤهم معتدلة نسبياً قبل ذلك". وقد كشف وكيل وزارة البيئة جاسم الفلاح، مطلع العام الجاري، عن ارتفاع درجات الحرارة في العراق ما بين 4 إلى 5

ف

شكري الحسن: "الحروب ساهمت في تدمير مساحات خضراء شاسعة وأطلقت كميات هائلة من الملوثات، من بينها إشعاعات اليورانيوم والغازات السامة، وكلها تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري".



شكري الحسن
باحث أكاديمي في الشأن البيئي،

الجفاف، وتناقص الغطاء الأخضر". لكنه أقر بأن الحروب ساهمت في تدمير مساحات خضراء شاسعة وأطلقت كميات هائلة من الملوثات، من بينها إشعاعات اليورانيوم والغازات السامة، وكلها تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري. ارتفاع درجات الحرارة الحاد في العراق لم يكن مجرد ظاهرة مناخية، بل تسبب بأزمات صحية متزايدة، أبرزها تفشي أمراض مثل الكوليرا، وأمراض جلدية، وضربات الشمس. وقد اضطرت السلطات إلى تعطيل الدوام الرسمي مراراً في مؤسسات الدولة، حين بلغت درجات الحرارة الخمسين مئوية أو أكثر، ما يعكس حجم التأثير السلبي على الحياة اليومية والاقتصاد. ويعد العراق من أكثر دول المنطقة تأثراً بالتغيرات المناخية، إذ يواجه ارتفاعاً متزايداً في مستويات الجفاف، ما أدى إلى اتساع رقعة التصحر وتراجع المساحات الخضراء بشكل ملحوظ.

الغازات الكربونية والغازات الدفيئة، والتي تؤدي إلى تغيرات مناخية دائمة"، مضيفاً أن "الانفجارات وإشعال الآبار تفرز ملوثات تسبب الاحتباس الحراري، وهو أحد أبرز أسباب ارتفاع درجات الحرارة". وفي مطلع العام الجاري، حذر معهد "ستوكهولم" البيئي السويدي من أن العراق يواجه تحديات ماثية بسبب أزمات التغيير المناخي والأحداث الإقليمية الناجمة عن النزاعات الطويلة، ما يهدد أمنه المائي بشكل خطير. رأي علي متوازن إلى ذلك، أوضح الباحث الأكاديمي في الشأن البيئي، شكري الحسن، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن "العوامل المتسببة بارتفاع درجات الحرارة متعددة، ولا يمكن إرجاعها للحروب فقط". وقال إن هناك متغيرات مناخية مهمة تؤدي دوراً، مثل الضغط الجوي، اتجاه الرياح، طبيعة الأرض، موسمية حركة الأرض،

فيلي - خاص:

توقفت عديد المصانع العراقية التي كانت مزدهرة في عقود سابقة، مثل شركات الزيوت النباتية والجلود والأسمدة والصناعات القطنية والنسيج والمنتجات الغذائية والسكر والأسمدة والصناعات الكهربائية وغيرها، وتضافرت أسباب عدة لتشكل عائقاً أمام عودتها للإنتاج والتميز الذي كانت عليه وتحديثها.



الصناعة العراقية:

رثاء أمجاد الماضي ومأساة الحاضر

فلقد عانت المصانع العراقية من إهمال طويل الأمد منذ تسعينات القرن الماضي، ولم يجري تحديث الآلات والمعدات أو صيانتها بشكل دوري، مما أدى إلى تآكلها وتوقفها عن العمل. وبعد عام 2003، وبرغم الوعود المتكررة، لم يجري تخصيص استثمارات كافية لإعادة تأهيل هذه المصانع وتحديث بنيتها التحتية.

وشخص الفساد أحد أكبر المعوقات التي تواجه قطاع الصناعة في العراق، فسوء الإدارة واختلاس الأموال المخصصة للمشاريع الصناعية أدى إلى هدر الموارد ومنع إنجاز أي

تقدم ملموس، كما أن المحسوبة والواسطة في التعيينات أدت إلى تدهور الكفاءات الإدارية والفنية في هذه الشركات. ويفرق السوق العراقي بالمنتجات المستوردة، لا سيما من دول الجوار، ويكون المنتج في كثير من الأحيان أرخص ثمنًا، حتى لو كان أقل جودة، بسبب سياسات الإغراق وعدم تواجد حماية جمركية كافية للمنتج المحلي؛ هذا الوضع يجعل من الصعب على المنتجات العراقية منافسة المستورد، ويؤدي إلى ركود مبيعات المصانع المحلية وتراكم خسائرها. وتعاني المصانع العراقية من نقص حاد

ومستمر في إمدادات الطاقة الكهربائية والوقود، مما يؤدي إلى توقف الإنتاج لمدد طويلة ورفع تكاليف التشغيل بشكل كبير، إذ تضطر المصانع إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية الخاصة التي تعمل بالوقود بأسعار مرتفعة. وفضلاً عن ذلك تفتقر البيئة التشريعية في العراق إلى المرونة والدعم المطلوبين لإنعاش القطاع الصناعي؛ فالقوانين المعقدة والروتين الحكومي الطويل يعرقلان أي محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي أو حتى المحلي في هذا القطاع، كما أن عدم استقرار السياسات

"القوانين المعقدة والروتين الحكومي الطويل يعرقلان أي محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي أو حتى المحلي، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية يثني المستثمرين عن المغامرة بأموالهم في مشاريع صناعية طويلة الأجل".

الاقتصادية يثني المستثمرين عن المغامرة بأموالهم في مشاريع صناعية طويلة الأجل. وشهد العراق في العقود الماضية هجرة واسعة للكفاءات والخبرات الصناعية والفنية، بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة. هذا النقص في الأيدي العاملة الماهرة والمهندسين المتخصصين يمثل تحدياً كبيراً أمام إعادة تشغيل وتطوير المصانع. لذلك، تتطلب إعادة إحياء الصناعة العراقية إرادة سياسية حقيقية وخططاً استراتيجية متكاملة تشمل تخصيص استثمارات ضخمة، لإعادة تأهيل المصانع وتحديثها

الصناعة العراقية: رثاء أمجاد الماضي ومأساة الحاضر



"ألمانيا واليابان هما مثالان بارزان على دول دمرتها الحروب بالكامل، لكنها استطاعت أن تعود لتصبح قوى صناعية واقتصادية رائدة عالمياً."

عالية المهارة والتخصص. و تميزت الشركات اليابانية بتبني فلسفة التحسين المستمر في جميع جوانب الإنتاج، مما أدى إلى جودة عالية وكفاءة في التكلفة و كان هناك تعاون وثيق بين الحكومة والشركات الكبرى في تحديد الأولويات الصناعية وتوفير الدعم المطلوب للتوسع في الأسواق العالمية، وركزت اليابان على استيراد التكنولوجيا الغربية في البداية ثم تطويرها والابتكار فيها لتصبح رائدة في عديد المجالات التكنولوجية؛ وشجعت الحكومة اليابانية معدلات الادخار المرتفعة لدى الأفراد والشركات، مما وفر رأس المال المطلوب للاستثمار الصناعي. من تجارب ألمانيا واليابان، يمكن استخلاص الأساليب الرئيسية للنهوض الصناعي بعد الأزمات، بإعادة بناء وتحديث البنية التحتية الأساسية (الطاقة، النقل، الاتصالات) التي تعد العمود الفقري لأي نهضة صناعية.

للحفاظ على قدرتها التنافسية؛ وتميزت ألمانيا بتواجد قوة عاملة ماهرة ومنضبطة، أسهمت بشكل كبير في جودة المنتجات وكفاءة الإنتاج، وادت النقابات دوراً هاماً في الحفاظ على السلام الصناعي والتعاون مع الإدارة لتحقيق الأهداف المشتركة. وعلى غرار ألمانيا، كانت اليابان مدمرة كلياً أيضاً بعد الحرب، ولكنها حققت نهضة اقتصادية وصناعية مذهلة، إذ ساعد الدعم الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب في إرساء أسس اقتصاد سوق حديث، بما في ذلك إصلاح الأراضي وتفكيك التكتلات الصناعية الكبيرة لتشجيع المنافسة، وجرى التركيز بشدة على تطوير الصناعات التحويلية التي تعتمد على الاستيراد والتجميع والتصدير، مثل الإلكترونيات والسيارات والآلات، واستثمرت اليابان بشكل كبير في نظام التعليم والتدريب المهني لإنشاء قوة عاملة

مدمرة بالكامل، لكنها نهضت بفضل عدة عوامل: مساعدة خطة مارشال الأمريكية: قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية ضخمة لأوروبا الغربية، بما في ذلك ألمانيا الغربية، لإعادة الإعمار. هذه المساعدات كانت حاسمة في توفير رأس المال المطلوب لإعادة بناء البنية التحتية والصناعية. وجرى إصلاح العملة باستبدال الرايخ مارك بالمارك الألماني، لوقف التضخم المفرط واستعادة الثقة في الاقتصاد، وتبنت ألمانيا نموذج "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي يجمع بين حرية السوق والعدالة الاجتماعية. هذا النموذج شجع المنافسة الحرة مع الحفاظ على شبكة أمان اجتماعي قوية. وركزت ألمانيا على تطوير الصناعات عالية الجودة والموجهة للتصدير، مثل السيارات والآلات والمواد الكيميائية، و أولت اهتماماً كبيراً للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

بأحدث التقنيات، وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات الصناعية؛ و فرض رسوم جمركية مناسبة على السلع المستوردة ودعم الصناعات المحلية؛ وتوفير البنى التحتية المطلوبة من كهرباء ووقود وطرق وشبكات نقل، وتحديث القوانين لتشجيع الاستثمار الصناعي، وتدريب ملاكات جديدة لرفد المصانع بالمهارات المطلوبة. ويجب وضع معايير جودة صارمة للمنتجات المستوردة لضمان عدم إغراق السوق بمنتجات رديئة وغير مطابقة للمواصفات، وتقديم حوافز مالية وضريبية للمصانع المحلية، وتسهيل الحصول على القروض الميسرة، وكذلك توفير بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تبسيط الإجراءات، وتوفير الضمانات القانونية، وحماية الملكية الفكرية، وتوفير الحوافز الضريبية والمزايا الاستثمارية، وتنمية وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير في الجامعات والمراكز البحثية والتعاون مع الصناعات لتطوير منتجات جديدة وتحسين جودة المنتجات الحالية، والتوجه نحو تطوير صناعات تحويلية تعتمد على الموارد المحلية (الزراعية، الحيوانية، المعدنية).

إن تحقيق هذه الأهداف يساهم في توفير مصدر دخل آخر غير النفط، ويخلق فرص عمل ويحسن من مستوى معيشة السكان ويعزز الاقتصاد الوطني بشكل عام. ان تجارب بلدان العالم المتقدم، تثبت دور التخطيط السليم والادارات الكفاء في تطور البلدان الصناعي.

ألمانيا واليابان هما مثالان بارزان على دول دمرتها الحروب بالكامل، لكنها استطاعت أن تعود لتصبح قوى صناعية واقتصادية رائدة عالمياً.

لقد نجحت كل من ألمانيا واليابان في تحقيق "معجزة اقتصادية" بعد الدمار الشامل الذي لحق بهما في الحرب العالمية الثانية. وبرغم اختلاف التفاصيل، إلا أن هناك قواسم مشتركة رئيسة في استراتيجيتهما؛ بعد الحرب العالمية الثانية، كانت ألمانيا



كما تشمل إجراءات التعافي الصناعي، الدعم الحكومي الذكي، و ليس بالضرورة التدخل المباشر في الإدارة، بل بتوفير البيئة المحفزة (سياسات حثائية مدروسة، دعم البحث والتطوير، توفير التمويل الميسر)، وترسيخ الاستقرار السياسي والأمني فهو الشرط الأساسي الذي من دونه لا يمكن لأي خطط اقتصادية أن تنجح.

الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، والتركيز على بناء قدرات الملاكات الفنية والإدارية، والتركيز على بناء صناعات قادرة على المنافسة عالمياً والتصدير لتحقيق العملات الصعبة وتنويع مصادر الدخل. تبسيط الإجراءات، وتقديم حوافز، وتوفير بيئة قانونية وتشريعية مستقرة وداعمة للاستثمار.

رزق من الجحيم.. كادحون ينتزعون قوتهم من تحت الجمر

فيلي - خاص:

يلسع لهيب النار وجهه عامل في مطعم، وهو يقلب سمكة موضوعة أمامه على الحطب، ويعصر وجهه بقوة جراء الحرارة العالية المنبعثة من جمر الخشب مع درجات الحرارة المرتفعة جدا والخارجة من الفرن.

وفي مشهد مماثل يرتدي العامل حسام الدين عباس، أكثر من قميص على الرغم من النار وارتفاع درجات الحرارة، ويغطي وجهه بقطعة قماش سميكة ويضع قبعة على راسه ويرتدي النظارات والكفوف، وهو يواجه نار الشواء.

هذه المشاهد، مستمرة في الأسواق ومختلف المطاعم وأفران الصمون، رغم ارتفاع درجات الحرارة، لكن العمال يكافحون ويواصلون عملهم من أجل لقمة عيش لهم ولأسرهم.

ويقول العامل عباس، إن "الملابس الثقيلة التي ارتديها هي محاولة للوقاية من الحروق والحرارة العالية".

ويضيف في حديث لمجلة «فيلي»، أن «عملنا في المخابز والأفران وشي السمك لا يتوقف في مختلف الظروف، ولا توجد ضوابط أو تعليمات معينة ممكن اتباعها لتوقف العمل خلال درجات الحرارة العالية، لأن ذلك مرهون بقرار رب العمل فقط».

ويتابع أن «توقف العمل يتسبب بضرر للعمال الذين يتقاضون أجوراً يومية أو أسبوعية، لعدم احتساب أجر على الأيام التي يتوقف بها العمل».

وتسبب النار والحرارة العالية ومواصلة العمل بهذه المهن لفترات طويلة، يتعرض بعض العاملين إلى إصابات جلدية وأمراض أخرى مختلفة دون أن تحرك الجهات المعنية ساكناً بهذا الشأن.

وبموجب القوانين النافذة، فإنه يجب توفير مستلزمات السلامة والعمل، بيد أن القوانين ماتزال مجرد حبر على ورق ولم يتم اعتمادها وتطبيقها في أغلب مجالات عمل القطاع الخاص.

من جانبه، يبين العامل في الأفران، كريم فرحان في حديث لمجلة «فيلي»، أنه «مضى 15 عاماً على ممارستي العمل في الأفران والمخابز وشي الأسماك، وعملت في مختلف



رِزْق من الجحيم.. كادحون ينتزعون قوتهم من تحت الجمر

الظروف دون توقف".

ويضيف: "تعرضت مرات عديدة للإصابة بحروق في وجبي ويدي ودخلت المستشفى أكثر من مرة جراء مضاعفات النار والدخان، اذ تعرضت مراراً للاختناق". ويوضح أن "الفرن والشواية، تبلغ درجة حرارتها 50 درجة مئوية، يضاف لها درجة حرارة الجو التي تناهز الـ 50 أيضاً، وبذلك نحن نعمل بدرجة غليان كاملة، ولم أشك يوماً، فنحن نكسب قوتنا بظروف عمل تشبه الجحيم، فالحياة صعبة، ولدي عائلة اتكفل بالانفاق عليها"، مضيفاً باللهجة العامية "للعيشة كلشي نتحمل". ويؤكد أن "العمل في بعض الأفران يتواصل على مدى 12 ساعة، وإن اقل وقت يقضيه العامل يومياً في مواجهة النار هو 7 ساعات".

ويستطرد أن "كثيراً من العاملين تركوا العمل في شي الأسماك خلال فصل الصيف لعدم تحملهم ظروف العمل والحرارة القاسية"، مشيراً إلى أن "العمل في مجال شي الأسماك يتطلب وقوف العمال طويلاً تحت الشمس ليواجهوا النار والدخان والشمس الحارة، وهو لا يقوى عليه كثيرون، إلا أنني اعتدت هذا العمل وتعايشت معه فهو مصدر رزقي الوحيد على الرغم من الأضرار الصحية التي تعرض لها والتي تجبرني على ترك العمل لأسابيع".

أما عبد العزيز عبد الواحد، وهو صاحب مطعم سمك، فيقول في حديثه لمجلة «فيلي» أنه، "ليس باليد حيلة، ولا يمكن غلق المطعم خلال ارتفاع درجات الحرارة لأنه سبيلنا الوحيد للعيش".

ويبدي عبد العزيز تعاطفه مع العمال في فصل الصيف، حيث النار والشمس والدخان، ويثني على جهودهم وصبرهم كما يقول، مشيراً في ذات الوقت، أنه "استبدل عمال شي الأسماك بين فترة وأخرى، أما لتركهم العمل أو تعرضهم لإصابات تمنعهم من مزاولة العمل".

إلى ذلك، يوضح الخبير القانوني نور الدين

مهدي، لمجلة «فيلي»، أن "قانون العمل لسنة 2015 يوجب اتباع تدابير الصحة والسلامة الأساسية وتوفير بيئة عمل لائقة وصحية وسليمة، وتدريب العاملين على كيفية تجنب المخاطر المهنية ونشر ثقافة الصحة والسلامة المهنية بين العاملين وتقليص الضوابط الخاصة بمخاطر المهنة في مكان ظاهر في موقع العمل". ويؤكد أن "قانون العمل يشدد على ضرورة توفير مستلزمات الاسعافات الطبية الأولية

في مكان العمل وضمان اجراء الفحوصات الطبية الابتدائية والدورية لكافة العمال، للتأكد من سلامتهم من جميع المخاطر المهنية، اضافة الى توفير معدات الوقاية الشخصية المناسبة للعمال دون ان يتحمل العامل أي تكاليف مالية، بل يجب توفيرها من قبل ارباب العمل". ووفقاً لأطباء ومختصين، فإن الوقوف لفترات طويلة في أفران الصمون وشي الأسماك في الصيف، يتسبب بمشاكل في

انتظام الدورة الدموية، اضافة الى ارتفاع معدلات ضغط الدم، وتورم والتهاب الساقين، وآلام في الظهر والرقبة والكتفين وتشنجات العضلات. ويؤكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق ستار الدينوس، لمجلة «فيلي»، أنه "على الرغم من العمل الشاق الذي يزاوله العمال في قطاع الأفران والمخابز وشي الأسماك بشكل خاص، والذي يتطلب الوقوف طويلاً تحت الشمس

وارتفاع درجات الحرارة صيفاً، إلا أنه لم ترد للاتحاد أية شكاوى من العمال بهذا الخصوص". ويشدد الدينوس على ضرورة أن "يعي العمال وأرباب العمل قانون الضمان الاجتماعي الاختياري والاجباري لأنه يصب بصلحة الجميع"، لافتاً إلى "وجود جولات من أعضاء نقابات العمال لمتابعة سير العمل والاطلاع على الصعوبات التي يواجهها العاملون وتوجيه أرباب العمل

لاتخاذ اجراءات السلامة، والاخبار عن اي حالة صحية يتعرض لها العمال جراء العمل". وثمة اعتبارات عديدة تدفع العمال عن الامتناع عن تقديم شكاوى للنقابات المعنية تتعلق بظروف عملهم والمخاطر التي يتعرضون لها، ومنها الخوف من فقدان العمل وعدم الثقة في الاجراءات التي يمكن ان تتخذها النقابة العمالية، اضافة الى احباطهم من تغيير بيئة العمل.

د

"الحياة صعبة، ولدي عائلة اتكفل بالانفاق عليها"، "للعيشة كلشي نتحمل"، "العمل في بعض الأفران يتواصل على مدى ١٢ ساعة"، و اقل وقت يقضيه العامل يومياً في مواجهة النار ٧ ساعات".

"الوقوف لفترات طويلة في أفران الصمون وشي الأسماك في الصيف، يتسبب بمشاكل في انتظام الدورة الدموية، اضافة الى ارتفاع معدلات ضغط الدم، وتورم والتهاب الساقين، وآلام في الظهر والرقبة والكتفين وتشنجات العضلات".





نعمة: "الأكثر تأثراً بالجفاف الذي ضرب بأطنابه محافظات ميسان والبصرة وذي قار والمثنى، فيما تعرضت ميسان إلى أقسى موجة نزوح بالفترة الحالية بارتحال حوالي ١٦٠٠ إنسان من أطراف الأرياف إلى بعض الأفضية والنواحي أو إلى مركز المحافظة".

الهنداوي: "وزارة التخطيط لديها سياسة تتضمن مسارات عدة لتنمية الريف وإعادة الحياة إليه، بينها تطوير القرى الريفية أو ما تسمى (أمهات القرى) التي فيها أعداد سكان أكثر واشتراكات مع القرى الأخرى".

وبضيف، "كما يوجد الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يقوم بتنفيذ مشاريع خدمية في القرى الريفية الفقيرة، وهذه المشاريع تتضمن بناء مراكز صحية ومدارس ابتدائية ومتوسطة ومد خطوط ماء وكهرباء وتعبيد الطرق، وهذه تسهم وأسهمت في تحقيق حالة من الاستقرار السكاني في القرى الريفية، هذا من جانب".

ولفت النداوي، إلى "إنشاء صندوق المناطق الأكثر فقراً الذي يقدم الدعم والمساعدة للقرى والمناطق الفقيرة في المحافظات التي تشكل فيها معدلات فقر عالية". وأشار إلى إعادة استحداث عدد من الوحدات الإدارية على مستوى القضاء والناحية منها إعادة استحداث ناحية الطيب في محافظة ميسان، وإعادة استحداث قضاء مندلي في محافظة ديالى، واستحداث قضاء الاسكندرية في محافظة بابل.

ومن شأن هذه الاستحداثات، بحسب النداوي، أن "تسهم في تشكيل وحدات إدارية تتبعها خدمات، وبالتالي سيكون لها أثر طيب في خلق حالة من الاستقرار السكاني في المناطق الريفية وعودة الروح والنشاط للقطاع الزراعي، لتزداد مساهمته في تأمين السلة الغذائية وفي عملية تشكيل الناتج المحلي الإجمالي".



العطش يجتاح الريف العراقي..

الجفاف يُشعل أزمة ديمغرافية في الجنوب

فيلي - خاص:

تتعرض المجتمعات الريفية لتغيير ديمغرافي وحركة نزوح تحت وطأة الجفاف الذي يشتد في عموم أنحاء العراق لا سيما في المحافظات الجنوبية، ما تسبب في تدهور الثروات الحيوانية والسمكية، وتراجع جودة التربة، وأثر سلباً على السلم الغذائي والتوازن البيئي الموجود في الأرياف.

الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الأضرار تتمثل بالدرجة الأولى بانخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة ترك الفلاحين مزارعهم وتربية المواشي والدواجن، ما يؤثر على الأمن الغذائي".

ولا تقتصر هذه الأضرار على ما ذكر، حيث يضيف الضامن للوكالة، أن "هجرة الفلاحين تسهم في ارتفاع أسعار الغذاء، وتراجع جودته، وزيادة معدلات الفقر، ما يدفع البلاد للاستيراد من الخارج لتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الزراعي، هذا من الجانب الاقتصادي".

أما من الجانب الاجتماعي، يتابع الضامن حديثه، أن "هجرة السكان من الريف إلى المدينة تضعهم في ظروف اجتماعية مختلفة عما اعتادوا عليه سابقاً، لأن هناك فروقات كثيرة بطبيعة التقاليد والأعراف الاجتماعية بين الريف والمدينة".

ويوضح، أن "سكان الريف في المدن يواجهون

إلى نوع من التدهور، بما فيه التغيير الديمغرافي وانتقال بعض المواطنين والأسر من مكان سكائهم إلى أماكن أخرى، وترك الريف بما فيه من استقرار ومصادر رزق وموروثات مادية ومعنوية".

ويشرح نعمة هذه الموروثات خلال حديثه للوكالة، أن "من الموروثات المادية هي مزارعهم وبيوتهم وأماكن تواجدهم ولقاءاتهم، أما الموروثات المعنوية فهي ترك الطابع الريفي بكل ما تعنيه كلمة الريف، وترك الموروثات الاجتماعية والعديد من الأشياء التي كان يهتم بها المواطن في مكان سكناه".

وبما أن محافظات الجنوب تعد مصباً للأنهار وليست منبعاً، فإنها وفقاً لحديث نعمة، فإن الأكثر تأثراً بالجفاف الذي ضرب بأطنابه محافظات ميسان والبصرة وذي قار والمثنى، فيما تعرضت ميسان إلى أقسى موجة نزوح بالفترة الحالية بارتحال حوالي

وتبلغ نسبة سكان الريف حوالي 30 بالمئة مقارنة بسكان المدن الذين يشكلون حوالي 70 بالمئة من مجموع سكان العراق، أي حوالي 13 مليون نسمة من أصل 46 مليون نسمة، هم إجمالي سكان العراق، وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري نهاية العام الماضي 2024، وبحسب المتحدث باسم وزارة التخطيط،

عبد الزهرة النداوي. ويوضح النداوي، مجلة «فيلي»، أن "التغيرات المناخية التي يشهدها العراق والعالم، تسببت بانحسار الزراعة ما دفع العديد من العائلات التي تسكن الريف للبحث عن مصادر رزق بديلة، ونتيجة لذلك انتقل بعض سكان القرى من مكان إلى آخر".

وعن تفاصيل حالات النزوح، يشير الخبير البيئي، أحمد صالح نعمة، إلى أن "المجتمعات تتعرض بعد كل موجة جفاف

بريق الإعلانات وواقع الفقر..

وهم القروض في العراق

فيلي - خاص:

تتنوع إعلانات قروض المصارف في العراق وتأخذ أشكالاً متعددة، منها السلف الاعتيادية للموظفين والمتقاعدين، وقروض الإسكان، وقروض المشاريع الصغيرة، وغيرها؛ ولكن فيما يتعلق بالناس الاعتياديين، فإنه نادراً ما تسهم تلك القروض في تطوير حياتهم والارتقاء بمستوى معيشتهم، وظلت معدلات الفقر في البلد مرتفعة، برغم الحديث المتكرر في وسائل الإعلام عن تلك القروض.. فلماذا لا تلبّي تلك القروض حاجات الناس وتبقى قاصرة عن الارتقاء بحياتهم؟

ذي عائد اقتصادي مستدام للمقترض، ولا تتواجد آليات فعالة لربط المشاريع الصغيرة بالأسواق المحلية أو العالمية لضمان تسويق منتجاتها وخدماتها، ويوجد ضعف في آليات الرقابة والتقييم لمدى فعالية القروض في تحقيق أهدافها التنموية؛ فلا يجري تقييم أثر هذه القروض على حياة المقترضين ومستوى معيشتهم بشكل دوري ومنظم ومتابعة ذلك، ولا تجري التعديلات المطلوبة على شروط وأنواع القروض لتناسب الاحتياجات الفعلية للمقترض.

يعاني الاقتصاد العراقي من تضخم وارتفاع في الأسعار وعدم استقرار في سعر الصرف، مما يقلل من القوة الشرائية للقروض، فالمبلغ الذي يحصل عليه المقترض اليوم قد لا يكون كافياً لتلبية احتياجاته أو إطلاق مشروعه بسبب ارتفاع التكاليف لاحقاً؛ هذا يقلل من الفائدة الحقيقية للقرض ويجعل المقترض يعاني من أعباء السداد من دون تحقيق الفائدة المرجوة.

وتنتشر في العراق ثقافة الاقتراض لأغراض استهلاكية أكثر من الاقتراض لأغراض استثمارية أو تنموية؛ يرجع ذلك جزئياً إلى الاحتياجات المعيشية الملحة، فيلجأ كثيرون إلى القروض لتغطية نفقات المعيشة الأساسية أو الطوارئ الصحية والتعليمية، وافتقر الكثيرون إلى الوعي الكافي بشأن كيفية استثمار القروض بشكل فعال لتحقيق عوائد مستدامة.

وفضلاً عن ذلك، فإن الظروف الاقتصادية

تضع المصارف العراقية عادة شروطاً صارمة ومعقدة للحصول على القروض، مما يجعلها صعبة المنال على شريحة واسعة من السكان، لاسيما ذوي الدخل المحدود أو الذين يفتقرون إلى الضمانات الكافية. تتضمن هذه الشروط غالباً، ارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد العبء المالي على المقترضين ويقلل من قدرتهم على سداد القروض وتحقيق فائدة اقتصادية حقيقية منها.

وتطلب البنوك ضمانات يصعب على كثيرين توفيرها، مثل الكفلاء من ذوي الدخل الثابت أو موظفين اثنين براتبين أو حجز الرواتب، مما يقصي كثيرين من دائرة المستفيدين؛ كما أن طول الإجراءات وتعقيدها يؤدي إلى تأخير صرف القروض، مما يفقدها فعاليتها في تلبية الاحتياجات الملحة أو استغلال الفرص الاقتصادية السريعة.

وتركز معظم القروض المتاحة في العراق على الاستهلاك أو الاحتياجات الشخصية الفورية (مثل سلف الموظفين والمتقاعدين)، فيما تفتقر إلى رؤية تنموية واضحة تهدف إلى تمكين السكان اقتصادياً، فقروض المشاريع الصغيرة، على سبيل المثال، قد تكون متواجدة اسمياً، ولا تقدم المصارف أو الجهات الحكومية المرتبطة بالقروض الدعم المطلوب لأصحاب المشاريع لضمان نجاحها واستدامتها.

ونادراً ما يجري التركيز على دراسات جدوى حقيقية تضمن أن القرض يستثمر في مشروع



فرص
سيارتي
مفاجأة
بالتقسيت المريح
تخفيض نسبة الفوائد من 8% الى 5%



وهم القروض في العراق

والسياسية غير المستقرة تجعل الاستثمار محفوفا بالمخاطر، مما يدفع الأفراد نحو الاقتراض الاستهلاكي الفوري، بدلا من "المغامرة" بالمشاريع. وكي تكون القروض المصرفية أداة فعالة في الارتقاء بمستوى معيشة السكان في العراق، يجب إعادة النظر في آليات الإقراض وشروطه، وتوجيهها نحو أهداف تنموية واضحة، مع توفير الدعم الفني والمالي المطلوب للمقترضين. في كثير من الدول حتى الفقيرة، يسهم الإقراض في تنمية حياة السكان، فالإقراض متناهي الصغر من بنك جرامين في (بنغلاديش) الذي أسسه البروفيسور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للسلام، واحدة من أبرز النماذج الناجحة في الإقراض متناهي الصغر. يقدم البنك قروضا صغيرة جدا (غالبا ما تكون من دون ضمانات تقليدية) للنساء الفقيرات في المناطق الريفية، واللواتي لا تخدمهن المصارف التقليدية، و يجري تنظيم المقرضات في مجموعات صغيرة (عادة 5 أفراد)، حيث تكون المجموعة مسؤولة بشكل جماعي عن سداد القروض، هذا يخلق ضغطا اجتماعيا إيجابيا ويقلل من مخاطر التخلف عن السداد ويدفعهن الى استغلال القروض بالأعمال. و لا يقتصر الأمر على التمويل، بل يوفر البنك التدريب على إدارة الأعمال الأساسية، والتسويق، وحتى مهارات الحياة، مما يعزز فرص نجاح المشاريع، و يتميز القرض بمرونة في جداول السداد تتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي يمولها. ومكنت هذه القروض الملايين من النساء من بدء مشاريع صغيرة مدرة للدخل (مثل تربية الدواجن، الحرف اليدوية، تجارة التجزئة الصغيرة)، مما أسهم في تحسين مستوى معيشة أسرهن بشكل ملحوظ، وعززت القروض من دور المرأة ومكانتها في داخل الأسرة والمجتمع، ومنحتها استقلالية

وبذلك تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الرئيس لنمو الوظائف في الاقتصاد الأمريكي، وتسهم هذه القروض في التوسع وخلق مزيد من الوظائف، وتمكن الشركات الناشئة والصغيرة من الحصول على التمويل المطلوب للابتكار والتوسع، مما يدعم النمو الاقتصادي الشامل، و توفر فرصة للأفراد لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، مما يعزز روح المبادرة وريادة الأعمال. وتعد سنغافورة مثالا بارزا على كيفية اسهام برامج الإسكان الحكومية المدعومة بالقروض في توفير السكن اللائق لمعظم السكان، اذ تقدم الحكومة عن طريق مجلس الإسكان والتنمية القروض التي تؤدي دورا محوريا في بناء وتوفير غالبية الوحدات السكنية في

مالية وقدرة على اتخاذ القرار، و أدت إلى تحسين مؤشرات التعليم والصحة والتغذية للأسر المستفيدة، اذ تمكنت الأمهات من إرسال أطفالهن إلى المدارس وتوفير رعاية صحية أفضل؛ وأسهمت المشاريع الصغيرة في بنغلاديش بتنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل إضافية. وفي الولايات المتحدة فان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تدعم إدارة الأعمال الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، بوساطة برامج قروض متنوعة، ولا يجري الإقراض المباشر في معظم الحالات، بل تضمن القروض المقدمة من البنوك التجارية المشاريع الصغيرة؛ هذا يقلل من مخاطر البنوك ويشجع على الإقراض للشركات التي قد لا تستوفي شروط الإقراض التقليدية. و تقدم مصارف الإقراض مجموعة واسعة من برامج القروض المصممة لأغراض مختلفة (مثل قروض التمويل العام، وقروض الأصول الثابتة، وقروض متناهية الصغر للمبالغ الصغيرة)، و توفر أيضا موارد وخدمات استشارية مجانية أو منخفضة التكلفة لرواد الأعمال، مثل المساعدة في إعداد خطط العمل، التسويق، والإدارة المالية.

سنغافورة.

فتقدم الحكومة قروض إسكان ميسرة للناس لشراء شقق، بأسعار فائدة أقل بكثير من القروض التجارية، ومراحل سداد طويلة، ويمكن للسكان استغلال بعض الاموال المتراكمة في صندوق الادخار المركزي لدفع الدفعة الأولى وأقساط القروض، مما يسهل عملية الشراء، فيما تقدم الحكومة منحاً وإعانات إضافية للأسر ذات الدخل المنخفض لمساعدتها على تحمل تكاليف السكن.

عند مقارنة هذه التجارب الناجحة بالوضع في العراق، تبرز الفروقات، ففيما تركز التجارب الناجحة على توفير حزمة متكاملة من التمويل، التدريب، الدعم الفني،

والمشورة، فإن القروض في العراق غالبا ما تكون مجرد عملية مالية بحتة من دون دعم كاف لضمان نجاح المشروع أو تحقيق الأثر التنموي.

والشروط الصارمة وارتفاع أسعار الفائدة في العراق تقف عائقا أمام الفئات الأكثر حاجة، بينما في النماذج الناجحة يجري تصميم القروض لتكون ميسرة ومتاحة للفئات المستهدفة. و تفتقر القروض في العراق إلى رؤية تنموية شاملة تستهدف قطاعات معينة أو شرائح سكانية محددة لتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي؛ وان عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم في العراق يقلل من قيمة القروض ويزيد من صعوبة السداد، فيما تعمل الدول الناجحة



على توفير بيئة اقتصادية مستقرة تدعم نجاح المقترضين. والافتقار إلى آليات الرقابة والتقويم الفعالة في العراق يمنع تحديد نقاط الضعف وتحسين برامج الإقراض، في حين تعتمد التجارب الناجحة على التقويم المستمر لتعديل السياسات وتحقيق أفضل النتائج. لتحقيق أثر إيجابي مشابه في العراق، يتطلب الأمر تبني نهج شامل يتجاوز مجرد توفير السيولة المالية، ويشمل بناء القدرات، وتوفير الدعم الفني، وتصميم برامج إقراض تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات المستهدفة، مع التركيز على الاستدامة والأثر التنموي طويل الأجل.

" الشروط الصارمة وارتفاع أسعار الفائدة في العراق تقف عائقا أمام الفئات الأكثر حاجة، بينما في النماذج الناجحة يجري تصميم القروض لتكون ميسرة ومتاحة للفئات المستهدفة "

"آلام تموز"...

هذا الشهر الذي لا يمر على العراق إلا وهو يحمل في جعبته كفنًا جديدًا. شمسُه تبشرنا بالوصول إلى نصف الغليان. وكأن الأرض تغلي بما فيها؛ لا بحرارة الجو وحدها. بل بحرارة المآسي التي لا تبرد. في بلاد تُشوى بها الأرواح قبل الأجساد. لم يكن الحريق في واسط سوى فصل آخر من رواية الإهمال. حيث يُقايس الأبرياء بلامبالاة الجشع. وتحصد أرواحهم برخص لا يجيده إلا أصحاب القرار. أما الأرض، التي تُباع في سوق السياسة؛ كل شبر منها يُعرض على طاولة من خشب الخيانة. تُقطع الثروات كما تُقطع الفاكهة بين تجار المصالح، والشواطئ والحدود تُوزع كما تُوزع الولائم في أعراس الزيف. ليس غريباً على تراب اعتاد أن يُسحق تحت أقدام الطامعين. بل على وطن أصبح زبوناً دائماً في المزاد ... وفي خضم هذا الخراب المتكرر في تموز، نرى وجه الحسين عليه السلام بين رماذ النيران، فعاشوراء تعود كل عام لتذكّرنا أن الدم الطاهر لا يُهزم، مهما تعاظمت سيوف الطغيان. تمر ذكرى استشهادها وكأنها صفة تاريخية على وجه كل من يبيع الأرض ويشترى الولاء. لتقول بصوت لا يخفت: الطغاة إلى مزابل التاريخ يُساقون، أما من حمل راية الحق، وإن كان وحيداً بين الرمال، فالبقاء له... ولو تقطعت أوصاله. تموزنا اليوم يروي قصة لا تختلف كثيراً عن كربلاء. سوى أن الطغاة صاروا أكثر قبلاً، وأن الوطن لم يعد يجد من يبكيه كما يبكي الشهيد ..

مدير التحرير

FAILY MAGAZINE

فەيلي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دهزگای رۆشنییری و راگه‌یانندی کوردی فەیلی

SHAFAG FOUNDATION OF CULTURE &

MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 259 السنة الحادية والعشرون - تموز / يوليو 2025